جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية العلوم الإسلامية
قسم الشريعة

البطالة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي
-تحليل وسياسات-

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية – تخصص: معاملات مالية معاصرة

الطالبتين:
كلثوم بريبش
حليمة هميسي

المشرف:
د. الصادق عاشور

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
محمد رشيد بوغزالة	أستاذ دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
الصادق عاشور	أستاذ مساعد–ب–	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
سعاد جرمون	أستاذ مساعد–ب–	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 1444–1445هـ / 2023–2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل أولا وحده لا شريك له

يقول ﷺ "**من لم يشكر الناس لم يشكر الله**"

نخصص الشكر والتقدير إلى دكتورنا وأستاذنا الفاضل المشرف الصادق عاشور على توجيهنا خطوة بخطوة في هذا العمل حتى الخروج به حيز الوجود جزاك الله كل خيرا

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول الدراسة وبذل الجهد في التدقيق وإثراء هذا البحث شكلا ومضمون

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر لزملاء الدرب العلمي وأحبتي العائلة الدروبية

وكل العائلة الكريمة.

ونشكر كل من علمنا وأخذ بيدنا ... وأنار لنا طريق العلم والمعرفة

وصلاة وسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين مُحَمَّد ﷺ

الإهداء

إلى الله أولا خالق السماوات والارض وما بينهما

وبعدها إلى التي علمتني الحياة وكيف أتعلم ولم تكن بقارئة وتكافح في دنيا من أجلنا فهي الأب والأم والتي عظم الله من شأنها

أمي الجنة.... عائشة

إلى أبوي

بابا الطاهر الغالي رحمة الله عليك.. وأبي إعماره أطال الله في عمره

إلى كل عائلتي وأخص بذكر أخوالي سندي الأول

كلثوم بريبش

الإهداء

الشكر للمولى عز وجل الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى وعلى النعم التي لا تعد ولا تحصى

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من أنارلي درب العلم والمعرفة وحرص على منذ الصغر واجتهد في تربيتي والاعتناء بي

والدي العزيزان القريبان إلى قلبي أرجوا لكما جنة الفردوس بجانب الأنبياء والمرسلين

إلى إخوتي وأخواتي الاعزاء وكل أفراد عائلتي إلى أعمامي وأخوالي فردا فردا

إلى الذين كانوا بجانبي ولم يبخلوا بتوجيهاتهم ونصائحهم أتمنى من الله لهم التوفيق والسداد

إلى أساتذتي وكل من أشرف على تعليمي أرجوا من الله عز وجل أن يجمعني وإياهم في جناته الواسعة.

هيسي حلية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة البطالة ودراستها من منظور الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، بهدف فهم مدى فعالية الحلول التي يقدمها كل منهما في معالجة هذه المشكلة الاقتصادية، ووضع الحلول التي تبناها كلى الاقتصادين. والإشكال الرئيس لهذه الدراسة هو "كيف يمكن فهم ومعالجة ظاهرة البطالة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي من خلال تحليلها وتقديم السياسات المناسبة؟"، وللإجابة عنه تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول عرض ماهية البطالة وقياسها وأنوعها والنظريات الاقتصادية لها وأهم أسبابها والآثار المترتبة عنها من المنظور الوضعي والاسلامي، وفي الفصل الثاني الحلول والاستراتيجيات المتبعة، وتم ذلك عن طريق، اعتمادنا على جملة من المناهج، بداية باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي في وصف أسباب وآثار البطالة. ثم عرض وتحليل وتفسير للحلول والسياسات التي يقدمها الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي. أخيرا تم الاعتماد على المنهج المقارن، من أجل مقارنة الحلول التي يقدمها الاقتصاد الاسلامي والوضعي لمشكلة البطالة. ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها هي أن حلول الاقتصاد الوضعي حلول مؤقتة وتؤدي إلى خلق أزمات مالية على المدى الطويل، بينما حلول الاقتصاد الاسلامي هي حلول جذرية ذات أصول متينة تعزز العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. حيث نوصي بأهمية دراسة هذا الموضوع وتبني الدولة لسياسات الاقتصاد الإسلامي وتطبيق الصيرفة الإسلامية للمعاملات التي أقرها الفكر الإسلامي لعلاج مشكلة البطالة.

الكلمات المفتاحية: بطالة، اقتصاد إسلامي، اقتصاد وضعي، زكاة.

Abstract:

Unemployment is one of the most significant challenges facing nations, as finding a solution to this problem encounters many obstacles. Conventional economics offers a set of policies and solutions to address unemployment, including: Firstly, increasing economic growth by implementing an expansionary fiscal policy, which involves raising government spending and lowering taxes; and an expansionary monetary policy, which includes lowering interest rates and increasing the money supply. Secondly, supporting small, medium, and emerging enterprises. Thirdly, implementing educational and training policies that contribute to the labor market. Finally, providing temporary support for the unemployed, developing their skills, and then integrating them into the labor market.

In contrast, Islamic economics presents a set of solutions that differ significantly from the prescriptions of conventional economics. Some of the key policies include: encouraging work, Zakat, Waqf, Qard al-Hassan, and the principle of Ihya (revival).

Analyses of conventional economic policies and applied studies have confirmed the difficulty in overcoming high unemployment rates, especially during economic recessions, particularly in developing countries. Conversely, Islamic economics offers divinely-sourced solutions that can eradicate this problem.

We recommend that policymakers adopt the solutions proposed by Islamic economics to control high unemployment rates. We also advise researchers to conduct quantitative studies on this issue.

Keywords: Unemployment, Islamic economics, Conventional economics, Zakat.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
الملخص بالعربية	
الملخص بالإنجليزية	
مقدمة	أ–
الفصل الأول: البطالة في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: استكشاف البطالة: المفاهيم والتصنيفات والتفسيرات النظرية	**03**
المطلب الأول: فهم البطالة: التعريف، القياس والأنواع	**03**
الفرع الأول: البطالة في الفكر الاقتصادي الوضعي	**03**
الفرع الثاني: البطالة في الفكر الاقتصادي الإسلامي	**11**
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة	**14**
الفرع الأول: البطالة في الفكر الاقتصادي التقليدي	**14**
الفرع الثاني: البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث	**18**
المبحث الثاني: البطالة: أسبابها وآثارها	**22**
المطلب الأول: أسباب البطالة في الفكر الاقتصاد الوضعي والإسلامي	**22**
الفرع الأول: أسباب البطالة في الاقتصاد الوضعي	**22**
الفرع الثاني: أسباب البطالة في الاقتصاد الإسلامي	**36**
المطلب الثاني: آثار البطالة	**45**
الفصل الثاني: سياسات علاج البطالة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي	**50**

تمهيد	51
المبحث الأول: سياسات الاقتصاد الوضعي لحل مشكلة البطالة.	52
المطلب الاول: السياسات المالية والنقدية لعلاج مشكلة البطالة	52
الفرع الأول: السياسات المالية ومشكلة البطالة	52
الفرع الثاني: السياسات النقدية ودورها في علاج مشكلة البطالة	58
المطلب الثاني: سياسات أخرى لعلاج مشكلة البطالة	61
الفرع الأول: تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأثرها في خفض نسبة البطالة	61
الفرع الثاني: سياسة التعليم وسوق العمل	63
المبحث الثاني: حلول الاقتصاد الإسلامي في معالجة مشكلة البطالة	69
المطلب الأول: أدوات التكافل الاجتماعي في الإسلام	69
الفرع الأول: الحث عن العمل	69
الفرع الثاني: الزكاة	72
المطلب الثاني: الوقف والقرض الحسن وإحياء الموات: حلول مبتكرة لمشكلة البطالة	76
الفرع الأول: الوقف	76
الفرع الثاني: القرض الحسن	78
الفرع الثالث: إحياء الموات	82
الخاتمة	86
المراجع	91

المقدمة

تمهيد

من المؤكد أن الاقتصاد العالمي يواجه العديد من التحديات، وتبرز البطالة كقضية ملحة بشكل خاص، لما لها من آثار اقتصادية سواء على الدول أو الافراد. هذه الظاهرة تفشت بشكل خاص في السنوات الأخيرة، يمكن ارجاع ذلك لعدة أسباب من بينها: التغيرات التكنولوجية والتي تساهم في تقليل عدد كبير من العمالة البشرية في بعض القطاعات؛ كما أن تباطؤ النمو الاقتصادي الذي سببته الأحداث العالمية الأخيرة كجائحة كورونا، أدى إلى قلة الفرص المتاحة لخلق مناصب عمل؛ إضافة إلى الخلل القائم بين سياسات التعليم واحتياجات سوق العمل.

ومع تعدد أسباب وأنواع البطالة تعددت تفاسير مدارس الفكر الاقتصادي لمشكلة البطالة، فالمدرسة الكلاسيكية تؤكد أن السبب الرئيس هو عدم توازن العرض والطلب في سوق العمل الذي يرجع لتدخل الدولة أو عدم وجود مرونة تامة في الأسعار أو الأجور. بينما تعتبر المدرسة الكينزية الدولة أن عدم تدخل الدولة وعدم مرونة الاسعار والأجور في اتجاهاها النزولي هي المسبب الأول لحدوث بطالة.

وبوجود تفسيرات عديدة وحلول مقترحة في الاقتصاد الوضعي، إلا أنها متباينة ومعاكسة لبعضها تماما، وهذا ما انعكس على عدم وجود حلول جذرية لمشكلة ارتفاع معدلات البطالة ونقص التوظف.

في مقابل السياسات والاستراتيجيات التي يصفها الاقتصاد الوضعي لعلاج البطالة، يقدم الاقتصاد الاسلامي مجموعة من السياسات والحلول مثل الزكاة والوقف والقرض الحسن من أجل رفع قيمة مناصب العمل والحلول دون الوقوع في معدلات مرتفعة للبطالة. **وهذا ما قادنا لطرح الاشكالية الآتية.**

1. الإشكالية:

تختلف رؤية الاقتصاد الاسلامي لمشكلة البطالة عنه في الاقتصاد الوضعي. هذا الاختلاف ممتد من الأسباب والآثار ووصولا إلى الحلول والسياسات المقدمة لعلاج هاته المشكلة، وهذا ما قادنا لطرح التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن معالجة ظاهرة البطالة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي من خلال تحليلها وتقديم السياسات المناسبة؟

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسة يجب الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:

- ❖ هل يوجد اختلاف في أنواع البطالة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي؟
- ❖ هل تأثير البطالة يكون على المستوى الاقتصادي فقط؟
- ❖ هل يضع الاقتصاد الوضعي حل جذري لمشكلة البطالة؟
- ❖ هل الحلول التي يضعها الاقتصاد الاسلامي فعالة في مواجهة البطالة؟

2. الفرضيات:

- ❖ يوجد اختلاف بين البطالة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي؛
- ❖ يوجد للبطالة تأثيرات اقتصادية، اجتماعية وسياسية؛
- ❖ حلول الاقتصاد الوضعي غير مجدية في حل مشكلة البطالة؛
- ❖ تواجه الأدوات التي اوجدها الاقتصاد الاسلامي بدرجة عالية مشكلة البطالة.

3. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث من منطلق أن دراسة ظاهرة البطالة بشكل عميق في الاقتصاد الوضعي والإسلامي، يمكن من التوصل إلى حلول استراتيجية لتحسين سوق العمل وتعزيز فرص العمل، وبيان الثغرات التي أحدثها الاقتصاد الوضعي بالحلول المؤقتة التي يتم تطبيقها، وهذا بارز من خلال أن ظاهرة البطالة مازالت تعاني منها دول الاقتصادات العظمى المتقدمة، ناهيك عن الدول النامية، وباختصار فدراسة ظاهرة البطالة ضروري لفهم تأثيرها وتطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه المشكلة.

4. أهداف الدراسة:

إنَّ الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة تكمن في الآتي:

- ❖ فهم أسباب البطالة على مستوى الاقتصاد الوضعي والإسلامي، وتحليلها بشكل عميق وشامل لتطوير سياسات فعالة لمكافحتها؛
- ❖ دراسة تأثير البطالة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، ووضع خطط استراتيجية لضمان تخفيف تلك الأثار؛
- ❖ تحليل تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على معدلات البطالة؛
- ❖ بيان مدى نجاعة وفعالية حلول الاقتصاد الإسلامي في القضاء على ظاهرة البطالة.

5. أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيار الموضوع هو تفاقم وتزايد ظاهرة البطالة على المستوى المحلي والدولي في الدول المتقدمة والدول ذات الأجور المنخفضة، ولإيجاد حلول تطبيقية جذرية شرعية تساهم في الحد منها وتخفيف آثارها السلبية التي أصبحت تشكل تهديد كبير على اقتصاديات كل دول العالم، وبيان مدى نجاعة وقوة الاقتصاد الاسلامي في حل الازمات على مدى العصور.

6. المنهج العلمي المتبع:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا محاولة اختبار الفرضيات الموضوعة، اعتمدنا على جملة من المناهج، بداية باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي في وصف أسباب وآثار البطالة. ثم عرض وتحليل وتفسير للحلول والسياسات التي يقدمها الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي. أخيرا تم الاعتماد على المنهج المقارن، من أجل مقارنة الحلول التي يقدمها الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي لمشكلة البطالة.

إن الأدوات المستخدمة في الدراسة قد تركزت على جملة من المراجع الخاصة بالموضوع، بالإضافة إلى الاستعانة بالمقالات، مذكرات الماجيستير وأطروحات الدكتوراه، الدوريات، المؤتمرات والملتقيات، وكذلك الاستعانة بالتقارير الصادرة عن الهيئات الإقليمية والدولية.

7. الدراسات السابقة:

1. ندوة برعاية بنك الاحتياطي الفيدرالي بعنوان:[1]

"Reducing unemployment: Current issues and policy options"

عقدت الندوة في الفترة من 25-27 أغسطس 1994 في جاكسون هول، وايومنغ، حيث تهدف هذه الندوة لتعزيز الفهم عن أسباب مشكلة البطالة وتحليل سياسات للتعامل معها، وخاصة البطالة طويلة الأمد، بين العمال ذوي المهارات المنخفضة التي كانت نسبتهم في أوربا أكبر مقارنة بالولايات المتحدة لأن العمال الأمريكيين لديهم قبول لوظائف ذات أجور منخفضة، ومن أهم النتائج التي خرجوا بها في هذه الندوة، أن البطالة الهيكلية في الدول الصناعية نتيجة التفاعل بين القوى السوقية وسياسات الحكومة، وأن التغيير في القوى الأساسية لسوق العمل كان في انخفاض الطلب على العمال ذوي المهارات المنخفضة وهذا ناتج عن التطور التكنولوجي، زيادة إلى عدم المساواة في الأجور وارتفاع معدل الضرائب، الذي سبب في ارتفاع معدلات البطالة في الدول الأوربية، حيث يرى معظم المشاركون أن السياسة النقدية المرنة ستساهم بشكل كبير في تقليل البطالة ويرى أخرون ان البنك المركزي يساهم أفضل في نمو التوظيف على المدى الطويل من خلال استقرار الأسعار.

2. مقال " ستيفن ماشين وألان مانينغ" المعنون ب[2]:

"The Causes and Consequences of Long-Term Unemployment in Europe"

أسباب وعوقب البطالة طويلة الأمد في أوروبا، مركز الأداء الاقتصادي، يوليو 1998، ويهدف هذا المقال إلى بيان أسباب وعواقب البطالة طويلة الأمد في أسواق العمل الأوربية التي أصبحت ميزة خاصة بها، وتم استنتاج أن ارتفاع معدل البطالة طويلة الاجل كان سببه انهيار معدلات التدفق إلى الخارج في جميع الفترات، وأن العاطلين منذ فترة طويلة يغادرون حقل البطالة ببطء عكس العاطلين من مدة قصيرة.

---

[1] ندوة برعاية بنك الاحتياطي الفيدرالي، " Reducing unemployment: Current issues and policy options، جاكسون هول، وايومنغ، 25-27 أغسطس 1994.

[2] Stephen Machin and Alan Manning, The Causes and Consequences of Long-Term Unemployment in Europe", Economic Performance Center, 1998.

3. مداخلة "د. بن عبد الفتاح دحمان" في الملتقى الدولي الثاني بعنوان[1]:

سعر الفائدة ومحدوديته في علاج الأزمة المالية الراهنة

الملتقى الدولي الثاني "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجا"، يومي 5_6 ماي، 2009. وتهدف هذه المداخلة إلى التحليل التكنولوجي لسعر الفائدة في مجال علاج البيانات المالية، ومدى فعالية سعر الفائدة في مواجهة التحديات الاقتصادية، والنتائج المتوصل إليها أن أصبح من الضرورة التخلي عن سعر الفائدة في النظام المالي، وأنها لا تعالج الاختلالات الاقتصادية أو أنها حلول على المدى القصير تخلف أزمات جد عظيمة.

4. مقال " روبرت إ. هول" المعنونة ب[2]:

"CLASHING THEORIES OF UNEMPLOYMENT"

نظريات متضاربة حول البطالة، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، يونيو 2011، تهدف هذه الورقة البحثية إلى بناء نظرية حول معدل البطالة الطبيعي أو التوازني لنظرية مدة العمل، وبيان أن أسواق العمل ذات معدلات بطالة عالية هم ذات وظائف قصيرة الأجل، وأن ترتيبات العمل هي النتيجة الجيدة لتوازن مصالح العمال وأصحاب العمل، وفي الأخير وصلت إلى أن وجود معدل طبيعي للبطالة يتأثر بشكل كبير بالقوى الاقتصادية العامة تحت افتراضيات معقولة حول التكاليف والتفضيلات، وأن المعدل الطبيعي في السوق يكون مستقلا عن العرض والطلب أو مستوى الأجور في السوق، وأن المعدل الطبيعي للبطالة نتيجة لترتيبات التوظيف الفعالة.

[1] د. بن عبد الفتاح دحمان، سعر الفائدة ومحدوديته في علاج الأزمة المالية الراهنة، الملتقى الدولي الثاني "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجا"، 5-6 ماي، 2009.

[2] Robert E. Hall, CLASHING THEORIES OF UNEMPLOYMENT, National Bureau of Economic Research, 201 .

5. مقال "أ. بن دادة عمر" والمعنونة ب[1]:

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الحد من مشكلة البطالة

مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الأول، 2017، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بديل فعال للنهوض بالتنمية، وعدم الاتكال عن البترول، بمراجعة الأدبيات حول تأثير الشركات الصغيرة والمتوسطة على البطالة وتحليل الإحصاءات الرسمية حول البطالة والتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودراسة حالة الشركات الناجحة منها، وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي؛ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في الحد من البطالة، وكانت سياسة التعزيز الحكومية فعالة في تنمية هذه الشركات، مما أدى إلى انخفاض البطالة، وفي المقابل فهي تواجه تحديات كبيرة، من ناحية نقص العمالة الماهرة والمنافسة من الشركات الكبرى والوصول إلى التمويل.

6. دراسة "منى عبد الله" (2019) والمعنونة بـ:[2]

البطالة في دول الوطن العربي أسبابها والآثار الناجمة عنها

مقال منشور في المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي في الاصدار السابع. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأسباب الرئيسية لتفشي ظاهرة البطالة في الوطن العربي والمتمثلة في سوء التخطيط وعدم توجيه التنمية والاستثمار الى المجالات المناسبة وعدم توافق خريجي المؤسسات مع متطلبات السوق، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن يكون القضاء على البطالة من الأهداف ذات الأولوية وربط البرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات السوق وتشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

[1] أ. بن دادة عمر، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الحد من مشكلة البطالة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 1، 2017.

[2] منى عبد الله، البطالة في دول الوطن العربي أسبابها والآثار الناجمة عنها، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي في الاصدار السابع، 2019.

7. دراسة " احمد جنان، حكيم بن حسان وفيصل سعدي" (2020) بعنوان:[1]

رؤية تحليلية حول معالجات وحلول البطالة في الاقتصاد الإسلام

مقال منشور في المجلة الدولية للأداء الاقتصادي في المجلد.3، العدد.1. هدفت الدراسة إلى فهم مشكلة البطالة ومدى خطورتها على اقتصادات دول العالم والدول العربية والإسلامية وتحديد أهم أسبابها والمعالجات والحلول المقترحة في الاقتصاد الإسلامي، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي لعرض مفهوم وأنواع هذه الظاهرة وأسبابها، حيث وضع الاقتصاد الإسلامي حلول شرعية لمعالجتها في الدعوة إلى العمل ومحاربة التسول وقيام الوقف والزكاة بدور فعال في إعادة توزيع الدخل بمحاربة الاكتناز وإنعاش الاقتصاد. تؤكد الدراسة إلى أن الإسلام وضع حلول تتناسب مع كل زمان ومكان وأنها من القضايا التي عالجها الشرع وأنها ظاهرة اقتصادية واجتماعية وعلاجها يقتضي تكاثف الجهود بين الدولة وجميع أفراد المجتمع.

الفجوة البحثية:

في جميع دراسات لم يتم دراسة موضوع البطالة بشكل شامل وملم بالإضافة إلى قلة البحوث التي تناولت المقارنة بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي حيث تميز هذا البحث بجمع وتحليل السياسات والحلول التي أنتهجها كل من الاقتصاد الوضعي والإسلامي ومدى علاجها لظاهرة البطالة مع عرض مفصل لسياسات الاقتصاد الإسلامي التي كانت حلا جذريا لهذه الظاهرة وتقدم الدول المنتهجة لها.

8. خطة البحث:

للإلمام بجوانب البحث والإجابة على إشكالية الأطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين، ثم نختم الدراسة بنتائج وتوصيات.

لذا كانت خطة الدراسة على النحو الآتي:

يتناول الفصل الأول "البطالة في الاقتصاد الوضعي والإسلامي" على مبحثين، المبحث الأول درسنا فيه ماهية البطالة من حيث التعريف والقياس والأنواع في الاقتصاد الوضعي

[1] احمد جنان، حكيم بن حسان وفيصل سعدي، رؤية تحليلية حول معالجات وحلول البطالة في الاقتصاد الإسلام، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي في المجلد.3، العدد.1، 2020.

والإسلامي، والنظريات التي تفسر اختلاف مدارس الفكر الاقتصادي في أسبابها، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى أسباب هذه الظاهرة والآثار الناجمة عنها من كل الجوانب؛

وأشتمل الفصل الثاني الحلول التي يقترحها الاقتصاد الوضعي والإسلامي لمشكلة البطالة وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول، قدمنا فيه الحلول التي وضعها الاقتصاد الوضعي كعلاج للبطالة، والمبحث الثاني عرضنا أهم الأدوات والحلول التي يقدمها الفكر الاقتصادي الإسلامي للقضاء على هذه الظاهرة.

الفصل الأول

البطالة في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي

تمهيد:

تمثل البطالة تحديًا مستمرًا يتردد صداه في جميع أنحاء المشهد الاقتصادي، ويلقي بظلاله على الأفراد والمجتمعات والأمم بأكملها؛ فهو لا يمثل مجرد مقياس إحصائي، بل يمثل معضلة اجتماعية واقتصادية عميقة لها آثار بعيدة المدى.

في هذا الفصل، نستكشف الديناميكيات المعقدة للبطالة، والتعرف على طبيعتها المتعددة الأوجه وسير العوامل الأساسية التي تحرك هذه الظاهرة؛ ومن فهم المفاهيم والمقاييس الأساسية المستخدمة لقياس البطالة إلى التعرض للشبكة المعقدة من النظريات التي تحاول تفسير حدوثها؛ علاوة على ذلك، سوف نتفحص مختلف أنواع البطالة، ولكل نوع خصائصه وآثاره المميزة. من خلال هذا التحليل، نهدف إلى تسليط الضوء على التحديات الدقيقة التي يواجهها الأفراد والمجتمعات التي تتصارع مع البطالة بأشكالها المختلفة.

بعيدًا عن مجرد التعداد، سوف نتعمق في الأسباب الجذرية للبطالة وعواقبها، مع إدراك آثارها الممتدة عبر المجالات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية؛ ومن خلال دراسة كل من المحفزات المباشرة والقضايا النظامية الأوسع المؤثرة، فإننا لا نسعى إلى الفهم فحسب، بل نسعى أيضًا إلى تمهيد الطريق لتدخلات وحلول هادفة.

من خلال هذا الفصل، سنسعى لفهم البطالة بشكل شامل، وكشف الجوانب المختلفة التي تؤثر في هذه الظاهرة. من أجل ذلك ارتأينا أن يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين.

المبحث الأول: البطالة: المفاهيم والتصنيفات والتفسيرات النظرية.

المبحث الثاني: البطالة: أسبابها وآثارها.

المبحث الاول: البطالة: المفاهيم والتصنيفات والتفسيرات النظرية

كانت البطالة لفترة طويلة مصدر قلق رئيس في الفكر الاقتصادي الوضعي، حيث كانت بمثابة مقياس للصحة الاقتصادية ولغز يسعى الاقتصاديون باستمرار إلى حله؛ على مر التاريخ الاقتصادي، خضع مفهوم البطالة لتدقيق عميق، وتطور جنبا إلى جنب مع النماذج والنظريات المتغيرة.

المطلب الأول: فهم البطالة: التعريف، القياس والأنواع

الفرع الأول: البطالة في الفكر الوضعي

أولا: تعريف البطالة

توجد العديد من التعاريف لظاهرة البطالة، ولكن مع ذلك فهذه التعاريف تختلف بناء على السياق الاقتصادي والاجتماعي، وسنذكر بعض منها فيما يأتي:

عرفت منظمة العمل الدولية البطالة من خلال تعريف العاطل وهو "كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى".[1]

تُعرف البطالة أيضا على أنها "حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه".[2]

لقد ورد تعريف البطالين في النشرة السنوية لبحث القوى العاملة بأنهم "هم الأفراد في سن (15_64) الذين يقدرون على العمل ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه ويعتبر متعطلا خلال أسبوع البحث ولو كان قد تعاقد على عمل وحدد لتسليمه وقت لاحق لأسبوع البحث".[3]

---

[1] مُحَمَّد بن عبد الله البكر، البطالة والآثار النفسية، المجلة العربية للدراسات العربية والتدريب، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، بدون سنة النشر، المجلد 26، عدد 51، ص 154.

[2] مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص183.

[3] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، مصر ، 2021، إصدار أبريل 2022، ص 17.

عرفت البطالة أيضا بأنها: "عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقيد بها وفي سوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد"[1].

يقصد بالبطالين "الأفراد الذين لا يعملون ولكنهم متاحون للعمل ويبحثون عنه، والذين ليست لديهم فرص سانحة للعمل".[2]

في العموم هناك شرطان أساسيان ويجتمعان معا، لتعريف وتسمية الشخص أنه عاطل بحسب الإحصائيات الرسمية وهما: أولا، أن يكون الشخص قادرا على العمل؛ ثانيا، يبحث هذا الشخص عن فرصة للعمل.[3]

من التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف البطالة على أنها الحالة التي لا يتمكن فيها الأفراد المستعدون والقادرون على العمل من العثور على فرص عمل مناسبة.

ثانيا: قياس البطالة

يعد قياس معدل البطالة أداة أساسية لفهم حالة الاقتصاد ورفاهية المجتمع؛ فهو مؤشر حيوي يوضح نسبة الأفراد داخل قوة الذين يبحثون بجد عن العمل ولكن لا يجدونه، حيث تتمثل أهمية قياس معدل البطالة في تقييم أداء سوق العمل؛ فهو يقدم معلومات قيمة لصناع السياسات والاقتصاديين والمحللين لمساعدتهم على تقييم كفاءة سوق العمل ومدى توازنه، ويساهم قياس انخفاض أو ارتفاع معدلات البطالة على تحديد مستوى الركود الاقتصادي ومدى خطورته؛ وفي توجيه قرارات السياسة النقدية والمالية، ووضع خطط لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة. يساعد تحليل اتجاهات البطالة على التنبؤ بالتطورات الاقتصادية المستقبلية وتحديد المخاطر المحتملة أو الاختلالات داخل الاقتصاد، كما تلعب بيانات البطالة

[1] شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص 137.

[2] فاطمة أحمد محمّد عبد اللطيف، البطالة والتشغيل، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، المجلد 1، العدد 14، 2021، ص59.

[3] د. رمزي زكي، مرجع سابق، ص 14_15.

دورا هام في تشكيل الخطاب العام وتوجيه السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى معالجة مشكلة البطالة وتقليل أثارها السلبية على الأفراد والمجتمعات. ويعد معدل البطالة مؤشر رئيسيا لقياس التقدم نحو تحقيق العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي الشامل

يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية باستخدام الصيغة الآتية:[1]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوة العاملة}} * 100$$

حيث أن:

❖ **الأفراد العاطلين:** وكما تم تعريفهم، فهو كل فرد توفرت فيه الشروط الآتية:

1) أن يكون في السن القانوني الذي يسمح له بالعمل (15_64) سنة.
2) بدون عمل خلال فترة الاستقصاء ولو بساعة واحدة، حتى ولو تعاقد على عمل خلال ذلك الأسبوع إلى أجل.[2]

❖ **القوى العاملة:** ويطلق عليهم أيضا السكان الناشطون وهم "تلك الفئة السكانية في بلد ما القادرة على العمل والرغبة فيه، وتشمل جميع الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16_60 سنة، وبالتالي فإن مفهوم القوى العاملة يتضمن ثلاث مقومات جوهرية وهي:[3]

1) قدرة الفرد على العمل؛
2) رغبة الفرد في العمل؛
3) إتاحة الفرد للعمل.

يمكن قياس القوى العاملة عن طريق العلاقة الآتية:

$$\text{القوى العاملة} = \text{الأفراد المشتغلون} + \text{العاطلون عن العمل}$$

[1] سيد محمد السيرتي، عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص279_280.

[2] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سابق، ص 17.

[3] عشوي رغدة رشا، موسلم حسين، القوى العاملة وتخطيط التشغيل، جوان2022، ص 494.

تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى، وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يأتي:[1]

- ❖ الفئة العمرية المحددة في التعريف وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا؛
- ❖ الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، وذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان حتى يحسب الفرد متعطلا؛
- ❖ كيفية التعامل إحصائيا مع الخرجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة؛
- ❖ تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الأخر على مسوح العمل كعينات، ودول أخرى تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.

ثالثا: أنواع البطالة في الفكر الاقتصاد الوضعي

تعتبر أنواع البطالة محددا رئيسا لفهم حالة سوق العمل في أي مجتمع. حيث تتنوع أشكال البطالة وتؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد والمجتمع، وتنقسم البطالة إلى عدة أنواع، منها البطالة الاحتكاكية والهيكلية، وكذلك البطالة الدورية ...الخ، وسنكشف في هذا السياق هذه الأنواع وتأثيراتها المتباينة على سوق العمل:

1. **البطالة الصريحة:**

يقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه وعند مستوى الأجر السائد دون جدوى، وإذا فَهُمْ في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل وهي تظهر بشكل واضح

[1] حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994، رسالة ماجستير، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006، ص 4.

في فائض العرض في سوق العمل بالطلب عليه[1].تعكس البطالة الصريحة جزءا من الواقع الاقتصادي حيث يواجه الأفراد صعوبة في العثور على فرص العمل.

2. البطالة الاختيارية:

البطالة الاختيارية من المصطلحات الحديثة المثيرة للجدل، لها أهم التساؤلات: كيف يمكن القبول بفكرة أو فرضية كون البطالة الاختيارية، أو باختيار الشخص. فالفهم العام بين الناس أن البطالة موقف أو ظرف أو حالة اضطرارية، إجبارية وليست اختيارية[2]،يظهر هذا النوع من البطالة عند الأفراد القادرين على العمل لكنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة،[3]عن طريق تقديم استقالته من العمل الذي يعمل به، إما للراحة أو للبحث عن فرص أفضل من حيث الدخل، إلى غير ذلك من الأسباب، وفي كل هذه الحالات يكون قرار التعطل اختياريا.[4]

3. البطالة الإجبارية:

تعرف البطالة الاجبارية على أنها وجود أفراد قادرين على العمل، ويبحثون عن العمل بشكل جاد عند الأجور السائدة، ولكنهم لا يجدون عملا؛ وبالتالي لا يوجد لهم وظائف في أي مكان داخل الاقتصاد الوطني[5]. يسود هذا النوع من البطالة عند خصخصة الشركات والمنشآت العامة أو أثناء فترة الكساد في الدول الصناعية.

---

[1] د. طارق عبد الرؤوف مُحَّد عامر، أسباب وابعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019، ص24_25.

[2] أ.د. علي عبد الرزاق إبراهيم، البطالة الاختيارية لإشكالية تحديد المفهوم، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، المجلد5، 2023، ص 3.

[3] ط. دحماني السعدية، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1980_2015، رسالة ماستر، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2016، ص 11.

[4] أ.د. علي عبد الرزاق إبراهيم، مرجع سابق، ص20.

[5] عادل مجيد عيدان العادلي، الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 156.

4. البطالة الكلاسيكية:

تعرف البطالة الكلاسيكية أيضا باسم بطالة الأجور الحقيقية، وتظهر نتيجة لارتفاع قيمة الأجور–الرواتب– مقارنة بالقوانين الخاصة بالطلب والعرض، وتحدث البطالة الكلاسيكية غالبا بسبب إحدى الحالات الآتية:[1]

- ❖ عقد نقابات الموظفين مجموعة من المفاوضات لفرض أجور وفوائد أعلى من ذي قبل؛
- ❖ وجود عقود عمل ذات مدة زمنية طويلة، ترتبط بالأجور المرتفعة أثناء حالة الركود الاقتصادي.

5. البطالة الاحتكاكية:

البطالة الاحتكاكية هي التوقف المؤقت عن مزاولة العمل بسبب التغيير من وظيفة الى وظيفة اخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن مهنة أخرى أو بسبب الدراسة.[2] يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة فترة زمنية قصيرة يحتاج فيها الفرد للتكيف مع تغيير في وضعه الوظيفي، بسبب دخوله للعمل أول مرة أو فقدان وظيفة سابقة، وتكون عادة مؤقتة، حيث يحتاج الفرد إلى البحث عن فرصة عمل جديدة وضبط مهارته مع احتياجات سوق العمل الحالي وهي جزءا طبيعيا من دورة الحياة المهنية للأفراد.

6. البطالة الهيكلية:

يقصد بالبطالة الهيكلية ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، وتؤدي إلى إيجاد حالة عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه.[3]لهذا النوع من البطالة عدة أسباب هي: أولا، التغير في هيكل الطلب على المنتجات، فيترتب عليه تغير في هيكل العمالة المستخدمة؛ ثانيا، إدخال تطور تقني معين في أعداد المكلفين بأداء العمل، مما يؤدي إلى توفير الأعداد الزائدة من العمالة؛ ثالثا، انتقال الصناعة من

---

[1] فاطمة أحمد مُحَّد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص62_63.

[2] أسماعيل على شكر، مجيد جواد مهدي، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى 2016، ص52.

[3] د. رمزي زكي، مرجع سابق، ص27.

مكان إلى آخر، فقد لا يستجيب بعض العمال إلى هذا، فيتعطلون عن العمل[1]؛أخيرا، عندما لا تتوافق مهارات العمال مع متطلبات الوظائف المتاحة في السوق بسبب التطور التكنولوجي.

7. البطالة الدورية:

البطالة الدورية هي البطالة التي تسبب فيها تغير الطلب الكلي في الاقتصاد. في فترات يقل فيها الطلب الكلي يكون هناك فقدان فئة معينة من القوة العاملة لوظائفها، وينتج عن ذلك ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد؛ غير أن هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجددا.[2]

8. البطالة المقنعة:

ترتبط البطالة المقنعة عادة بالبطالة الدورية أثناء فترة الركود الاقتصادي، والبطالة المقنعة تظهر بسبب وجود أفراد قادرين على العمل، ولكنهم لا يعملون بمهاراتهم كلها، ولا يستفيدون من كامل طاقتهم لنجاح عملهم، ويظهر هذا النوع من البطالة غالبا مع العمال الذين يعملون في مجالات مهنية غير مفيدة،[3] مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة تقريبا. إن سحب هذه العمالة الفائضة من أماكن عملها لن ينخفض حجم الإنتاج[4]، لكن هذا الفائض سيرفع من تكلفة المنتوجات. وقد اشتهر هذا النوع من البطالة في الدول النامية بالأخص في قطاع الزراعة نظرا لكثرة عدد السكان، ثم تسرب هذا الفائض لقطاع الخدمات بسبب التزام الدولة بالتوظيف.

---

[1] خالد مُحَمَّد الزواوي، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية طباعة نشر توزيع، 2004، ص20.

[2] أسماعيل على شكر، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص 53.

[3] فاطمة أحمد مُحَمَّد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص63.

[4] د. رمزي زكي، مرجع سابق، ص 29.

9. البطالة الموسمية:

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعداد كبيرة من العمال مثل الزراعة، السياحة، البناء وغيرها عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها، مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات وهذا ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية.[1] تتمثل البطالة الموسمية في الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح، وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل.[2]

10. البطالة التكنولوجيا:

البطالة التكنولوجية هي البطالة الناشئة عن استخدام الأساليب التكنولوجية في الإنتاج، أو التي تتطلب مهارات خاصة على النحو الذي يؤدي إلى تعطل أو الاستغناء عن بعض أفراد العمل، أو إدخال آلات صناعية لا تحتاج إلى عمال كثيرين[3]، فالجميع يتوقع أن تحل التكنولوجيا محل الجهد البشري، وكثيرا من المنتجات لن يتفاعل معها البشر بل سيحل محل الانسان المكينة الحديثة، بدءا من استقبال المواد الخام مرورا بالعمليات وصولا لتعبئة والتغليف، وفي حين يعد هذا التطور التكنولوجي وسيلة مجدية لتكثيف الإنتاج، وتقوية الاقتصاد، ووضع الدولة على خارطة الدول الاقتصادية الكبرى، إلا أن الامر له أبعاد سلبية أخرى، وهو إرتاع معدل البطالة.[4]

---

[1] كوثر زيادة، واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010_2014، أطروحة دكتوره، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017، ص 96.

[2] أ. حسن أحمد العواملة، سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2021، ص 141.

[3] حمادة محمد محسن ورجب صبري عبد القادر ومحمد سيد حجاج، البطالة نظرة واقعية وحلول عملية، جامعة القاهرة، 2009، ص 16.

[4] السيد حمدي، شذرات الصباح، ببلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019، ص 257.

الفرع الثاني: البطالة في الفكر الإسلامي

يستمد الاقتصاد الإسلامي أصوله من الكتاب والسنة، بينما الاقتصاد الوضعي فهو اقتصاد إيديولوجي، يستمد أصوله من مذاهب وفلسفات فكرية، تعتمد على العقل مصدر وحيدا للمعرفة. يعطي الإسلام قيمة عظيمة للعمل، ولقد أمر الله به في العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، فالعمل عبادة يقرب العبد إلى الله تعالى ويكسبه الأجر في الدنيا والآخرة، وينبذ البطالة والكسل.

أولا: مفهوم البطالة في الاقتصاد الاسلامي

البطالة هي العجز عن الكسب في أي صورة من صور العجز سواء كان ذلك العجز ذاتيا كالصغر أو العته أو الشيخوخة أو المرض الذي يقعد عن العمل، أو العجز غير الذاتي كالاشتغال في تحصيل العلم.[1]

عرفت الموسوعة الكويتية البطالة أنها: "هي العجز عن الكسب وهذا العجز إما أن يكون ذاتيا كالصغر، والأنوثة والعته والشيخوخة والمرض أو غير ذاتي، كالاشتغال بتحصيل العلم وكذلك العامل القوي الذي لا يستطيع تدبير أمور معيشته بالوسائل المشروعة المعتادة، أو الغني الذي يملك مالا ولا يستطيع تشغيله، ولا يعتبر التفرغ للعبادة مع القدرة على العمل من العجز، بل عده الفقهاء حراما.[2]

1. البطالة في القرآن الكريم:

البطالة من المصطلحات الحديثة، وإن كان قد أشير إلى هذا المعنى، ولكن بتغيرات أخرى مثل: القعود عن العمل، العجز، التخلف، الكسل، أما البطالة بكسر الباء هي الكسالة المؤدية إلى إهمال المهمات.[3]

---

[1] مُحَمَّد أبو ليلة، مشكلة البطالة كيف عالجها الإسلام، مجلة منبر الإسلام، العدد 3، مصر، أفريل 1427هـ، ص110.

[2] الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية- الكويت-، الطبعة 2، الجزء 8، دار السلاسل، الكويت، 1406هـ - 1986 م، ص100_101.

[3] فاطمة الزهراء بلحسن، عادل بونقاب، مُحَمَّد كنوش، علاج أزمة البطالة من منظور الاقتصاد الإسلامي مع الإشارة إلى الدول العربية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي 2013، ص 3.

لقد ورد لفظ بطل، وباطل، والمبطلون في القرآن الكريم، وهم المدعون غير الحق، حيث قال الله تعالى: ﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾: (سورة الأعراف: اللآية173)، وأيضا قوله تعالى: ﴿وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾: (سورة الأعراف: الآية139)، والمقصود بالباطل في هذه الآية الذاهب والمضمحل، أي ذهبت أعمالهم ضياعا وخسارة فكانت باطلة.[1]

2. البطالة في السنة النبوية:

عن أبي هريرة –رضى الله عنه– قال: قال رسول الله ﷺ: "المُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وفِي كُلٍّ خَيْرٌ"،[2] في هذا الحديث يحث رسول الله صلى الله عليه وسلم على القوة والعمل والاستعانة بالله، وترك العجز.

وفي قول حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا عيسى بن يونس، عن ثور، عن خالد بن معدان، عن المقدام –رضى الله عنه–، عن رسول الله ﷺ، قال: "ما أكل أحد طعامًا قط خيرًا من أن يأكل من عمل يديه، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده"[3]، حيث يبين الحديث فضل أكل المرء من عمل يده، أي كسب حلال طيب، على أكل ما يأتي من غير عمل أو من عمل غير مشروع، هذا لأن أكل المرء من يده فيه بركة ورضا من الله تعالى ويزيد من قيمة الاعتزاز بنفس وثقة.

ثانيا: أنواع البطالة في الاقتصادي الإسلامي

بين الاقتصاد الإسلامي أنواع للبطالة، وكشف الأسباب، وحلل الدوافع، حيث يفرق الفكر الاقتصادي الإسلامي بين ثلاثة أنواع من البطالة، وهي: بطالة المضطر (البطالة الإجبارية)، والبطالة الكسول (البطالة الاختيارية)، وبطالة المتواكل (البطالة التعبدية).[4]

---

[1] د. مُحَمَّد فاروق مُحَمَّد غراب، منطلقات الاقتصاد الإسلامي في مواجهة البطالة، معهد المستقبل العالي للدراسات التكنولوجية المتخصصة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2019، ص 475.

[2] صحيح مسلم، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله، الحديث رقم 4945.

[3] صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب الحث عن الكسب، حديث رقم 2072، ص908.

[4] محمود فاروق مُحَمَّد غراب، منطلقات الاقتصاد الإسلامي في مواجهة البطالة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، بدون سنة النشر، 2019، ص 477.

1. البطالة الإجبارية:

البطالة الإجبارية هي لا اختيار للإنسان فيها إنما تفرض عليه، ويمكن أن يكون سببها هو عدم تعلم مهنة، أو أن يكون متعلم مثلا وليس لديه رأس مال لتجارة، أو الأدوات الازمة لحرفة أو صنعة أخرى.

فالمضطر ولم يجد عمل مع القدرة والرغبة عليه فواجب عن الدولة أن تتكفل به، وتوفر له عمل وتعطيه من حصيلة الزكاة ما يسد حاجته، وما يمكنه من مزاولة نشاطه إذ كان ذا حرفة، أو رأس مال معتبر لفتح مشروع يعينه.

2. البطالة الاختيارية:

تعبر البطالة الاختيارية عن اختيار الفرد الراحة والقعود على العمل والكسب، ويؤثر أن يعيش عالة عن الناس، فالبطالة الاختيارية يأثم فيها الأشخاص، وهذه الفئة لا حظ لهم من الزكاة؛ فمنحهم إياها يزيد من نسبة البطالة، فلا تعطي للقوي القادر عن العمل، حيث أن تزيده كسلا وإعالة عن الناس.

يقول الماوردي رحمه الله "وإذا تعرض للمسألة ذو جلد وقوة على العمل، زجره ولي الأمر وأمره أن يتعرض للاحتراف بعمله، فإن اقام المسالة عزره حتى يقلع عنها[1]، فالكسل من الصفات النفس المذمومة، التي تأدي به لشعور بالدينونة بالإضافة إلى الفقر والعوز الشيء الذي يجعله يفقد مكانته الاجتماعية.

3. البطالة التعبدية:

تنتج البطالة التعبدية عن الفهم الخاطئ للدين، فهي عبارة عن ترك الفرد العمل لتفرغ للطاعة والعبادة، ولقد صححت الشريعة هذه المفاهيم الخاطئة، وحفزت عن العمل والكسب الحلال وألا يعيش الانسان عالة عن غيره ويتوكل عن الله.

قد حاربت الشريعة الاسلامية البطالة التعبدية من خلال تثبيت قيمة العمل، والنهي عن الكسل والخمول، وإلزام الدولة على الأفراد بالعمل.

[1] محمود فاروق مُحَمَّد غراب، مرجع سابق، ص 478.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة

تعتبر النظريات المفسرة لظاهرة البطالة مجموعة من المفاهيم والأفكار التي تفسر أسباب البطالة في المجتمع. تتنوع هذه النظريات بحسب التوجه الاقتصادي والاجتماعي إلى تقليدية وحديثة.

الفرع الأول: البطالة في الفكر الاقتصادي التقليدي

إن استكشاف المفهوم المتعدد الأوجه للبطالة من خلال عدسات الفكر الاقتصادي التقليدي والمتمثل في الفكر الكلاسيكي والكينزي والكلاسيكي الجديد والماركسي يوفر نسيجًا غنيًا من وجهات النظر التي شكلت الخطاب الاقتصادي على مر القرون. تقدم كل مدرسة فكرية رؤى فريدة تفسر بها ظاهرة البطالة، وسنعرض أهم هذه الأفكار في الآتي:

أولا: النظرية الكلاسيكية

مؤسس هذه النظرية آدم سميث (1723-1790)، حيث يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام بمعنى أن كل عرض سلعي يخلق طلب مساوي له[1]، ولقد استبعد الكلاسيك حدوث بطالة، في حالة اقتصاد يتميز بالتشغيل التام، وإن حدثت فهي بطالة اختيارية علاجها سيكون من خلال انخفاض الأجور ليحدث بذلك تناقص بين العمال للحصول على فرص عمل، وهي تنشأ لتفضيل العمال التعطل على أن يقبلوا بالأجور المنخفضة السائدة.[2]

[1] حنان بقاط، مرجع سابق، ص14.

[2] مقدم سليمان وأميرة عبد الله، البطالة والتضخم حالة الجزائر 2000_2015، رسالة ماستر، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2015، ص12.

الشكل.1: البطالة عند الكلاسيك

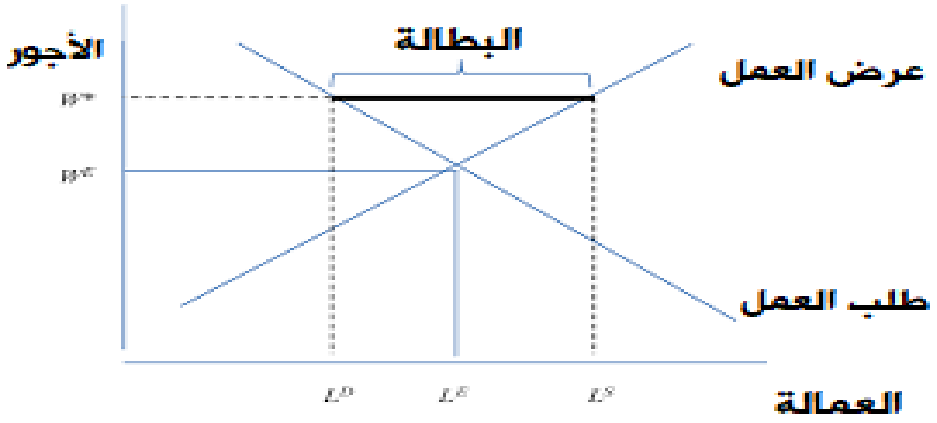

المصدر:

Damane, M., & Sekantsi, L. P. (2018). The sources of unemployment in Lesotho. Modern Economy, 9(5), 943.

إن إيمان الكلاسيكيين بحالة التشغيل التام ناجم عن اعتقادهم بمرونة الأسعار، الأجور والفائدة، فمثلا إذا ما حدث اختلال بين العرض والطلب عليه، فيمكن إعادته من خلال تغيير سعر الفائدة، والتوازن العام الذي يتحقق بمرونة كل من الأجور والأرباح، مع عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أي ترك سوق الشغل حرة[1].

ترتكز النظرية على ثلاث فرضيات ضمنية هي كالآتي:

- **فرضية تجانس وحدة العمل:** يرى الكلاسيكي أن تحقيق التناسق في عنصر العمل أمرا ضروريا لأن كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محددة وضرورية لإنجاز عمل معين فيه ومستوى المهارة والكفاءة يسمح بالتفرقة بين الأجراء؛
- حرية حركة عنصر العمل والمفاوضة الحرة لعقود العمل؛
- وجود الشفافية في سوق العمل مع وجود إعلام حر في هذا الميدان حتى يسمح للمنتج والعام إمكانية الالتقاء على مستوى السوق لتحديد شروط العمل.

[1] كوثر زيادة، مرجع سابق، ص 98.

يرى علماء الاقتصاد الكلاسيكي أن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل أي لا مجال لوجود بطالة.[1]

ثانيا: النظرية الكينزية

هيأت أزمة الكساد العالمي الفكر لتقبل نظرية جديدة، كانت بمثابة ثورة فكرية أحدثت انقلابا جذريا، هي النظرية الكينزية التي تنسب إلى "جون مينارد كينز 1884_1946"، الذي أًصدر في عام 1963 كتابه الشهير "النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود".[2]

رفض كينز الاستنتاج الكلاسيكي المتمثل في التوظيف الكامل في الاقتصاد الرأسمالي. وزعم كينز بقوة أن الاقتصاد الرأسمالي من غير الممكن أبداً أن يصل إلى مستوى التشغيل الكامل للعمالة، ووفقه فإن حالة التوظيف الكامل هي نوع من الصدفة الفلكية. بذلك طور كينز فرضية توازن العمالة الناقصة بدلاً من توازن العمالة الكاملة؛ إذا لم يجد الناس عملاً، وفقًا لمعدل الأجور السائد، فستظهر حالة من البطالة، وقد أطلق على هذه البطالة اسم "البطالة غير الطوعية (الاجبارية)".

من خلال تأسيس نظريته حول البطالة الاجبارية رفض كينز الافتراض الكلاسيكي المتمثل في مرونة الأجور والأسعار. إذ أن الأجور المالية جامدة أو غير مرنة في الاتجاه الهبوطي، ومرنة في الاتجاه التصاعدي. وحسب كينز فإنه هناك سببان لعدم مرونة الأجور: الأول، هو الوهم النقدي؛ السبب الثاني، هو السبب المؤسسي فالنقابات العمالية تمنع معدل الأجور من الانخفاض، وبالتالي سيتم مقاومة أي تخفيض للأجور، أو لا يمكن أن ينخفض معدل الأجور عند مستوى معين؛ ومع ذلك، لا يوجد ما يمنع الأجور النقدية من الارتفاع، وبمجرد الوصول

[1] فارس شلالي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001_2004، رسالة ماستر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص14.

[2] جون ما ينرد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، تقديم بول كروكمان، ترجمة الهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط.1، 2010.

إلى العمالة الكاملة قد ترتفع الأجور. تشير هذه الحجة الكينزية إلى أن دالة عرض العمالة، على عكس النظام الكلاسيكي، هي دالة في الأجور النقدية، وليس الأجور الحقيقية.[1]

يعتقد كينز أيضا أن السبب الثاني للبطالة هي المقابل الموضوعي لضعف الطلب الكلي الفعال ولغرض القضاء عليها يجب تنمية الطلب الكلي الفعال.[2]

ثالثا: النظرية النيوكلاسيكية

من ابرز اقتصادييها ألفريد مارشال، حيث يرتكز التحليل النيوكلاسيكي على فكرة الحرية الاقتصادية وكذلك سيادة ظروف التشغيل الكامل، بناء على ما جاء به قانون ساي للأسواق[3]، وبتطبيق هذه الفكرة في سوق العمل نجد أن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي وبالتالي زيادة وارتفاع الكمية المطلوبة من العمل فتغطي بذلك البطالة ويحدث التوازن ويحقق التشغيل الكامل.[4]

يرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات أهمها:[5]

- ❖ التجانس التام في عنصر العمل؛
- ❖ حرية انتقال اليد العاملة؛
- ❖ العلم التام بأحوال السوق فضلا عن المرونة التامة للأجور.

خامسا: النظرية الماركسية

يرى كارل ماركس أن جوهر مشكلة البطالة يتمثل في عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنلوجي السريع، فالتقدم التكنلوجي يؤدي إلى طرد المزيد من العمال من العمل نتيجة

---

[1] Nikita dutta: Keynesian Theory of In-voluntary Unemployment (With Diagram), retrieved from:https://www.economicsdiscussion.net/employment-theories/keynesian-theory-of-involuntary-unemployment-with-diagram/6209, 13/05/2024.

[2] حسين كامل عواد الخيلاني، مشكلة البطالة وسبل مواجهتها دراسة مقارنة بين الرؤية الإسلامية والنظريات الوضعية، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، الجزء 1، العدد37، ص 758.

[3] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 183.

[4] بن علاق إسماعيل، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000_2014، رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 68.

[5] حنان بقاط، مرجع سابق، ص16.

لإدخال آلات جديدة، وبالتالي زيادة البطالة التكنلوجيا، ويظهر ما يسمى بالجيش الصناعي الاحتياطي وتنخفض أجور العمال الذين بقوا في العمل ويسود أجر الكفاف[1]؛ كما يرى أن وجود عدد من العامليين، يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الكافي للبقاء في المحرك الأساسي لهيكل سوق العمل وفق للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات، فبزيادتها يزداد الطلب على العمل وتنخفض البطالة والعكس صحيح، أي أن البطالة دالة متناقصة في حجم الاستثمارات.[2]

الفرع الثاني: البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث

تتنوع النظريات المفسرة لظاهرة البطالة في العصر الحديث، حيث يسعى الباحثون لفهم أسبابها وتأثيراتها على المجتمع كالآتي:

أولا: نظرية البحث عن العمل

ظهرت نظرية البحث عن العمل في السبعينات، وترتكز على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل، حيث أنها تصف حالة وجود بطالين ومناصب شغل شاغرة في نفس الوقت؛ إلا أن عملية البحث عن العمل تعد مكلفة وتتطلب وقت، لأن البطال عندما يقوم بالبحث فإنه ينفق المال من أجل تنقلاته، أو لشراء المجلات...[3].

قامت هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:[4]

- التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة؛
- الباحثون على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة؛
- هناك حد أدنى للأجر ولن يقبل الباحث الحصول على أقل منه ويقبل أجر أعلى منه.

[1] د. عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، 2021، ص 9_10

[2] ميلودي المحمد ونواري إسماعيل، السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، رسالة ماستر، جامعة احمد دارية، أدرار، 2021، ص 26.

[3] شلالي فارس، مرجع سابق، ص27.

[4] دحماني رضا وزايد مراد، جدلية البطالة والنمو الاقتصادي حسب قانون أوكن لواقع الاقتصاد الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1991_2015)، البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد3، 2019، ص34.

ثانيا: نظرية تجزئة سوق العمل

تقوم نظرية تجزئة سوق العمل على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل وذلك بغرض تفسير أسباب وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى، وتفترض النظرية وجود نوعين من الأسوق وفقا لمعيار درجة الاستقرار.[1]

- **السوق الاولية:** تتميز هذه السوق بالاستقرار الوظيفي إذ تضم الوظائف الاكثر اجور والاكثر ثباتا واستقرار، وتستخدم في هذه السوق الانتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية ماهرة التي تحرس المؤسسة للاحتفاظ بها وتتمتع الاسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منجاتها ومن الطبيعي ان ينعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشتغلة فيها[2]؛
- **السوق الثانوي:** هو سوق المنشآت صغيرة الحجم والتي تستخدم اساليب انتاجية بسيطة، ويتسم هذا السوق بانخفاض الاجور كما أنا ظروف العمل غير مستقرة، وبالتالي يكون العامل أكثر عرضة للبطالة.[3]

ثالثا: نظرية اختلال سوق العمل

تسمى نظرية اختلال سوق العمل أيضا بنظرية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن.يفسر النمو المتوازن الاقتصاديين روزنشتين–رودان (Rosenstein-Rodan 1943)ونيركس(Nurkse, 1953)، بضرورة توجيه دفعة قوية إلى جميع الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية، والاستثمارات في رأس المال الاجتماعي، وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر، وتحقيق التوازن في كل المجالات[4]،أما نظرية النمو الغير المتوازن فهي محاولة لإدارة عملية التنمية من خلال إحداث فروق عمدية بين معدلات نمو

[1] بوجنان أسماء ورحاي هاجر، دراسة تحليلية لتأثير سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة (حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014، ص 35.

[2] بن فايزة نوال، مرجع سابق، ص27.

[3] بوجنان اسماء ورحاي هاجر، مرجع سابق، ص36.

[4] د. عبد الحليم شاهين، مرجع سابق، ص 15.

المفردات الإنشاء الاقتصادي، كما اعتمدت النظرية على دوال إنتاجية متزايدة ومتناقصة الغلة ولم تعتمد على دوال إنتاجية محايدة، كما أنها اقتربت بمدخل تحليلي من التنمية الزراعية الرأسية، إلا أنها أخضعتها لفترة زمنية محددة[1].

رابعا: نظرية نموذج الأجور الكفاءة:

ترى النظرية الكينزية الجديدة أن تكاليف تعديل قوائم الأسعار وعقود الأجور الآجلة تمثل أبرز مصادر الجمود النقدي[2]، وتفسر هذه النظرية بطء المؤامة بين الأجور والأسعار بأنه ناتج عن التصرفات الرشيدة للأفراد في محاولتهم تعظيم أجورهم بالإضافة إلى سلوك المنشآت في تعظيم أرباحها، فهي قائمة على فرض أن إنتاجية العامل تتوافق مع مستوى الأجر الحقيقي، فهي تهتم بالأسباب التي تجعل المنشآت لا ترغب في تخفيض الأجور التي تدفعها مقارنة بالأجور التي تدفعها المنشآت الأخرى.[3]

خامسا: النظرية النقدية المعاصرة

النظرية النقدية المعاصرة أسسها رواد مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم الأمريكي ميلتون فريدمان (M. Friedman)، وهي عبارة عن نظرية كمية للنقود في ثوب جديد بطريقة تحليل وأسلوب جديدة، اعتمدت أساسا على السياسة النقدية، باعتبارها أهم وسيلة وأنجع سلاح لإصلاح جميع الاختلالات الاقتصادية[4]،وترتكز النظرية النقدية في رأيها لمشكلة البطالة على رفض الفكرة الكينزية التي تؤكد بوجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والتضخم وقد ساعدهم على ذلك ظهور الكساد التضخمي الذي عجزت النظرية الكينزية عن تفسيره.[5]

---

[1] د. رفعت لقوشه، التنمية الزراعية، المكتبة الأكاديمية، 1998، ص 18.

[2] مُحَمَّد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسية الاقتصادية- الجزء الاول-، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص67.

[3] مُحَمَّد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية(نظرية_تحليلية_قياسية)، منصة المنهال، الطبعة الأولى، 2011، ص57.

[4] الاخضر ابو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، اليازوري، 2014، ص66_67.

[5] د. وديع شرايحة، دراسات في التنمية الاقتصادية، جامعة كاليفورنيا، 1987، ص102.

سادسا: منحنى فيليبس

يوضح منحى فيلبس وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة، فعند ارتفاع الطلب الكلي مثلا، يعمل المنتج على زيادة حجم الإنتاج مما يؤدي إلى توظيف عناصر إنتاج أكثر أي انخفاض معدل البطالة، ونتيجة الطلب على العمال الجيدين، سترتفع أجور هؤلاء العمال مما يعمل على ارتفاع تكاليف الإنتاج التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات أي ارتفاع معدل التضخم[1]، ينص المفهوم الكامن وراء منحنى فيلبس على أن التغير في البطالة داخل الاقتصاد له تأثير يمكن التنبؤ به على تضخم الأسعار. فزيادة التضخم تؤدي الى انخفاض البطالة، والعكس صحيح؛ وبدلا من ذلك، فإن التركيز على خفض البطالة يؤدي أحيانا إلى زيادة التضخم، والعكس صحيح.[2]، ولقد عرفت معظم الدول الصناعية ظاهرة جديدة تسمى بالركود التضخمي، هذه الظاهرة كما يوحي الاصطلاح المستخدم تجمع بين الركود والتضخم، أي ما كان من المفترض أن يكون العلاقة عكسية بين التضخم والبطالة لم يعد موجود وأصبحت العلاقة طردية بين معدل البطالة والتضخم، الأمر الذي شد انتباه الاقتصاديين ودعا إلى المزيد من البحث عن الإجراءات ولسياسات الاقتصادية التي يتعين اتخاذها حيال هذه المشكلة.[3]

[1] د. سلام سميسم، التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصادي الإسلامي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، 217.

[2] سومر أندرسون، اقتصاديات، الاقتصاد الكلي، شرح النظرية الاقتصادية لمنحنى فيليبس، مترجمة من الإنجليزية، 16 نوفمبر 2023، الجمعة 17 شوال 1445هـ- 25 أفريل 2024، الساعة 23:17، https://www.investopedia.com/terms/p/phipscurve.asp

[3] حنان قندوز وإسماعيل بن قنانة، أثر البطالة على التضخم من منظور منحنى فيليبس دراسة قياسية لعينة من الدول النامية خلال الفترة 1991-2018، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 8، العدد 1، ص (103-116)، 2022، ص 108.

المبحث الثاني: البطالة: أسبابها وآثارها

تعتبر البطالة من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات الوضعية والاسلامية، ولظهورها أسباب كثيرة ومتعددة وينتج عنها آثار وخيمة تؤثر على الفرد والمجتمع واقتصاديات الدول.

المطلب الأول: أسباب البطالة في الفكر الاقتصاد الوضعي والإسلامي

الفرع الأول: أسباب البطالة في الاقتصاد الوضعي

إن مشكلة البطالة ليست مشكلة اقتصادية فحسب وإنما هي مشكلة اجتماعية سياسية تعليمية أيضا ومن ثم فهي ليست مسؤولية جهاز معين أو قطاع محدد أو جهة بذاتها بل هي مسؤولية مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع وأجهزته ومؤسساته وهيئاته المختلفة[1]، ولذلك تتعدد وتتنوع أسبابها كما يأتي:

أولا: النمو السكاني

يعرف النمو السكاني على أنه: "عبارة عن التغيرات التي تحدث في حجم سكان أي مجتمع، سواء بالزيادة أو النقصان نتيجة لعدد المواليد، الوفيات والهجرة، أي أن النمو السكاني هو نتيجة تفاعل لهاته العناصر بين السكان في فترة زمنية معينة.[2]

يؤثر النمو السكاني على معدلات البطالة من خلال آليات مختلفة تؤثر على جانبي العرض والطلب في سوق العمل. وفيما يأتي شرح مفصل لكيفية تأثير النمو السكاني على معدلات البطالة:

1. ديناميكيات القوى العاملة:

- **زيادة المعروض من العمالة:** مع نمو السكان، وخاصة السكان في سن العمل، تزداد القوى العاملة، وهذا يعني أن المزيد من الناس متاحون ويبحثون عن وظائف؛[3]

[1] طارق عبد الرؤوف مُحَمَّد عامر، مرجع سابق، ص20.

[2] ليندة بلقاسم، أثر البطالة والنمو السكاني على الفقر في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة الزمنية 1980-2018، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 2، 2023، ص 1594.

[3] See:Mankiw, N. G. (2000). Macroeconomics. WH Freeman. Chapter.15.

❖ **دخول العمال الشباب:** غالبًا ما يتضمن النمو السكاني عددًا كبيرًا من الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، مما قد يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة مؤقتًا إذا لم يتمكن الاقتصاد من خلق فرص عمل بوتيرة مماثلة.[1]

2. النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل:

❖ **الطلب على السلع والخدمات:** يمكن أن يؤدي تزايد عدد السكان إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما قد يؤدي إلى خلق فرص العمل وربما يعوض ارتفاع معدلات البطالة.[2]

❖ **معدل خلق فرص العمل:** إذا كان خلق فرص العمل يتوافق مع النمو السكاني أو يتجاوزه، فقد تظل معدلات البطالة مستقرة أو حتى تنخفض، وعلى العكس من ذلك، إذا تأخر خلق فرص العمل، فقد ترتفع معدلات البطالة.[3]

3. التغيرات الهيكلية في الاقتصاد:

❖ **التحولات القطاعية:** يمكن أن يؤدي النمو السكاني السريع إلى تحولات هيكلية في الاقتصاد. على سبيل المثال، قد يؤدي زيادة عدد الأشخاص إلى زيادة الطلب على خدمات معينة (مثل التعليم والرعاية الصحية) وانخفاض الطلب على خدمات أخرى (مثل الزراعة)، مما يتطلب من العمال تغيير القطاعات، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة البطالة مؤقتًا مع إعادة تدريب الأشخاص أو انتقالهم؛

❖ **التحضر:** يؤدي النمو السكاني في كثير من الأحيان إلى التحضر، الأمر الذي يمكن أن يسبب تفاوتات إقليمية في التوظيف، وقد تشهد المناطق الحضرية معدلات بطالة أعلى إذا لم تتمكن من استيعاب تدفق العمال الجدد.[4]

[1]See: Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2020). *Economic development*. Pearson UK.Chapter.6.
[2]See:Blanchard, O. (2017). *Macroeconomics; Global Edition*. Pearson.
[3]Krugman, P., & Wells, R. (2005). Economics. Worth Publishers.Chapter.15. Received from:https://studyroombd.wordpress.com/wp-content/uploads/2014/08/macroeconomics-krugman-wells.pdf
[4]See: Henderson, J. V. (2010). Cities and development. *Journal of regional science*, *50*(1), 515-540.

4. سياسات ومؤسسات سوق العمل:

❖ **مرونة سوق العمل**: تعتمد قدرة سوق العمل على التكيف مع النمو السكاني على مرونة سياسات العمل. وقد تكافح أسواق العمل الجامدة لاستيعاب الداخلين الجدد، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة؛

❖ **برامج التعليم والتدريب**: تساعد برامج التعليم والتدريب الفعالة على مواءمة مهارات السكان المتزايدين مع احتياجات السوق، مما يقلل من البطالة الهيكلية.[1]

5. التقدم التكنولوجي:

إن زيادة عدد السكان من جهة والتقدم التكنولوجي الذي يحل محل العمال، قد يؤدي إلى زيادة البطالة إذا لم يجد العمال المزاحون وظائف جديدة بسرعة.

6. الهجرة والعوامل الديموغرافية:

❖ **الهجرة الداخلية والدولية**: يمكن للهجرة بسبب النمو السكاني أن تؤثر على معدلات البطالة على المستويين الإقليمي والوطني. يمكن أن تؤدي تدفقات المهاجرين إلى زيادة المعروض من العمالة المحلية، مما يؤثر على معدلات البطالة إذا لم يكن خلق فرص العمل متطابقًا.[2]

❖ **التركيبة العمرية**: يمكن أن يؤدي وجود عدد من الشباب إلى ارتفاع معدلات البطالة إذا لم تكن هناك فرص عمل كافية عند مستوى الدخول.[3]

7. الدورات الاقتصادية والعوامل الخارجية

❖ **الدورات الاقتصادية**: خلال فترات الركود الاقتصادي، يمكن أن يؤدي تباطؤ خلق فرص العمل إلى تفاقم تأثير النمو السكاني على معدلات البطالة.

---

[1]Goldin, C., & Katz, L. F. (2009). *The race between education and technology*. Harvard university press.Received from: https://www.pdfdrive.com/the-race-between-education-and-technology-e185446885.html

[2]See: Borjas, G. J. (2014). *Immigration economics*. Harvard University Press.Received from: https://www.pdfdrive.com/immigration-economics-e189015660.html

[3]Bloom, D. E., & Canning, D. (2004). Global demographic change: Dimensions and economic significance.NBER WORKING PAPER SERIES. P.P:1-45.Received from: https://www.nber.org/system/files/working_papers/w10817/w10817.pdf

❖ **الصدمات الخارجية:** يمكن أن تؤثر الظروف الاقتصادية العالمية والصدمات الخارجية، مثل الأوبئة أو الأزمات المالية، على كيفية تأثير النمو السكاني على البطالة.[1]

ثانيا: ضعف النمو الاقتصادي

يمكن أن يؤثر النمو الاقتصادي الضعيف بشكل كبير على معدلات البطالة من خلال قنوات مختلفة، وفيما يلي شرح مفصل لها:

1. تقليل خلق فرص العمل:

❖ **تباطؤ توسع الأعمال:** عندما يكون النمو الاقتصادي ضعيفًا، تقل احتمالية توسع الشركات والاستثمار في مشاريع جديدة، مما يؤدي إلى تقليل فرص العمل. قد تقوم الشركات أيضًا بتأخير خطط التوظيف بسبب الظروف الاقتصادية غير المؤكدة؛[2]

❖ **انخفاض الطلب على العمالة:** مع تباطؤ النمو الاقتصادي، ينخفض الطلب على السلع والخدمات عادة. ويؤدي هذا الانخفاض في الطلب إلى انخفاض مستويات الإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى تقليل الحاجة إلى العمالة.[3]

2. زيادة تسريح العمال والبطالة:

❖ **تدابير خفض التكاليف:** في بيئة تتسم بالنمو الاقتصادي الضعيف، قد تنفذ الشركات تدابير لخفض التكاليف، بما في ذلك تسريح العمال، للحفاظ على الربحية، وهذا يزيد بشكل مباشر معدلات البطالة.[4]

❖ **تقصير ساعات العمل:** قد تقوم الشركات بتقليل ساعات العمل بدلاً من تسريح الموظفين، مما قد يؤدي إلى البطالة الناقصة. إن العمالة الناقصة ليست مثل البطالة ولكنها تشير إلى استخدام أقل مثالية للقوى العاملة.

[1]Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2009). *This time is different: Eight centuries of financial folly*. princeton university press.
[2]See: Aryeetey, E., & Baah-Boateng, W. (2016). A Successful Growth Story with Job Creation Concerns. *Africa's Lions: Growth Traps and Opportunities for Six African Economies*, 77.
[3]See: Topel, R. (1999). Labor markets and economic growth. *Handbook of labor economics*, *3*, 2943-2984.
[4]Krugman, P., & Wells, R. (2018): Op.Cit. p85.

3. البطالة طويلة الأمد:

❖ **تآكل المهارات:** يمكن أن تؤدي الفترات الطويلة من النمو الاقتصادي الضعيف إلى البطالة على المدى الطويل. وقد يعاني العمال العاطلون عن العمل لفترات طويلة من تآكل مهاراتهم، مما يزيد من صعوبة العثور على عمل جديد حتى عندما يتعافى الاقتصاد.

❖ **العمال المحبطون:** قد يصاب بعض الأفراد العاطلين عن العمل بالإحباط ويتوقفون عن البحث عن عمل تمامًا، مما يؤدي فعليًا إلى الخروج من القوى العاملة، وهذا يمكن أن يخفض معدل البطالة بشكل مصطنع ولكنه يشير إلى سوق عمل أضعف.

4. التأثير على الداخلين الجدد إلى سوق العمل:

❖ **التحديات التي تواجه العمال الشباب:** قد يجد الشباب والخريجون الجدد الذين يدخلون سوق العمل خلال فترات النمو الاقتصادي الضعيف صعوبة خاصة في تأمين فرص العمل. وهذا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.

❖ **تأخر التقدم الوظيفي:** أولئك الذين يجدون عملاً قد يبدؤون في مناصب أدنى ويواجهون تقدمًا وظيفيًا أبطأ، مما يؤثر على إمكاناتهم في الكسب على المدى الطويل.

5. التحولات القطاعية والبطالة الهيكلية:

❖ **التأثير على قطاع محدد:** قد يؤثر النمو الاقتصادي الضعيف على بعض القطاعات أكثر من غيرها. على سبيل المثال، قد تواجه صناعات مثل البناء والتصنيع خسائر أكبر في الوظائف مقارنة بالقطاعات الأكثر استقرارًا مثل الرعاية الصحية أو التعليم.

❖ **البطالة الهيكلية:** قد يواجه العمال من القطاعات المتدهورة صعوبات في الانتقال إلى القطاعات المتنامية، مما يؤدي إلى البطالة الهيكلية. ومن الممكن أن يستمر عدم التوافق بين المهارات وفرص العمل حتى لو تحسن الاقتصاد بشكل عام.[1]

[1] See: Borjas, G. J. (2014). "Labor Economics." McGraw-Hill Education. Retrieved from: https://dl.icdst.org/pdfs/files4/8a19e1f468cfa407ca93f5e2db8d05f5.pdf

6. استجابات السياسة المالية والنقدية

❖ **التدخل الحكومي:** غالباً ما تستجيب الحكومات لضعف النمو الاقتصادي من خلال تدابير التحفيز المالي مثل زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب بهدف تعزيز الطلب وخلق فرص العمل. ومع ذلك، فإن فعالية هذه التدابير يمكن أن تختلف.[1]

❖ **السياسة النقدية:** قد تنفذ البنوك المركزية سياسات نقدية توسعية، مثل خفض أسعار الفائدة أو التيسير الكمي، لتحفيز النمو الاقتصادي وتقليل البطالة.

ثالثا: سوء السياسة والكفاءة الإدارية

عرف صندوق النقد الدولي في تقريره لعام 1996 - الفساد الإداري – "هو سوء استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها ." وقد عرف على أنه: "بكونه استغلال الموظف العام لموقع عمله وصلاحياته للحصول على كسب غير مشروع أو منافع شخصية يتعذر تحقيقها بطريقة مشروعة، أو أنه سلوك غير رسمي وغير شرعي تفرضه ظروف معينة وتساعد عليه ويقتضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي"[2].

إن سوء السياسة الحكومية في تخطيط القوى العاملة الموجودة لديهم وتنظيمهم على أساس الكفاءة والخبرة والمقدرة، ثم القيام بعناية التوجيه والرقابة، أي أن الضعف وسوء الكفاءة والأداء يؤدي إلى التخبط وسوء الإنتاج وضعف نوعيته[3]، على سبيل المثال، عندما تكون السياسات غير واضحة أو غير فعالة، يمكن للمسؤولين استغلال الفجوات لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة؛ بالإضافة إلى ذلك، عندما تكون الهياكل الإدارية غير فعالة أو تفتقر إلى الشفافية، يمكن للفساد أن يزدهر بسهولة.

---

[1]See: Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2009). *This time is different: Eight centuries of financial folly*. princeton university press.

[2] ياسين قوتال وخذيري حنان، آثار الفساد الإداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته، العدد 5، جانفي 2016، ص 251.

[3]أحمد مُحَّد إسماعيل البر يفكاني، خمي ناصر رشيد، مُحَّد محمو سلو الأرتوشي، ظاهرة البطالة بين خريجي كليات جامعة دهوك- الأسباب والمعالجات-، مجلة تنمية الرافدين، المجلد32، العدد 100، 2010، ص223.

من الممكن أن يؤثر سوء السياسات وعدم الكفاءة الإدارية بشكل كبير على معدلات البطالة من خلال خلق بيئة تعيق خلق فرص العمل، وتثبيط النشاط التجاري، وتفشل في دعم العمال بشكل كاف.

1. السياسة السيئة:

أ- السياسات الاقتصادية:

- **ارتفاع الضرائب والتنظيم:** يمكن أن تؤدي الضرائب المفرطة والإفراط في التنظيم إلى إرهاق الشركات، مما يقلل من ربحيتها وقدرتها على توظيف موظفين جدد. تؤدي الضرائب المرتفعة إلى تقليص الدخل المتاح للمستهلكين والأرباح المحتجزة للشركات، وكلاهما يشكل أهمية بالغة لتحفيز الطلب والاستثمار.[1]
- **قوانين الحد الأدنى للأجور:** على الرغم من أن الهدف منها هو ضمان أجر مناسب للعيش، إلا أن تحديد الحد الأدنى للأجور مرتفع جدًا يمكن أن يؤدي إلى البطالة، خاصة بين العمال ذوي المهارات المنخفضة. وقد يجد أصحاب العمل أنه من غير الممكن استئجار هذا العدد الكبير من العمال، مما يؤدي إلى فقدان الوظائف أو زيادة العمالة غير الرسمية.[2]

ب- سياسات سوق العمل:

- **قوانين العمل الصارمة:** يمكن لقوانين العمل الصارمة التي تجعل من الصعب تعيين الموظفين وطردهم أن تثبط الشركات عن توسيع قوتها العاملة؛ ومن الممكن أن تؤدي تشريعات حماية العمالة الصارمة للغاية إلى تقليل مرونة سوق العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة الهيكلية.[3]
- **إعانات البطالة:** يمكن أن تؤدي إعانات البطالة السخية دون متطلبات مناسبة للبحث عن عمل إلى تقليل حافز الأفراد العاطلين عن العمل للبحث عن عمل جديد، مما يؤدي إلى إطالة فترات البطالة.

---

[1] Mankiw, N. G. (2019): Op.Cit. p120.
[2] Borjas, G. J. (2014): Op.Cit. p145.
[3] See: OECD (2016). "OECD Employment Outlook."Retrieved from:https://read.oecd-ilibrary.org/employment/oecd-employment-outlook-2016_empl_outlook-2016-en#page1

2. عدم الكفاءة الإدارية:

أ- الروتين البيروقراطي وقوائم الانتظار:

❖ **بطء تسجيل الأعمال التجارية وترخيصها:** يمكن للعمليات الإدارية غير الفعالة التي تؤخر تسجيل وترخيص الشركات الجديدة أن تخنق ريادة الأعمال وتبطئ خلق فرص العمل. أوقات الانتظار الطويلة والإجراءات المعقدة تمنع رواد الأعمال المحتملين.[1]

❖ **الفساد:** غالباً ما يسير عدم الكفاءة الإدارية جنباً إلى جنب مع الفساد. يمكن للممارسات الفاسدة أن تزيد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وتحويل الموارد بعيدا عن الاستخدامات الإنتاجية وتثبيط الاستثمار المحلي والأجنبي.[2]

ب- خدمات عامة غير فعالة:

❖ **خدمات التوظيف التي تتم إدارتها بشكل سيء:** يمكن لخدمات التوظيف العامة غير الفعالة التي تفشل في التوفيق بشكل فعال بين الباحثين عن عمل وأصحاب العمل أن تطيل أمد البطالة. يمكن لبرامج التوظيف سيئة الإدارة وأنظمة معلومات سوق العمل غير الكافية أن تترك الوظائف الشاغرة شاغرة بينما يظل الناس عاطلين عن العمل.

❖ **برامج التدريب غير الكافية:** يمكن أن تؤدي برامج التدريب الوظيفي غير الفعالة أو سيئة الاستهداف والتي لا تتماشى مع احتياجات السوق إلى قوى عاملة تفتقر إلى المهارات التي يطلبها أصحاب العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة الهيكلية.

3. التأثيرات المجمعة

❖ **عدم اليقين في السياسات:** تساهم السياسات السيئة وأوجه القصور الإدارية في عدم اليقين الاقتصادي، وتثبيط الاستثمار وتخطيط الأعمال على المدى الطويل. إن عدم اليقين بشأن اللوائح المستقبلية والسياسات الضريبية والعمليات الإدارية يجعل الشركات مترددة في التوسع أو توظيف موظفين جدد.

[1]Djankov, S., La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., & Shleifer, A. (2002). The regulation of entry. *The quarterly Journal of economics*, *117*(1), 1-37.
[2]Mauro, P. (1995). Corruption and growth. *The quarterly journal of economics*, *110*(3), 681-712.

❖ **التأثير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العبء غير المتناسب:** تتأثر الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي غالبا ما تكون المحرك الرئيسي للتوظيف، بشكل غير متناسب بالسياسات السيئة وعدم الكفاءة الإدارية. وتمتلك هذه الشركات عادة موارد أقل للتعامل مع الأنظمة المعقدة والأنظمة البيروقراطية غير الفعالة، وهو ما يمكن أن يحد من نموها وقدرتها على التوظيف.[1]

رابعا: عدم التنسيق بين سياسة التعليم وسوق العمل

التعليم والعمل هما جانبان أساسيان للنشاط الإنساني في جميع المجتمعات البشرية. يُعرف التعليم بأنه عملية اكتساب المعارف والمهارات والاتجاهات الاجتماعية والثقافية. وهو استثمار يهدف إلى زيادة مستوى التراكم في رأس المال البشري، الذي يعبر عن المستوى الكلي للمهارة والقدرات المتاحة للمجتمع. أما العمل، فهو عملية المشاركة في النشاط الإنتاجي لإنتاج السلع والخدمات.[2]وبتطور النظرة الاجتماعية والاقتصادية للخدمة التعليمية، أصبح ينظر إلى التعليم كخدمة استهلاكية تقدمها الدولة لتحقيق الإشباع لأفرادها، ثم تطورت هذه الأخرى إلى النظر للتعليم على أنه استثمار يحقق عائدا اقتصاديا.[3]

من أهم السمات الرئيسية لنظام التعليم هو أن في معظمه يخرج شبابا غير مؤهلين ولا يمتلكون المهارات التي تمكنهم من دخول سوق العمل، ويعتمد توفير المهارات والقدرات المطلوبة لسوق العمل على مدى الكفاءة الداخلية والخارجية للأنظمة التعليمية والتدريبية وكذلك قدرة برامجها ومناهجها وأسلوب التنفيذ المتبع فيها[4]، حيث تبدوا العلاقة بين البطالة والتحصيل

[1]Ayyagari, M., Demirgüç-Kunt, A., & Maksimovic, V. (2011). Small vs. young firms across the world: contribution to employment, job creation, and growth. *World Bank policy research working paper*, (5631).Retrieved from:https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1807732

[2]فلاح خلف الربيعي، العوامل المؤثرة في عملية التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، 6 ذو القعدة 1445هـ، 13 أفريل 2024، الساعة 20:14، https://araa.sa/index.php?view=article&id=1406:2014-07-08-13-26-45&Itemid=172&option=com_content.

[3]ليلى كامل البهنساوى: المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد 78، العدد 1، يناير 2018، ص43.

[4]سمارة شعبان حسن البهلول، أسباب مشكلة البطالة في المجتمع، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة دمياط، مجلد 10، العدد 1، 2021، ص 192.

الدراسي سلبية حيث أن نسبة البطالة أعلى وسط الذين لديهم مؤهل تعليمي متوسط 33% يليهم من لديهم مؤهل فوق المتوسط 19% ثم خريجي الجامعات 12% مقابل 1%فقط من الأميين وإن هذا النمط بين أن عائد التعليم سلبي في سوق العمل.[1]

خامسا: التطور التكنولوجي

التقدم الفني والتقني التكنولوجي في الدول المتقدمة وتزايده بصفة مستمرة أدى للاستغناء عن الأيدي العاملة البشرية وحل محلها الآلات. يرى الكثير من المراقبين أن موجة الابتكار التكنولوجي الأخيرة ستكون أكثر إرباكاً من الموجات السابقة، وخاصة بالنسبة للعمالة. ويشيرون في هذا الصدد إلى النمو الطفيف للأجور الحقيقية وتراجع نصيب العمالة من الدخل القومي في العقود القليلة الماضية؛ بل إن مظاهر التقدم التكنولوجي الجديدة –في مجالات الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي وتكنولوجيا الروبوت– قد تكون أكثر ضخامة من سابقاتها، نظراً لما يفترض من إمكانية إحلال بعض التكنولوجيات بسهولة محل مجموعة واسعة من المهارات البشرية.[2]

ناهيك عن تقليل فرص العمل والاستغناء على الكائن البشري، فإن تطور الابتكار والتكنولوجيا بتسارع مطرد يؤثر باستمرار على حياة الأفراد. فمن انتشار الهواتف النقالة إلى علم الوراثة البشرية، هناك فرص جمة ومخاطر كبيرة. ومع أن المجتمعات تُقبل بكثافة في جميع أنحاء العالم على ما توفره التكنولوجيا من حرية ويسر في الوصول إلى المعلومات، فهي تبدي قلقا متزايدا من قدرة التكنولوجيا والابتكار على إيجاد بديل للإنسان العامل، ومن إدمان الإنسان على التكنولوجيا، ومن تعريض أمن الاتصالات للخطر، والأفراد للعزلة الاجتماعية. وللمرة

[1] طارق عبد الرؤف مُحَمَّد عامر، د. إيهاب عيسى المصري، البطالة "مفهومها–أسبابها–خصائصها" اتجاهات عربية وعالمية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2016، ص22.

[2] أدريان بيرالتا–ألفا، أغوستين رويتمان، التكنولوجيا ومستقبل العمل، 1 ماي 2018، 6 ذو القعدة 1445هـ – 13 ماي 2024، الساعة 20:58، https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2018/05/01/blog-technology-and-the-future-of-work .

الأولى في التاريخ، تتشارك في هذا القلق بلدان العالم على اختلاف مواقعها الجغرافية، ومداخيلها، وخصائصها الديمغرافية.[1]

سادسا: اعتماد الاقتصاد على الدخل الريعي

يطلق على اقتصاد ريعي عند اعتماد اقتصاد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط، ولهذا فإن اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخوا، إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمع استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويليةً استهلاكيا مجتمعا والزراعة اهمية، وربما نجد في اقتصاديات البلدان العربية عموما نموذجا لهذا النمط من الاقتصاد.[2]

أدت السياسة الريعية إلى تدمير قطاعات الاقتصاد الوطني وإلى تبعية البلدان الريعية إلى البلدان الرأسمالية المصدرة للسلع والخدمات وتعرضها لخسائر مالية جسيمة نتيجة تأثرها بشكل مباشر للأزمات الاقتصادية والمالية للدول الرأسمالية[3]، فمثلا في الاقتصاد العراقي بعد عام2003 تأثرت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت على البلاد خلال هذه المرحلة، فقد ارتفعت نسبة مساهمة النفط الخام والتعدين من 59.9%عام 2003 إلى 85.8%عام2007، مما يؤشر إلى تزايد هيمنة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي وتراجع دور القطاعين الزراعي والصناعي بحيث لم تتجاوز نسبة مساهمتهما عن 9.2% و 2.3% على التوالي في عام 2007.[4]

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة :استحداث فرص العمل اللائق وتمكين الشباب في البلدان العربية، الدورة الثلاثون، بيروت، يونيو 2018، ص iii.

[2] صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت مكتب الأردن والعراق، 2013، ص 4.

[3] بن يوب فاطمة و أ. بوفلفل سهام، الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد –تجربة دول مجلس التعاون الخليجي،الملتقى الوطني: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار المحروقات، 2017، ص5.

[4] صالح ياسر، مرجع سابق، ص 9.

بسبب تعطل القسم الأعظم من الاقتصاد وهو الصناعة بالإضافة إلى القطاع الزراعي، فمعدلات البطالة تبقى في ارتفاع مستمر. فمثلا في الازمة البترولية لعام 1986؛ أدى انهيار أسعار البترول إلى ارتفاع المديونية الخارجية، بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام من 8.27% سنة 1986 إلى 21.7% سنة 1991، كما تقلصت عائدات الصادرات بأكثر من 42.13% إذ وصلت إلى 7.430 مليار دولار سنة1986.وقد انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 1% بعدما سجل نسبة 3.5% سنة1985،وانخفضت نسبة الاستثمارات بنسبة 4.2%. وبما يخص العملة المحلية، قد عرف الدينار الجزائري تدهورا في قيمته خاصة وأن سعر الصرف كان يحدد تلك الفترة إداريا، بحيث ارتفع سعر الصرف من 1 دولار إلى 4.31 دينار سنة 1981 وإلى 7.60 دينار سنة 1989[1]، الذي يؤدي بدولة إلى إبقاء على سعر الفائدة مرتفع، بسبب الضعف في ميزان المدفوعات وعجز في رأس المال الذي يؤدي بها الى ممارسة السياسة الانكماشية والتي من نتائجها تسريح العمال بسبب ضغط المديونية ونقص التمويل على الشركات الذي يؤدي بهم إلى تسريحهم للعمال.

سابعا: الهجرة من الريف إلى المدينة

تعبر الهجرة الداخلية عن الهجرة من الريف إلى المدينة، والتي تعتبر أكثر أنواع الهجرة وضوحا وأهمية خصوصا في دول النامية، كما تعد من أصعب المشاكل والتحديات التي تواجهها الدول، لأن المعطيات تشير أن معدلات الهجرة الريفية زاد نطاقها بشكل كبير في العقود الأخيرة[2]، وسبب الهجرة من الريف الى المدينة هو لعدم وجود سياسات دعم خاصة للقطاع الزراعي واهماله من قبل الحكومة، وعدم توفر الخدمات العامة من ماء وكهرباء ومؤسسات التعليم والصحة والامن.[3]

[1] عرقوب نبيلة، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 5، 2017، ص 266.

[2] هاشمي الطيب و أ. نزعي فاطمة، ظاهرة الهجرة الريفية وأسباب انتشارها وأثارها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 29، العدد 2، ص 172.

[3] رائد جواد كاظم الجناحي، البطالة في العراق الأسباب- الآثار- المعالجات، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 29، السنة15، 2021، ص453.

يعتبر الريف مناطق طاردة والمدينة مناطق جاذبة للسكان، وذلك بسبب توفر فرص العمل والخدمات العامة، وقد ظهرت هذه الظاهرة بعد النمو العمراني والتصنيع وفرص التعليم والخدمات الصحية التي تتوفر في المدن، إلا أن القرية مازالت محرومة من بعض الخدمات العامة والمساكن الصحية والمؤسسات التعليمية.[1]

ثامنا: لوائح ضمانات حماية العمالة

لوائح سوق العمل الصارمة مثل ضمانات حماية العمالة التي أكد عليها مارتن وسنوير، تقلل من الأجور التي ترغب الشركات في تقديمها لجذب الموظفين[2]، فمثلا قانون العمل لعام 1955، وهو تشريع مهم مطبق في شبه الجزيرة الماليزية، يحدد الحد الأدنى من حقوق الحماية للعمال، والغرض العام للقانون هو حماية الموظفين من خلال ضمان معايير دنيا معينة في ظروف العمل، ويشمل دفع الأجور، والقيود على خصم أجور العاملات، وتحديد أيام الراحة، مع تحديد ساعات العمل يوميا[3]، فكل هذه الشروط تجعل الشركات تقلل الأجور بسبب ارتفاع الضراب على الرواتب أو أن تشغل عدد قليل من العمال وتسرح الباقي وبالتالي في كلتا الحالتين سيتسبب ذلك في ارتفاع نسبة البطالة فالتقليل من الأجور يجعل العمال غير راضين ويقبلون بالتعطل على العمل بالأجور المنخفضة.

تاسعا: إعانات الرعاية الاجتماعية أو منحة البطالة

إن إعانات الرعاية الاجتماعية السخية التي يحصل عليها العاطلون عن العمل تعمل على الحد من الحافز الذي يدفعهم إلى قبول وظائف بهذه الأجور المنخفضة، ويفسر هذا ما يرغب أصحاب العمل في تقديمه وما يرغب العمال في قبوله[4]، كما تساهم في قلة الكفاءات

[1] نجية إبراهيم إعبيد، بعض الأسباب المؤدية لهجرة الشباب من الريف إلى المدينة وآثارها الاجتماعية على الريف –دراسة ميدانية–، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، سبتمبر 2021، ص 472.

[2] A Symposium sponsored by The Federal Reserve Bank of Kansas City، Reducing unemployment: Current Issues and policy options، 1994، P24.

[3] Ashger Ali Mohamed and Muhamad Hassan Ahmad and Mohammad Naqib Ishan Jan and Chithra Latha Ramalingam، PROTECTION AGAINST EXPLOITATION OF MIGRANT WORKERS، volume 23، special lssue، 2020، P 3

[4] A Symposium sponsored by The Federal Reserve Bank of Kansas City، Reducing unemployment: Current Issues and policy options، 1994، P24.

والمهارات لدى الطلاب بسبب الانقطاع الدراسي ففي دراسة أجريت ظهر أن قليل من الطلاب من يقبلون على شهادة الماستر، فالأغلبية ينقطع بمجرد حصوله على شهادة ثالثة ليسانس من أجل الحصول على منحة البطالة، فيتحول من فرد منتج إلى معاق ثقافيا وعالة على المجتمع.

عاشرا: العمالة الأجنبية

نقصد بها العامل الأجنبي ذلك الشخص الذي يؤدي عملا لحساب شخص آخر في دولة لا يتمتع بجنسيتها، ولقد أولت المواثيق الدولية والتشريعات الداخلية اهتماما بهذا العامل.[1] لقد أخذت العمالة الأجنبية أو كما يطلق عليها أيضا العمالة الوافدة حظ الأسد في معظم الدول خاصة دول مجلس التعاون الخليجي ورغم الايجابيات والتأثير الذي تمنحه إلا أنها تخلف العديد من الآثار السلبية التي ترجع بالضعف وقلة النمو الاقتصادي ومن هذه الآثار زيادة نسبة البطالة. مثلا قد أدى تفاقم مشكلة البطالة بين مواطني دول المجلس بسبب العمالة الوافدة للقوى العاملة الوطنية في سوق العمل وبلغت كمتوسط عام حوالي 5.7% على مستوى دول المجلس المجتمعة ويتفاوت نسبة البطالة من دولة لأخرى ويبلغ المتوسط العام للبطالة في البحرين 6.3%، وفي السعودية 6.5%.[2]

أكد أحمد عباس عبد الله الدليمي في دراسته عن العمالة الوافدة وتأثيرها على سوق العمل في العراق بعد عام (2003)[3]أن العمالة الوافدة أصبحت مرغوبة كونها تتميز بانخفاض أجورها اليومية وتحملها العمل لساعات طويلة مقارنة بالعمالة المحلية، وقد زاد هذا التوجه باستقدام العمالة الوافدة من تفاقم مشكلة البطالة لاسيما في صفوف الشباب العراقيين الذين تتراوح أعمارهم بين (15-30) سنة. كما أظهرت نتائج دراسة أيمن مُحَّد عبد الفتاح أبو زيد،

[1] يهوني زهية، العمالة الأجنبية بين حرية العمل وحماية اليد العاملة الوطنية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 655.

[2] د. غربي مُحَّد، الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها، مجلة الفكر، المجلد 9، العدد 10، 2014، ص 177.

[3] أ. م. د. أحمد عباس عبد الله الدليمي. "العمالة الوافدة وتأثيرها على سوق العمل في العراق بعد عام (2003) وسبل معالجتها." مجله اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، الجزء 2، 2021، ص 2.

عن التحكيم وجدواه الاقتصادية في تشجيع الاستثمارات الاجنبية 2023[1]، أن للاستثمار الأجنبي دور هام في تمويل التنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها، ففي الوقت الذي يتمثل فيه انسيابه إضافة إلى حجم الموارد الحقيقة المتاحة للاستخدام فإنه يضمن –من خلال ما يجلبه معه من تكنولوجيا متطورة– زيادة الكفاءة للموارد المحلية وذلك عن طريق تشغيل موارد كانت عاملة أو زيادة إنتاجية الموارد المستخدمة فعلا.

الفرع الثاني: أسباب البطالة في الاقتصاد الإسلامي

ينظر الاقتصاد الاسلامي إلى أسباب مشكلة البطالة من زوايا قد يتفق بعضها مع الاقتصاد الوضعي لكن الاقتصاد الاسلامي يبرز أسباب أخرى مختلفة تؤدي لظهور البطالة في المجتمعات.

أولا: الربا (سعر الفائدة)

قبل أن نتحدث عن حرمة الربا نعطيه تعريفا موجزا: فالربا في اللغة: هو الزيادة،[2] وشرعا: الزيادة في شيء مخصوص، والزيادة على الدين مقابل أجل مطلق.

الربا محرم في الكتاب والسنة في قوله تعالى: (وحرم الربا)[3]، فالله تعالى باللفظ الصريح قد حرم الربا بسبب خطورته وما يسببه من مشاكل. أما في السنة النبوية، فعن عبد الله قال: لعن رسول الله ﷺ آكل الربا ومؤكله، قال قلت: وكاتبه وشاهديه؟ قال: إنما نحدث بما سمعنا[4]، ويقول الرازي "إن الربا إن كان زيادة في الحال إلا أنه نقصان في الحقيقة"[5]، وقد بين الله هذا

[1] أيمن مُحَمَّد عبد الفتاح أبو زيد، التحكيم وجدواه الاقتصادية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، المجلد 15، العدد2، 2023، ص 379.

[2] د. سعيد بن وهب القحطاني، الربا –أضراره وآثاره في ضوء الكتاب والسنة، مطبعة سفير، الرياض، ص 7.

[3] سورة البقرة، الآية 274.

[4] أخرجه مسلم، كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا ومؤكله، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، حديث رقم 1597، ص 601.

[5] الامام مُحَمَّد فخر الدين الرازي، تفسير الفخر الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة 1، الجزء 7، 1981، ص 102.

في قوله: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ (سورة البقرة: الآية 276)، فالمحق أي محق الله شيء محاه وأبطله، وأذهب بركته[1]، فالذين يتعاملون بالربا يظنون أن فيه كسبا، والحقيقة التي أخبر بها العليم الخبير، والتي كشف عنها واقع البشر الذي دمره سرطان الربا، أن الربا ممحقة الكسب مدمر الاقتصاد، ذلك أنه يصيبه بعلل خبيثة، الربا ليس بركة ورخاء، بل هو مرض عضال.[2]فمثلا بدأت قصة الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث انخفض معدل سعر الفائدة على القروض العقارية إلى 1% في سنة 2004 نسبة لم يشهدها من قبل بدون أي ضمانات هذا ما زاد الطين بلة، مما شجع الأفراد إلى زيادة الطلب عليها لشراء مساكن فبتالي زاد ارتفاعها وأصبحت تمثل تجارة مربحة للأشخاص، ومربط الفرس أن نسبة فائدة القروض العقارية مرتبط بما يصدره البنك المركزي –أي سعر فائدة متغير– فبزيادة أسعار الفائدة إلى 5.25% في سنة 2006، أدى إلى انخفاض الطلب على المساكن وانخفاض أسعارها وعدمت قدرة مالكيها على السداد، بالتالي بدأت عملية حبس الرهون العقارية وتحويل ملكتها للبنك المركزي، فتكدس العقار وأًصبح البنك المركزي ذات سيولة منعدمة، فحدثت ما يسمى بأزمة الرهن العقاري في 2008، أدى بها إلى سحب كل أموالها من البنوك الأوربية فأدى ذلك إلى أزمة كبيرة وركود اقتصادي عظيم كان الخروج منه والنهوض من جديد ليس سهلا.[3]

ثانيا: كنز الأموال

الاكتناز حالة سلبية لا تحدث بين جميع شرائح المجتمع، فالطبقات الفقيرة يكاد الاكتناز لديها معدوم، وكذلك بالنسبة للطبقات ذات الدخل المحدود، وهذا لا يدخل ضمن نطاق الاكتناز. وعليه فالاكتناز يحصل عند الطبقات الغنية التي تحقق أرباحا كبيرة ودخولا عالية،

[1]ابن منظور، لسان العرب، باب الميم، دار الفكر، ص 41

[2]د. شعيب حافظ الجمل، دور الربا في إحداث الأزمات المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، جزء 3، 2019، ص1689.

[3]ينظر :روابح عبد الرحمان، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية " أزمة الرهن العقاري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية– دراسات اقتصادية–، 2017، ص 220–221–222.

_ أ. يوسفات علي، أزمة الرهن العقاري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2، 2009، ص 95.

وباكتنازهم لهذه الأموال فأنهم يحرمون المجتمع والاقتصاد من الاستفادة منه وإقامة المشاريع وفي خفض البطالة والتأثير على الاسواق والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.[1]

كنز المال الذي ذمه الشارع هو الذي لا تؤدى زكاته، فأما ما أديت زكاته؛ فليس بكنز، سواء كان مدفونا أم بارزا[2]،وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ۖ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾(سورة التوبة: الآية 34-35)،فالحكمة من تحريم الاكتناز واضحة وظاهرة. فالإسلام يؤكد أن المال لله خالق كل شيء سبحانه، وأن مالكه ليس إلا مستخلفاً فيه. كما قال تعالى: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾(سورة الحديد، الآية 7)، ففي هذه الآية جاء الامر بالإنفاق في المال الذي هو ملك لله وأن الانسان خليفة الله في أرضه.

تفرق الدكتورة سهير معربة رئيسة قسم الاقتصاد بكلية التجارة للبنات في جامعة الأزهر بين الاكتناز والادخار قائلة: الادخار عادة ما يكون عملية مؤقتة وإيجابية ومفيدة بالمفهوم الاقتصادي، سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع، لأنه عادة ما يتحول إلى مصدر للاستهلاك أو الاستثمار، أما الاكتناز فهو عملية عقيمة من الناحية الاقتصادية إضافة إلى آثارها السلبية على الفرد والمجتمع بما يحدثه من تجميد للمدخرات فيعطل المال ويجعله بعيدا عن حركة التداول والتنمية.[3]

الوظيفة الأساسية للمال هي التداول والاستثمار فالاكتناز يثبطها ويسبب في عرقلة الاستثمار وتداول النقد، وهذا يؤدي الى نقص الاستثمار الذي يؤدي إلى الركود الاقتصادي

[1] إيهاب علي النواب، الاكتناز: آفة الاقتصاد الفتاكة، الخميس 8 ذو القعدة 1445هـ- 16 ماي 2024، الساعة 10:11، https://annabaa.org/arabic/views/8967

[2] الموسوعة الفقهية، كتاب الزكاة، الباب الثاني" زكاة النقدين"، الخميس 23 شوال 1445هـ-2ماي 2024، الساعة 17:32، https://dorar.net

[3] صحيفة الخليج، ملحق الدين للحياة، الإسلام يرفض الاكتناز ويحاربه بالزكاة والصدقات، الخميس 8 ذو القعدة 1445هـ- 16 ماي 2024، الساعة 10:28، https://www.alkhaleej.ae

وبالتالي انخفاض فرص العمل، كما يؤدي الاكتناز أيضا إلى نقص السيولة في السوق وفقد النقد القيمة المالية بسبب التضخم.

ثالثا: الفساد والمحسوبية

العمل ضمن وظيفة ما لا يرتبط فقط بالساعات أو المهام الموكلة، بل الأمر يصل إلى نظرة هذا العامل لمهنته ومصداقيته فيها وممارسته الأخلاقية. فأخلاق المهنة. فبسبب انتشار ظاهرة المحسوبية، وغياب مبدأ الشفافية في التوظيف مثلا، حيث تعتبر الواسطة والمحسوبية منتشرة بشكل واسع، بل وأصبحت المرتكز في الحصول على وظيفة، ومن المعروف أن للواسطة تأثيرا كبيرا على حماسة الشباب للعمل، وآمالهم في الوظيفة[1].ويؤدي الفساد أيضا لهجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في أشغال المناصب العامة[2]، من هنا يفقد الشباب شغفهم حتى في البحث عن عمل، لتأكدهم أنها سيأخذها أصحاب المناصب وتوزيعها ضمن نطاق معارفهم، وبروز التعصب والحقد اتجاه الدولة وانتشار الجريمة كرد فعل. وفي المقابل أولى الإسلام اهتمام كبير ومكانة عظيمة للأخلاق.

حيث تحقق الأخلاق النفع العام بزيادة الاخلاص والرقابة الذاتية وهو العامل الأول في حسن أداء الموظفين، وتحقيق النفع العام بالعلاقات الحسنة بين الموظفين ومرؤوسيهم، وبين الموظفين أنفسهم، وتحقيق النفع العام بالوقاية من المشكلات الإدارية المستعصية كالرشوة والابتزاز والغش.[3]

---

[1] سميرة أحمد مصطفى مجدوبة، مصطفى فرج علي عبد الله البركي، أزمة البطالة وسبل علاجها من منظور إسلامي، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث-مجلة إدارة المخاطر والأزمات-، المجلد3، العدد2، 2021، ص 39.

[2] أ.د. سامح عبد الرؤوف محمود يوسف، د. سلمى عصام مُحَمَّد نوار، الفساد الإداري وأثره على النمو الاقتصادي بالاتحادات الرياضية، المجلة العلمية لعلوم وفنون الرياضة، المجلد 75، العدد 1، 2023، ص187.

[3] جامعة المجمعة، الفصل الأول: أخلاقيات المهنة في الإسلام مفهوم الاخلاق وأخلاقيات المهنة، 2016، ص 4، 7ذو القعدة 1445هـ- 15 ماي 2024، الساعة 15:44،
https://m.medu.sa/sites/default/files/content-files/3y-32.docx

رابعا: مبادئ العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة

يعتبر موضوع العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة من المواضيع بالغة الأهمية والتعقيد فهناك العديد من الجوانب والتوجهات المختلفة التي تؤثر على هذا الموضوع، وهذا ما يجعله محل نقاش مستمر بين الاقتصاديين وصناع السياسات والمجتمع، فمن ناحية نظرية العدالة، هناك مدارس فكرية مختلفة تتناول هذا الموضوع، مثل نظرية العدالة لـ **جون رولز** والتي تؤكد على توزيع الثروة والفرص بالتساوي، في حين هناك مدارس أخرى تؤكد على دور المحفز والملكية الفردية في تحفيز الإبداع والنمو الاقتصادي.

أما من الناحية العملية، نجد أن معظم الدول تتبنى سياسات تسعى إلى تحقيق نوع من التوازن بين العدالة والكفاءة الاقتصادية، من خلال نظم الضرائب التصاعدية والإنفاق الاجتماعي والتأمين الاجتماعي وغيرها، ولكن إيجاد درجة من التوازن المثلي بين هذه العوامل يعتبر تحدي كبير. وعلى العمو فتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة هو هدف نبيل ولكنه يتطلب جهودًا وسياسات متكاملة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يرى المودودي أن العدالة الاجتماعية هي تطبيق الإسلام في المجتمع، حيث يقول: «إن الإسلام لا يقول بالمساواة في قسمة الثروة، وإنما يريد أن يقيم العدل في توزيع الثروة، وقد رسم الاسلام خطة واضحة كاملة لهذا العدل في قوانينه وفي تعاليمه الخلقية وفي تنظيم المجتمع. فإذا أردنا العدالة فما علينا إلا أن نفهم فهما صحيحا كاملا ما قد وضعه الإسلام من صور العدل والنصفة، ثم نسعى إلى إفراغه في قالب العمل والتنفيذ في نظامنا الاقتصادي والاجتماعي»[1]

لا يمكننا أن نفصل فكرة العدالة الاجتماعية عن فكرة التوزيع العادل للثروة لاسيما عن طريق تدخل الدولة بالضرائب على الدخل على الثروة وإعادة توزيع الملكية، وتوسيعها في الإنفاق الاجتماعي المحاسبي للفقراء وذوي الدخول الضعيفة.[2]

[1] أبو علي المودودي، ملكية الأرض في الإسلام، مكتبة الشباب المسلم، سنة 1989، ص92-93

[2] إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، شارع الطرفة 70 الظعاين، قطر، ط.1، 2014، ص12.

تحقيق العدالة يعني أن الثروة والفرص يجب أن تتاح لجميع أفراد المجتمع على قدم المساواة، مع مراعاة عنصر الكفاءة والمتطلبات، دون النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو الطبقة الاجتماعية، كما يجب أن يتم تجاوز أي أشكال التفرقة أو التمييز بشتى أوعها، وتأمين فرص الشغل والمساواة في الدخل والوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. وهناك عدة طرق يمكن للدولة الحضارية استخدامها لتوزيع الثروة بطريقة عادلة وكافية، منها:

- ❖ نظام الضرائب والذي يمكن استخدامه لتمويل البرامج الاجتماعية والتنموية وتوفير الخدمات الأساسية؛
- ❖ السياسات الاجتماعية التي توفير دعم للأسر منخفضة الدخل والمعوقين، وتقديم منح ومساعدات مالية للأفراد الذين يعيشون في حالة فقر؛
- ❖ توفير فرص العمل من خلال تفعيل الشراكات العامة والخاصة لتعزيز فرص العمل ودعم قطاعات النمو؛
- ❖ التوزيع العادل للموارد الطبيعية مثل النفط أو الغاز أو الثروات المعدنية، على شكل خدمات او مخصصات تنمية الاقاليم بطريقة عادلة؛
- ❖ تشجيع الابتكار والريادة بفتح خطوط الساخنة لتقديم المشورة والمساعدة المالية يمكن أن تعزز فرص الازدهار الاقتصادي وتتيح للمواطنين المشاركة في الاقتصاد والحصول على حصة عادلة من الثروة.

خامسا: نقص الاستثمار في القطاعات المشروعة

يعتبر نقص الاستثمار في القطاعات المشروعة تحدٍ كبير يواجه العديد من الدول، خاصة في العالم العربي، وهناك عدة أسباب لهذه المشكلة أبرزها:

1. **ضعف بيئة الأعمال الحكومية المفرطة والاستقرار السياسي:** تعد البيئة التنظيمية المعقدة وكثرة الإجراءات الحكومية من أهم العوائق أمام الاستثمار في القطاعات المشروعة، كما أن

الديمقراطية تحدد مدى استقرار هذا النظام السياسي الاقتصادي فجذب الاستثمار ونجاحه مرهون باستقراره والعكس صحيح[1]؛

2. **الاعتماد المفرط على قطاع النفط والغاز وعدلات التضخم:** حيث نجد الكثير من الدول العربية تركز على قطاع الهيدروكربونات، مما يؤدي إلى إهمال قطاعات أخرى مثل الصناعة والتكنولوجيا والخدمات، كما يؤثر التضخم على الاستقرار في مجال الإعمال من انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي على القيمة الحقيقة للدخول والأرباح والقيمة الحقيقة لأس المال المستثمر مما يولد انخفاض الرغبة في الاستثمار[2]؛
3. **ضعف البنية التحتية اللازمة للاستثمار:** ما يعيق نمو الاستثمارات في الكثير من الدول نقص في البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والكهرباء والاتصالات والتي هي من أهم العوامل المطلوبة حاليا وبخاصة إذا تعلق الأمر باستقطاب الاستثمارات[3]؛
4. **غياب الحوافز والتشريعات الداعمة للاستثمار:** تفتقر بعض الدول إلى قوانين واضحة وحوافز جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب.

سادسا: نقص التعليم والتدريب الحديث من جانب شرعي

مجتمعنا الإسلامي المعاصر يواجه العديد من التحديات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى التحديات التربوية من تبعية فكرية، وغزو ثقافي، وتفكك أسري، وغيرها من الظواهر التي تؤثر على هويتنا الإسلامية. جاءت عن طريق العولمة فظاهرة العولمة، بما تحمله من تغيرات سريعة وتأثيرات على المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، قد فرضت تحديات جديدة علينا، قد تمحو معالم الشخصية الأصلية التي ميزتنا طوال عصورٍ عديدة. لقد جعلت هذه التحديات من الضروري أن نفيق من غفلتنا وننتبه إلى الخطر الذي يمثله تفكك الهوية الإسلامية وتلاشيها أمام تلك التحديات. فالحفاظ على الهوية الإسلامية

[1] عبابو الطيب، سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 19، العدد 31، السنة 2023، ص 101.

[2] دريد كامل آل شيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، سنة 2009، ص 32.

[3] نفس المرجع: ص 101.

يتطلب جهوداً متواصلة ومتعددة المستويات، تشمل التعليم والتربية، وتعزيز الوعي بالقيم والتراث الإسلاميين الأصيلين، وتعزيز الهوية الثقافية والاجتماعية للفرد والمجتمع.[1]

أولا إن الغرب –الأوروبي الأمريكي–، يدعي اليوم أنه صاحب الشأن الفكري المعاصر في العلوم التربوية كما في سائر الميادين، بما في ذلك العلوم التربوية. وفي المقابل، تعترف الكثير من الدول المختلفة، بما في ذلك المجتمعات العربية الإسلامية، بسيادة الغرب في هذا الصدد، وتعتمد على الفكر والممارسات الغربية في مجال التعليم والتربية، سواء بمحض إرادتها أو بالضغط والتأثير الناجم عن التفاعل مع الثقافة الغربية. ومن الجدير بالذكر أننا نلاحظ فرقًا بين أثر الفكر التربوي الغربي في الغرب نفسه وفي البلدان التي تستلمه من الغرب. فالاقتباس في كثير من الأحيان يكون جزئيًا ومحدودًا، دون أخذ الروح والجوهر الحقيقيين للفكرة، مما يترك نقصًا في التطبيق والتأثير الفعّال لتلك الأفكار. لذا، من الضروري أن ننظر إلى جوانب الإيجابية في الفكر التربوي الغربي، ونعمل على اتخاذ العناصر المناسبة والملائمة منه، وتطبيقها بروح الإبداع والتأمل لتحقيق التقدم والتطوير في مجال التعليم والتربية في مجتمعاتنا.[2]

أن التفاعل الذي تمارسه النخبة المثقفة في العالم العربي الإسلامي ينحاز بشكل كبير وفي اتجاه واحدمن الغرب إلينا، سواء في الجوانب الفكرية والثقافية أو في المجالات العلمية والتكنولوجية. هذا التوجه يجعلنا نكتفي بدور المتلقيين فقط، حيث نستقبل الأفكار والتقنيات دون أن نسهم بشكل فعّال في إنتاج المعرفة أو التطوير. حيث تبرر هذه النخبة هذا الموقف بحجة أننا نسعى للخروج من حالة التخلف التي تعاني منها الأمة، وأننا بحاجة إلى اعتماد مبادئ التنوير والحداثة والعقلانية لتقدمنا بشكل متزامن مع التقدم الذي يحققه الغرب. مع العلم أننا قرنين من زمان نأخذ من الغرب وما تحقق شيء من حداثتهم، إنما كدنا نفقد كل شيء من عناصر وجودنا الفكري وعطائنا الثقافي.

[1] د. صلاح حسن خضر السيد، دور التربية في مواجهة سلبيات العولمة من منظور إسلامي، مجلة بحوث التربية النوعية، العدد 5، 2005، ص 91.

[2] أنظر: فتحي حسن ملكاوي، المرجعية في الفكر الغريب المعاصر وتجليتاها التربوية، إسلامية المعرفة، السنة 25، العدد 97، 2019، ص 25-26.

سابعا: السياسات الاقتصادية غير الفعالة

هناك عدة أسباب قد تجعل السياسات الاقتصادية غير فعالة نذكر منها الآتي:

1. **عدم التنسيق بين السياسة المالية والنقدية:** عندما لا تتناسق السياسة المالية للحكومة مع السياسة النقدية للبنك المركزي، فقد يلغي أحدهما تأثير الآخر؛ ولتحقيق التنسيق بينهما يشترط وضوح السياستين، والمشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات؛[1]
2. **ضعف آليات الحوكمة والمساءلة:** إذا لم تكن هناك آليات فعالة لمراقبة تنفيذ السياسات وتقييم نتائجها، فقد لا تحقق هذه السياسات الأهداف المرجوة منها. وتتفاوت معايير المساءلة وأساليبها ودلالتها تبعا للسياسة السائدة، واختلاف المكونات الاجتماعية والتاريخية والمعتقدات الثقافية والأيديولوجية؛[2]
3. **عدم مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية:** إذا لم تراعِ السياسات الاقتصادية الخصوصيات والتحديات التي تواجه الاقتصاد والمجتمع، فقد لا تكون ملائمة أو قابلة للتطبيق؛
4. **تأثير المصالح السياسية والضغوط الخارجية:** قد تخضع السياسات الاقتصادية لاعتبارات سياسية قصيرة الأجل أو لضغوط من جهات خارجية كالمؤسسات المالية الدولية، مما يحد من فعاليتها؛
5. **نقص البيانات والمعلومات الدقيقة:** إذا افتقرت عملية صنع السياسات إلى البيانات الموثوقة والتحليلات الدقيقة، فقد تكون القرارات السياسية غير مبنية على أسس سليمة، وعليه لضمان فعالية السياسات الاقتصادية، يجب أن تتسم بالتناسق والشمولية وأن تستند إلى حوكمة رشيدة وبيانات موثوقة.[3]

---

[1] زلاقي حنان، قدوري نور الدين، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم- إشارة لحالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 01، ديسمبر 2019، ص 81-82.

[2] هرون بوالفول، بوزيان رحماني جمال، دور الشفافية والمساءلة في تحسين أداء الأجهزة الإدارية بالإدارة العمومية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 7، جوان2017.

[3] أوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، سنة 2015، ص2.

المطلب الثاني: آثار البطالة

يصل صدى تأثير البطالة ليصدع كل المجالات الاقتصادية منها، والسياسية والاجتماعية، فمعضلة البطالة رغم أسمها البسيط إلا أنها سلسلة هدم فتاكة إذا حلت بالدولة تقضي عليها، ولخطورة آثارها فإن كل الدول تسعى وراء إيجاد حلول علاجية لها، ومن هنا نعرض الآثار التي خلفتها هذه القنبلة على جميع المستويات:

أولا: الآثار الاقتصادية

للبطالة تأثيرات اقتصادية عديدة، حيث تؤدي إلى ضعف قيمة الفرد كمورد اقتصادي، ويتحول عدد من العاطلين إلى طاقات مهدرة وبالتالي يخسر الاقتصاد هذه الطاقات، ما أنهم يعدون عبئا إضافيا على الاقتصاد القومي بسبب خسارة تتمثل في توفير الأجور لهؤلاء، مع عدم وجود عمل فعلي يستحقون عليه هذا الأجر.[1] فهي تمثل إهدار في قيمة العمل البشري، حيث يخسر البلد قيمة الناتج الذي كان من الممكن للعاطلين إنتاجه في حالة عدم بطالتهم واستخدام لطاقتهم الإنتاجية.[2] وتؤدي البطالة إلى اختلال مستوى الأسعار في المجتمع، حيث أن وجود البطالة في مجتمع ما يؤدي إلى اختلال جهاز الأسعار بها فتصبح غير مستقرة وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وهذا يهدد بدوره الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.[3]

تؤدي البطالة إلى خسارة في قيمة عمل المورد البشري وخسارة الدولة الناتج القومي، وزيادة على ذلك تثبيط عمل بعض القطاعات الإنتاجية بسبب الإضرابات والمظاهرة التي يلجأ إليها بعض العمال بسبب انخفاض الأجور، كما تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب منح البطالة التي تدفعها الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة).

---

[1] أ.د. طالب حماد أبو شعر، البطالة وعلاجها في السنة النبوية، فلسطين، شبكة الألوكة، قسم الكتب، 1432هـ-2011م، ص 8.

[2] أ. ناجي بن حسين ومحمد الهادي مباركي وعبد الحليم عيساوي، البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية، مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، المجلد 1، العدد1، 2002، ص 124.

[3] أ. بوزار صفية وكسيرة سمير، آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي، مجلة المناجر، المجلد 1، العدد 1، 2014، ص 50.

ولا نضع عاتق النمو الاقتصادي للبلاد على ظهر الدولة فقط أو من جهة الأفراد لوحدهم أيضا أو أنه يحدث بمعجزة، فكما يقول البروفيسور لودفينغ فوس "من وسعكم" أن تتذكروا أنه في السياسات الاقتصادية لا توجد معجزات، لقد قرأتم في كثير من الصحف والخطب حول ما سمى بالمعجزة الاقتصادية الألمانية وأن كل بلد يستطيع أن يمر بمعجزة مماثلة من النهوض الاقتصادي على الرغم من إصراري على القول بأن النهوض الاقتصادي لا يتأتى عن معجزة إلا أنه يتأتى عن تطبيق سياسات اقتصادية سليمة، وعليه يجب أن تكون الحكومة راعية ليس للناس أنفسهم ولكن للأحوال التي تسمح للأشخاص والمنتجين والتجار والعمال ورجال الأعمال والمدخرين والمستهلكين من متابعة ما يصبون إليه من أهداف بسلام[1]. فهذا يدل على أن التخطيط المحكم والرشادة الاقتصادية تلعب دور كبير في تطور والنمو الاقتصادي والنمو الفكر الاقتصادي لدى الافراد بالنهوض بالاقتصاد وحمله على عاتقهم.

ثانيا: الأثار السياسية

تعتبر البطالة من الأمراض السياسة التي تواجهها السياسة لما فيها من أثار سياسة جمة، فتؤثر البطالة سياسيا في تغير التوجهات السياسية بتغير الناخبين والمجتمع نحو السياسة فيزداد الطلب على سياسات تعزيز فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة، كما تساهم في تصاعد التوتر الاجتماعي وعدم الرضا بين السكان، ويزداد بينهم الشعور بالظلم والاستياء من النظام السياسي القائم، وبالتالي زيادة الاحتجاجات والاضطرابات السياسة، وتؤدي بالحكومة إلى التعامل مع البطالة كأولوية وتطبيق سياسات التعزيز وخلق فرص العمل وقد تضطر الحكومة أيضا إلى تنفيذ برامج وسياسات دعم البطالة وتوفير فرص التدريب والتأهيل المهني للعاطلين عن العمل.[2] كما تسبب ارتفاع نسبة البطالة إلى الانقلابات السياسة فعدم رضى الافراد وتحولهم

[1] مراد سالي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة البطالة وانعكاساتها على الأمن الاجتماعي، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 9، العدد 1، ص (348-366)، 2020، ص 355.

[2] وكالة عمون الاخبارية، "آثار البطالة على السياسة، 18 جوان 2023"، الجمعة 25 شوال 1445هـ- 3 ماي 2024، الساعة 11:36، www.ammonnews.net

من شخص عادي إلى بطال لمدة طويلة يجعله عدواني اتجاه الدولة والسياسة القائمة فبدل ان يكون فرد منتج سيمون المخرب الاول ورئيس عصابة تريد اسقاط الدولة.

ثالثا: الآثار الاجتماعية

تؤثر البطالة في ايمان الافراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والقوانين السلوكية المألوفة في المجتمع[1]، فعندما ترتفع معدلات البطالة فإن الاشخاص بدون دخل وتصعب عليهم تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والرعاية الصحية، وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الذي بدوره يسبب في تكدس السلع في الأسوق مع انتشار الفقر والعوز في المجتمع، وتسبب البطالة بهجرة الشباب إلى الخارج لعدم حصولهم على الحياة والرفاهية وتحقيق أمالهم وتهميش الدولة وغياب مسؤوليتها في توفير فرص عمل لهم، وهجرة الكفاءات والعقول المنتجة خاصة تتسبب في عدم تطور الأنظمة التي كان من الممكن بفضل تلك العقول أن تصل إلى قمة النمو الاقتصادي ولكن بسبب التهميش تنشر إشعاعاتها في دول الأخرى التي قدرت وأعطت لهم مكانة، وهذا يتجلى في مجموعة كبيرة من الشباب المهاجر سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية فيختارون الخطر والمجازفة بحياتهم والموت فوق البحار على البقاء في مجتمعهم، بالإضافة إلى ذلك فإن مشكلة البطالة تتسبب في انتشار الأمية والجهل والأمراض بسبب عدم قدرة رب الأسرة على إعالة اسرته في توفير المتطلبات الاساسية من مأكل وملبس والكتب والأدوات المدرسية.

حيث يشعر المتعطلون باليأس والإحباط وعدم الانتماء للدولة فضلا عن عدم الاستقرار الاجتماعي مما يترتب عليه العديد من الانحرافات الاجتماعية والاخلاقية وارتفاع معدلات الجريمة مثل القتل والسرقة وخاصة في الدول النامية التي لا تقدم إعانات بطالة للمتعطلين خلال فترة تعطلهم.[2] حيث أن الدراسات الميدانية تؤكد وجود علاقة قوية بين البطالة والجريمة في الوطن العربي، كما أن النظام الاقتصادي الرأسمالي المطبق في المجتمعات الرأسمالية رغم الرخاء الذي يعيشه، لم يتمكن من القضاء على البطالة التي تعتبر من أهم العوامل الاقتصادية تؤدي

[1] رائد جواد كاظم الناجي، مرجع سابق، ص 452. بتصرف

[2] أ. عقبة ريمي و د. سعدية قصاب، دراسة العلاقة بين البطالة والجريمة حالة الجزائر –خلال الفترة 2001\2010–، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 2، العدد 7، بدون سنة النشر، ص 229.

إلى ارتكاب الجريمة خاصة الجرائم الاقتصادية[1]، فعدم توفر دخل شرعي للأفراد بوظائف مشرفة فإن بعضهم تقوده نفسه تحت غطاء الحاجة إلى الأنشطة الغير قانونية لسد حاجاتهم المالية بالتالي ارتفاع معدل الجريمة وعدم الأمان في المجتمع، فلا أحد ضد أن من أكبر حوافز السرقة مثلا والجريمة هو الحرمان.

تؤدي البطالة أيضا إلى ظهور الحقد والكراهية في المجتمع، فإن الانسان مجبول على الطمع والأنانية والأثرة إلا من رحم الله، فإذا رأى الآخرين قد حازوا الألقاب وفازوا بالمناصب، وهو فقير عاطل عن العمل، فإن ذلك كفيل بنشأة الحقد والكراهية.[2]

[1] حكيمة فردي ونجمة رايس، أثر البطالة على تطور معدلات الجريمة دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2014، رسالة ماستر، جامعة العربي التبسي، تبسة،2017، ص 9.

[2] د. أحمد فكري صديق خليل الأزهري، مرجع سابق، ص760.

الفصل الثاني:

سياسات علاج البطالة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

تمهيد:

في هذا الفصل، سنقوم بدراسة الاستراتيجيات والحلول التي يمكن اعتمادها لمواجهة مشكلة البطالة، بالتركيز على النهجين الاقتصادي الوضعي والإسلامي. ونقوم بتحليل السياسات الاقتصادية التقليدية مقارنة بالسياسات الاقتصادية الإسلامية، ونبحث في كيفية تطبيق هذه السياسات لتحقيق التنمية المستدامة وتخفيض معدلات البطالة. فالسياسات الاقتصادية التقليدية غالبًا ما تشمل مجموعة من الإجراءات الحكومية مثل التحفيز المالي، وتقديم الدعم للصناعات الرئيسية، وتنظيم السوق العمل، وتوفير البرامج التدريبية. على سبيل المقارنة، السياسات الاقتصادية الإسلامية تركز على تطبيق مبادئ العدالة والتضامن والمشاركة في الاقتصاد، مع التشديد على المسؤولية الاجتماعية وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات التي تعزز العدالة الاجتماعية. فيجب أن تكون السياسات الاقتصادية متكاملة ومتوازنة. وبالتحليل العميق لهذه السياسات، يمكن أن نحدد نقاط القوة والضعف لكل نهج، ونقدم توصيات لتطبيقها بشكل فعال يكون له تأثير إيجابي على تخفيض معدلات البطالة، بينما يمكن أن يساعد تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية في تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.

بهذا التحليل، يمكن للمتعلمين فهم كيفية تطبيق السياسات الاقتصادية بشكل شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.

في هذا الفصل، سنسعى إلى استكشاف هذه السياسات وتحليلها وبيان مدى نجاعتها وعلاجها لمشكلة البطالة، لذلك قررنا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: سياسات الاقتصاد الوضعي لحل مشكلة البطالة.

المبحث الثاني: حلول الاقتصاد الإسلامي لمعالجة مشكلة البطالة.

المبحث الأول: سياسات الاقتصاد الوضعي لحل مشكلة البطالة

يقدم الاقتصاد الوضعي مجموعة من الحلول التي تعتمد على تحليل العوامل التي تؤدي إلى البطالة وتطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة لها. سنعرض في هذا المبحث أهم الحلول التي يقدمها الاقتصاد الوضعي من أجل حل معضلة البطالة.

المطلب الاول: السياسات المالية والنقدية لعلاج مشكلة البطالة

الفرع الاول: السياسات المالية ومشكلة البطالة

أولا: سياسة زيادة الإنفاق الحكومي وتأثيره على معدلات البطالة

يمكن اعتبار الإنفاق الحكومي بمثابة مبلغ مالي نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام.[1]

تساهم سياسة الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك عجلة الاستثمار. حيث يستخدم الإنفاق الحكومي كأداة في تحقيق التشغيل الكامل من خلال تعزيز الطلب الاقتصادي، فعندما تزيد الحكومة من الإنفاق على المشاريع العامة مثل البنية التحتية والصحة والتعليم، يزداد الطلب الاقتصادي وبالتالي يزداد الاحتياج إلى العمالة، مما يساهم في تحقيق التشغيل الكامل.

في الولايات المتحدة الأمريكية وخلال أزمة الكساد العالمي 1933 اطلق الرئيس روزفلت سياسة العهد الجديد في البدء بمعالجة الأزمة بتوافر السيولة المالية لتحريك السوق، وقبل ذلك كانت أولى خطوات الإصلاح الاقتصادي نحو العاطلين عن العمل من خلال تشريع قانون فرضه الكونجرس يضمن إيصال المساعدة للشباب العاطلين عن العمل الذين تقع أعمارهم بين 18 و25 سنة وسمى هذا المشروع ب Works Progress Aadministration أو WPA، يهدف المشروع إلى توجيه تلك القوى العاطلة للعمل في المشروعات الحكومية

[1] عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي العام، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت 1992، ص 63.

الخاصة بالبنية التحتية وتشييد المباني والطرق. ومن بين العوامل التي ساهمت في حدوث هذه الأزمة الانخفاض في الإنتاجية وارتفاع معدلات الفائدة وتدني الطلب على المنتجات".[1]

لدراسة أثر سياسة زيادة الانفاق الحكومي على معدلات البطالة نتبع الدراسات التي قامت بقياس هذا التأثير. وجدنا بتتبع الدراسات السابقة أن تأثير زيادة الإنفاق الحكومي على معدل البطالة متباين إلى رأيين. الرأي الأول أن الانفاق الحكومي يزيد من معدلات البطالة، والثاني أن الانفاق الحكومي يساهم في خفض مستويات البطالة.

1. الرأي الأول: زيادة الانفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة

يزعم أصحاب هذا الرأي أنه بزيادة الانفاق الحكومي يزداد معدل البطالة. هذا التأثير يتعارض مع الاعتقاد السائد في العديد من البلدان بأن حجم الانفاق الحكومي الأكبر يمكن أن يسهم في حل مشاكل البطالة والتحديات الاقتصادية الأخرى.

تؤكد حنان ورشا الطيب (2021) أن زيادة الإنفاق الحكومي في مصر خلال الفترة 1980-2017 تؤدي إلى زيادة معدل البطالة على المدى الطويل. ويشيران إلى أن كل من النفقات التقديرية والنفقات غير الاختيارية تساهم في زيادة نمو البطالة بنسب متقاربة. ويقدر التأثير المتفاقم للنفقات على البطالة جزئياً إلى تعويضات الموظفين والإعانات الحكومية. ومن الجدير بالذكر أن الإنفاق الاستثماري لا يكون له تأثير كبير على معدلات البطالة لأنه يكون محدوداً نسبياً بالمقارنة مع النفقات الأخرى التي تركز على دعم العمال والمواطنين المتأثرين بالبطالة. وبالتالي يمكن أن يكون الإنفاق الاستثماري أقل تأثيراً على تحسين فرص العمل وتقليل معدلات البطالة مقارنة بالنفقات الأخرى التي تركز على دعم العمال المتأثرين بالبطالة مباشرة.[2]

[1] عبد الرحمن أحمد الجبيري، من التاريخ الاقتصادي... أزمة الكساد الكبير (تحليل وتأثيرات)، الخميس 16 شوال 1445 هـ- 25 أفريل 2024، الساعة 23:34، https://www.alarabiya.net .

[2] Abouelfarag, Hanan AbdelKhalik, and Rasha Qutb. "Does government expenditure reduce unemployment in Egypt? Journal of Economic and Administrative Sciences 37.3 (2021): 355-374. P 355.

يؤكد ماغدولينا وأخرون (2019) أن الإنفاق العام بقوة يرتبط بشكل إيجابي بمعدل البطالة في منطقة وسط وشرق أوروبا[1].

بحث لنيبرام، دامودار وآخرون (2021) في وجود العلاقة في ولايات الهند. وقسم الإنفاق العام إلى نفقات تنموية وغير تنموية وإجمالية، وقد لاحظوا أن النفقات التنموية وغير التنموية تزيد من نوعي البطالة على الرغم من أن تأثير الأخير أعلى. تعتبر النتائج مهمة لأنها تشير إلى أن خفض الإنفاق يمكن أن يكون أداة مالية مهمة لمكافحة البطالة.[2]

فحص سعيد وايمانويل العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في 50 حكومة ولاية وحكومة محلية أمريكية خلال الفترة من 1977 إلى 2006. أشارت نتائجهما إلى أن الإنفاق العام قد لا يكون بمثابة حل سريع فيما يتعلق بمعدل البطالة. وأنهم يفضلون تخصيص الأموال الفيدرالية للأجور والرواتب والمساعدات والإعانات، ولكن ليس لنفقات رأس المال والتأمين الاجتماعي لخفض معدل البطالة.[3]

2. الرأي الثاني: زيادة الانفاق الحكومي تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة

قام أونوها وموسيس (2019) بتقدير آثار الإنفاق الحكومي على البطالة في الأردن للفترة من 1990 إلى 2019. وجدا أنه توجد علاقة طويلة المدى سلبية بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الأردن. وتبين أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى خفض البطالة بنحو 0.43 نقطة مئوية في نفس العام. كما أكدا على أن الإنفاق الحكومي على المدى القصير له تأثير إيجابي وكبير على البطالة.[4]

عند تقدير هولدن وسبارمان لتأثير المشتريات الحكومية على البطالة في 20 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، للفترة 1980-2007 أكد أن زيادة المشتريات

[1] Radulescu, M., Serbanescu, L., & Sinisi, C. I. (2019). Consumption vs. Investments for stimulating economic growth and employment in the CEE Countries–a panel analysis. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, *32*(1), 2329-2352.

[2] Nepram, Damodar, Salam Prakash Singh, and Samsur Jaman. "The effect of government expenditure on unemployment in India: A state level analysis." The Journal of Asian Finance, Economics and Business 8.3 (2021): 763-769. P 763.

[3] Mahdavi, S., & Alanis, E. (2013). Public expenditures and the unemployment rate in the American states: panel evidence. *Applied Economics*, *45*(20), 2926-2937.

[4] Onuoha, F. C., & Moses Oyeyemi, A. (2019). Impact of disagregated public expenditure on unemployment rate of selected African countries: A panel dynamic analysis. *Journal of Economics, Management and Trade*, *24*(5), 1-14.

الحكومية، بما يعادل 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تؤدي إلى خفض البطالة بنحو 0.3 نقطة مئوية في نفس العام. ويكون التأثير أعظم وأكثر استمراراً في ظل مؤسسات سوق العمل الأقل "دعماً لتشغيل العمالة"، كما أنه أعظم وأكثر ثباتاً في ظل نظام سعر الصرف الثابت مقارنة بنظام التعويم. ويكون التأثير أيضًا أكبر في فترات الركود منه في فترات الازدهار.[1]

وضح أوبايوري (2016) أن السياسة المالية التوسعية فعالة في خفض معدل البطالة في نيجيريا. كما يجب أن يكون هناك تحسين مناسب لمزيج السياسات في جودة الإنفاق الحكومي. سيمكن ذلك الحكومة النيجيرية من زيادة إنفاقها الرأسمالي خاصة في مجال تطوير البنية التحتية مثل إمدادات الطاقة حتى يتمكن المواطنون من الاستفادة منها لتعزيز الإنتاج وبالتالي زيادة فرص العمل في نيجيريا.[2]

وفي دراسة أخرى أجرها مهدوي، وسعيد، وإيمانويل ألانيس، بإعادة فحص معدل البطالة والعلاقة بين الإنفاق الحكومي في لجنة مكونة من 50 حكومة ولاية وحكومة محلية، خلال الفترة من 1977 إلى 2006 لتقديم أدلة تجريبية جديدة قبل الركود تساعد في وضع التوقعات بشأن تأثيرات الإغاثة الفيدرالية، في الولايات المتحدة الامريكية[3]، بينت أن الإنفاق العام لا يعد الحل السريع فيما يتعلق بأوروغواي. بدلاً من ذلك، أنهم يفضلون توجيه الأموال الفيدرالية نحو الرواتب، والمساعدات، والإعانات بدلاً من النفقات على رأس المال والتأمين الاجتماعي. وهذا بهدف خفض سعر صرف الأوروغواي.

لاحظ أيضا أونوها، وصالح سي، وأغبيدي موسى أوييمي في دراسة أجراها على مجموعة من بلدان أفريقية مختارة لقياس أثر الإنفاق العام المجزأ على معدل البطالة 2019 [4]، أن تقدير المرونة على المدى القصير يشير إلى أن الإنفاق على البنية التحتية والتعليم يقلل معدل البطالة

[1] Holden, S., & Sparrman, V. (2018). Do government purchases affect unemployment?. *The Scandinavian Journal of Economics*, *120*(1), 124-158.
[2] Obayori, J. B. (2016). Fiscal policy and unemployment in Nigeria. *The International Journal of Social Sciences and Humanities Invention*, *3*(2), 1887-1891.
[3] Mahdavi, Saeid, and Emmanuel Alanis. "Public expenditures and the unemployment rate in the American states: panel evidence." Applied Economics 45.20 (2013): 2926-2937. P 2926.
[4] Onuoha, Favour C., and Agbede Moses Oyeyemi. "Impact of disagregated public expenditure on unemployment rate of selected African countries: A panel dynamic analysis." *Journal of Economics, Management and Trade* 24.5 (2019): 1-14. P 1-2.

بنسبة 9% و1.83%، بينما يزيد الإنفاق على الدفاع والصحة معدل البطالة بنسبة 5.2% و5.84%.

من مجموعة هذه الدراسات نلاحظ أنه عندما تقوم الحكومة بزيادة الاستثمار في البنية التحتية، مثل الطرق والجسور والمرافق العامة، يتم توفير فرص عمل جديدة للعمال في قطاع البناء والتشييد، وفي القطاعات المرتبطة بها، هذا النشاط الاقتصادي يعمل على تنشيط الطلب على العمالة، وبالتالي يقلل من معدلات البطالة، حيث يزيد العرض المتاح من الوظائف.

على الجانب الآخر، قد تكون التكاليف المتعلقة بالإدارة والحكومة تشمل الإنفاق على الرواتب الحكومية والخدمات الإدارية. ففي بعض الحالات، قد لا يؤدي الإنفاق على الإدارة إلى خلق فرص عمل مباشرة في القطاع الخاص، بل قد يكون تأثيره أقل على توظيف العمالة.

وحسب معرضنا فيمكن القول إن الإنفاق الحكومي ليس حلا للقضاء على البطالة لأنه يتسبب في عدة مشاكل أخرى، فالزيادة في الإنفاق الحكومي دون مراقبة أو دون إدارته بشكل فعال يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يزيد من التضخم الاقتصادي، وزيادة الإنفاق دون تغطية كافية من الإيرادات ويزيد من العجز المالي ويتسبب في تزايد الدين العام، وفي بعض الأحيان يؤدي إلى الكسل الاقتصادي بالاعتماد على الدعم الحكومي بدلا من الابتكار والإنتاجية، ويؤثر أيضا في تشويه التوزيع الاقتصادي حيث يتم توجيه الإنفاق الحكومي بشكل غير عادل وبالتالي زيادة التفاوت في الثروة والدخل بين فئات المجتمع.

ثانيا: سياسة خفض الضرائب وأثرها على معدلات البطالة

تعرف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي جبري نهائي يتحمله الإفراد على دفعه لسلطات العامة بدون مقابل لقواعد محددة من أجل تغطية أعباء الدولة.[1] ومن هنا نقول إن الضريبة مبلغ مالي تجبيه الدولة بشكل إلزامي من الافراد دون مقابل أو نفع لتحقيق منفعة عامة.

[1] نسيم حزام، بحرية بادي، دور الضرائب المباشرة والغير مباشرة في مكافحة الفقر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990_2020)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 1، ص 216_231، ص 219.

دعا كينز إلى التدخل في الشئون الاقتصادية من قبل الدولة أو الحكومة عكس الكلاسيكيون الذين دعوا إلى عدم تدخل الدولة أو أي قوى خارجية، لما لها من قدرة على التأثير من خلال استخدام السياسة المالية بتخفيض الضرائب[1]، فعندما تخفض الحكومة الضرائب يتاح المزيد من الأموال للأفراد والشركات، الذي يتيح لها الفرص للمزيد من الاستهلاك و الاستثمار والتوسع في أعمالها وإنشاء وظائف جديدة، وهذا يؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات وبالتالي الزيادة في الإنتاج وهذا الأخير يؤدي إلى الزيادة في الطلب على العمالة، ويؤدي تخفيض الضرائب أيضا إلى جذب الاستثمارات الأجنبية التي بدورها تعزز الاستثمار وتوفير مناصب عمل جديدة.

في نيوزيلندا مثلا تم تبني سياسة خفض الضرائب على الدخل الشخصي وضرائب على الشركات بين عامي 2008 و2010 وبهذا تم تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وانخفاض معدل البطالة من 6.6% عام 2009 إلى 3.9% عام 2019".[2]

في المقابل أكد إيكميكجيان، إليزابيث سي، وتريشيا كوكسويل سنايدر، أنه كان له تأثير معاكس في كيفية أثر قانون التخفيضات الضريبية والوظائف على أسعار الأسهم والاستثمار التجاري والنمو الاقتصادي والبطالة في الولايات المتحدة 2022 [3]، حيث وضحت النتائج أن التخفيضات الضريبية تولد زيادة كبيرة في سوق الأوراق المالية، ولكن لها تأثير صغير وغير مهم على الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والبطالة، فمن المعروف أن التخفيضات الضريبية عادة ما تؤدي إلى زيادة السيولة في سوق الأوراق المالية، حيث يمكن للمستثمرين استخدام الأموال الإضافية التي يوفرونها من خلال تقليل الضرائب للاستثمار في الأسهم والسندات وغيرها من الأصول المالية، ويمكن أن يؤدي هذا النشاط إلى زيادة أسعار الأصول وتعزيز السوق بشكل

[1] د. وفاء سعد إبراهيم يوسف، تأثير السياسة التجارية على معدل البطالة في مصر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1980_2017، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 27، العدد 1، 2019، ص149.

[2] معدل البطالة– مؤشرات–، الخميس 16 شوال 1445هـ– 25 أفريل 2024، الساعة 23:49، متاح على الموقع: www.stats.govt.nz/indicators/unemployment-/rate.

[3] Ekmekjian, Elizabeth C., and Tricia Coxwell Snyder. "How Did the Tax Cuts and Jobs Act Impact Stock Prices, Business Investment, Economic Growth and Unemployment in the United States?" International Journal of Economics & Business Administration (IJEBA) 10.1 (2022): 3-14. P 3.

عام، وفي المقابل يكون التأثير على معدلات البطالة ضعيفًا نسبيًا، حيث قد لا تؤدي التخفيضات الضريبية مباشرة إلى خلق فرص عمل جديدة. بدلاً من ذلك، قد يكون التأثير الرئيسي على البطالة هو من خلال التأثير الأكبر على الاقتصاد بشكل عام، مثل تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار، مما يؤثر في نهاية المطاف على معدلات البطالة.

بالإضافة إلى ذلك، وجد الباحث زرجوليس وأراس وتاداس سارابوفاس، في دراسة أجرياها في تأثير الضرائب على الشركات وعلى البطالة 2017[1]، أن الارتفاع في متوسط معدل الضريبة الفعلية على الشركات يؤدي إلى ارتفاع مستويات البطالة بشكل كبير، وهو ما يتناقض بشكل مباشر مع النتائج السابقة التي توصل إليها بعض المؤلفين البارزين، ومن الناحية النظرية، يمكن أن يكون ارتفاع معدل الضريبة الفعلية على الشركات مصحوبًا بتأثيرات سلبية على الاستثمار والنمو الاقتصادي، مما يؤثر بدوره على معدلات البطالة، فعندما تكون الشركات مواجهة لضغوط ضريبية أعلى، تكون أقل قدرة على توظيف المزيد من العمالة أو حتى قد تضطر لخفض العمالة الحالية لتوفير التكاليف، هذا ما يزيد من ارتفاع معدلات البطالة.

بالرغم من ذلك فإن خفض الضرائب إذ لم يكن متوازن مع النمو الاقتصادي، فقد يؤدي ذلك على المدى الطويل إلى تدهور الاستدامة المالية للحكومة وزيادة المخاطر المالية، ويؤدي أيضا إلى انخفاض إيراداتها وهذا يوثر على قدرتها في تقديم الخدمات العامة فإذا لم يتم تعويض خفض الضرائب بزيادة في الإيرادات العامة من مصادر أخرى أو بتقليص النفقات فهذا يزيد من العجز المالي، مما يؤثر سلبا على جودة الحياة والتنمية بشكل عام.

الفرع الثاني: السياسات النقدية ودورها في علاج مشكلة البطالة

أولا: تخفيض سعر الفائدة

سعر الفائدة هو السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لمدة زمنية معينة متفق عليها، ولكنه يختلف عن أسعار السلع والخدمات لأنه يمثل نسبة بين التكلفة

[1] Zirgulis, Aras, and Tadas Šarapovas. "Impact of corporate taxation on unemployment." Journal of Business Economics and Management 18.3 (2017): 412-426. P 412.

النقدية للاقتراض مقسومة على المبلغ المقترض لذلك فهو يعد سلاحا ذو حدين وذلك لأنه مرة يعد عائد على الأموال المقترضة ومرة أخرى يعد تكلفة لها.[1]

كما يعرف سعر الفائدة بسعر إعادة الخصم وهو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض، وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة.[2]

من أكثر الأدوات الشائعة التي يستخدمها البنك المركزي هي خفض سعر الفائدة للتحكم في النشاط الاقتصادي، والتي بدورها تساهم في تحفيز الإنفاق والاستثمار، فعندما تصبح تكلفة الاقتراض أقل، يشجع الشركات على الاستثمار في مشاريع جديدة وتوسيع نطاق أعمالها، هذا الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، وخلق فرص عمل جديدة.

في المقابل يؤثر خفض سعر الفائدة سلبا ويؤدي إلى عقبات وأزمات وخيمة على الاقتصاد، فخفض سعر الفائدة رغم انعاشه للاقتصاد فإنه يؤدي تدريجيا إلى التضخم، فإن تكلفة الاقتراض تؤدي على زيادة الاستهلاك والاستثمار وبالتالي الزيادة على السلع والخدمات دون زيادة مقابلة في العروض، الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي إلى التضخم. ومثال ذلك الأزمة المالية 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية "الرهن العقاري" وانتشرت بسرعة إلى العديد من البلدان الأخرى، فهي تعتبر من أسوأ الأزمات المالية التي شاهدها العالم في السنوات الأخيرة، أدت إلى ركود اقتصادي كبير وفقدان في الوظائف وخسائر مالية فادحة. وهذا كما وضح **ما لوفانا وسيمونا، وآخرون،** (2023) [3] في دراستهم بعنوان لفترة طويلة من انخفاض أسعار الفائدة في أوروبا والعواقب غير المقصودة، أن أسعار الفائدة المنخفضة تجعل الاقتراض أرخص، مما يشجع الأفراد والشركات على زيادة مستويات المديونية، وهذا الأخير يؤدي إلى تحميل الفوائد والتكاليف على المستقبل، مما يزيد من الضغط على الاقتصاد عندما ترتفع أسعار الفائدة مرة أخرى، والفائدة المنخفضة تعني تكلفة اقتراض منخفضة، مما يزيد من

[1] نمارق قاسم حسين، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1990-2015، أطروحة دكتورة، جامعة كربلاء، العراق، 2017، ص 9-10.

[2] وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة، ط 1، 2011، ص196.

[3] Malovaná, Simona, et al. "A prolonged period of low interest rates in Europe: Unintended consequences." Journal of Economic Surveys 37.2 (2023): 526-572. P 526.

الطلب على الأصول مثل العقارات والأسهم حيث يؤدي هذا الطلب الزائد إلى ارتفاع أسعار الأصول إلى مستويات مبالغ في تقدير قيمتها، مما يخلق فقاعات اقتصادية. حيث أن تحفيز الاقتراض بأسعار الفائدة المنخفضة قد يجعل المستثمرين يتجاهلون أو يقللون من تقييم المخاطر بشكل كافٍ. والفائدة المنخفضة تشجع على تخصيص الموارد بشكل غير فعال، حيث يمكن أن يتم توجيه الائتمان إلى القطاعات غير الفعّالة بدلاً من القطاعات الناشئة والمبتكرة، ويؤدي توجيه الموارد بشكل غير فعّال إلى انخفاض في الإنتاجية العامة للاقتصاد، مما يقلل من نمو الاقتصاد على المدى الطويل.

ثانيا: زيادة عرض النقود

وفقا لنظرية فريدمان فإن عرض النقود هو العامل الوحيد المحدد لمستويات الأسعار؛ ولقد بين تأثيرها على المدى القصير والطويل[1]، حيث يرى "فريدمان" في الفترة القصيرة، يؤثر العرض الزائد من النقود على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب على العمالة، فإذا كانت هناك زيادة في الاستثمارات الاقتصادية نتيجة لزيادة في العرض النقدي، فقد يتم توظيف المزيد من العمال لتلبية هذه الاحتياجات الإنتاجية الجديدة، مما يخفض معدل البطالة. ، بينما في الطويل الأمد، يركز تأثير زيادة العرض النقدي بشكل أساسي على مستوى الأسعار العامة والمتغيرات الأسمية الأخرى، دون أن يكون لها تأثير ملموس على المتغيرات الحقيقية مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

لقد كان لي **اودوموسور، وتشارلز جوزيف** رأي آخر في دراسة قاما بها بعنوان تأثير المعروض النقدي على نمو الاقتصاد النيجيري 2019 [2]، حيث تظهر نتائج اختبار السببية أن المال والنمو الاقتصادي مستقلان عن بعضهما البعض، أي عدم وجود قوة تنبؤية لعرض النقود في تفسير النمو الاقتصادي والعكس صحيح. وبناءً على ذلك، فإن الزيادة في المعروض النقدي غير قادرة على توليد النمو في الاقتصاد النيجيري. هذا يعني أنه لا ينبغي للحكومة أن

[1] د. إيمان محمد عبد اللطيف، العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1961-2018)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد3، 2020، ص 112.

[2] Odumusor, Charles Joseph. "Impact of money supply on the growth of the Nigerian economy." Journal of Economics and Finance 10.1 (2019): 30-46. P30.

تولي الكثير من الاهتمام للعرض النقدي كأداة رئيسية للسياسة النقدية تجاه الاقتصاد من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار له أهمية كبيرة على المدى الطويل وليس على المدى القصير، حيث يستغرق تراكم رأس المال وقتًا طويلاً لتحقيق عوائد. وهذا يشير إلى أنه من المتوقع أن تكون السياسات التي تشجع على الاستثمار في البنية التحتية وتعزيز قدرات الإنتاج والتنمية طويلة الأمد هي الأكثر فعالية في تحفيز النمو الاقتصادي في النيجيري.

المطلب الثاني: سياسات أخرى لعلاج مشكلة البطالة

الفرع الأول: تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأثرها في خفض نسبة البطالة

تُعرّف المنشأة الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط بين المعيارين معا، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى، فالبنك الدولي على سبيل المثال يعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملا. وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار، ففهي الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا فرنسا تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، في السويد لغاية 200 عامل، في كندا أستراليا حتى 99 عاملا[1]، أما في الجزائر فتقدر ب250 عاملا[2].

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أبرز العوامل في امتصاص البطالة وتعزيز فرص العمل في الاقتصاديات المحلية والعالمية. فهي تلعب دورا حيويا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحفيز

[1] د. ماهر حسن المحروق والدكتور إيهاب مقابله، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، 2006، ص 2_3.

[2] ليليا بن صويلح، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 30، ص(145-163)، ديسمبر 2008، ص 147.

الابتكار، ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجذب كم من اليد العاملة، سواء المؤهلة أو غير المؤهلة ذلك لأنها توفر عدة عناصر، أهمها[1]:

1. استقطاب العاملين وتكوينهم:

المصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية واستمرارها هو المورد البشري الفعال، وعلى هذا الأساس يتجلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومات والأفراد في الوقت الراهن، نظرا للأدوار التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تشغيل العاملين وتكوينهم.

2. عدم تطلبها لمهارات وخبرات:

تستقطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى وبذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة.

أوضح جواندا ورضا وميتي ريسكي وريكو نور إلهام، في دراسته "تأثير نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والبطالة على نمو الاقتصاد الإندونيسي" 2023[2]. أن لنمو هذه الشركات بعض الآثار السلبية على الاقتصاد مثل زيادة الضغط على الموارد الطبيعية والبيئية، وتأثيرات سلبية على المنافسة بين الشركات، كما بينت الدراسة تناقضا في نتائجها بأن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهم في زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد، وتوفير فرص عمل جديدة، وتحفيز الابتكار والاستثمار، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي أكثر ديناميكية من خلال خلق فرص عمل وتشجيع الاستثمار والابتكار، ويمكن لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يقلل من معدلات البطالة، وبالتالي يسهم في زيادة الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي، ويعزز الاستهلاك والإنفاق، مما يعزز النمو الاقتصادي، فتعتبر البطالة عائقاً رئيسياً أمام النمو

[1] مسيود فاطمة الزهرة، صابر سميحة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة –دراسة ميدانية في ANSAJو CNAC– رسالة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2014-2015، ص 59.

[2] Juanda, Reza, Mity Risky, and Rico Nur Ilham. "The Influence of Growth of Micro Small and Medium Enterprises (UMKM) And Unemployment on Growth Indonesian Economy." International Journal of Economic, Business, Accounting, Agriculture Management and Sharia Administration (IJEBAS) 3.1 (2023): 188-202. P 188.

الاقتصادي، حيث يقلل من القدرة الإنتاجية للمجتمع ويؤدي إلى تقليل الإنفاق والاستهلاك، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي العام.

يوضح فيصل تشاد عند قياسه لأثر الضرائب على الاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول العربية عام 2010 إلى2018[1] أن الضرائب تؤثر على الميل الحدي للاستثمار من خلال تأثيرها على الكفاية الحدية لرأس المال، أي من خلال تأثيرها على معدل الأرباح، فكلما زادت فرص الربح يزيد الميل للاستثمار، وينخفض مع انخفاضها، وعندما تفرض الضريبة على قطاع معين بمعدل منخفض، فإن المستثمرين يوجهون استثماراتهم إليه للحصول على أرباح أكبر، والعكس صحيح. وتمثل الضريبة وسيلة فعالة لمنع توظيف الأموال في القطاعات الخاضعة لمعدل ضريبي مرتفع، وتستخدمها الحكومات لتوجيه الاستثمار نحو مجال دون آخر وفق خطط الدول الاقتصادية، حيث تؤثر الضرائب أيضا في مستوى التشغيل والإنتاج، ومن ثم في عوائد عناصر الإنتاج، وهذا ما يعرف بأثر الإنتاج الكينزي، الذي يمثل الأثر غير المباشر للضرائب في توزيع الدخل القومي وهو ما يوضح أن للضرائب آثارا إيجابية وفي نفس الوقت سلبية على توزيع الدخل والثروة، ولا تعتبر هذه السياسة من الحلول الجذرية لأزمة البطالة فقد تكون سببا غير مباشرا في خلق الأزمات المالية عن طريق، سياسة الإقراض الميسر المفرطة الى منح قروض لرواد أعمال غير مؤهلين أو مشاريع غير قابلة للاستمرار وهذا يؤدي إلى تراكم الديون المتعثرة لدى البنوك والمؤسسات المالية مما يهدد الاستقرار المالي، ويؤدي تشجيع بعض سياسات الدعم على المضاربة في السوق، حيث قد يسعى رواد الأعمال إلى الحصول على قروض ميسرة في أصول ذات مخاطر عالية وقد يؤدي ذلك إلى فقاعات مالية قد تنفجر في النهاية.

الفرع الثاني: سياسة التعليم وسوق العمل

أولا: التدريب والتأهيل

التدريب والتأهيل يعتبران جنيبان أساسيان في عملية تنمية الموارد البشرية وتحسين أدائها في سوق العمل. يهدفان إلى تطوير المهارات والمعرفة اللازمة للأفراد، مما يمكّنهم من تنفيذ المهام

[1] فيصل تشاد، أثر الضرائب على الاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول العربية–دراسة تحليلية قياسية–، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 1، ص 14.

المطلوبة بفعالية وكفاءة، فالتدريب يُعزز مهارات الفرد ويساهم في تطويرها، سواء من خلال تعلم مهارات جديدة أو تحسين المهارات الحالية. يتضمن التدريب أنواعاً متنوعة من التعلم، مثل الورش العملية، والدورات التدريبية، والتعلم عبر الإنترنت، والتدريب على الوظيفة. أما التأهيل، فيركز على تجهيز الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة للقيام بالمهام المحددة في بيئة العمل. يشمل التأهيل توجيهات متخصصة، وتدريب عملي، واكتساب المعرفة الفنية الخاصة بمجال معين. بشكل عام، تحقيق النجاح والتميز في السوق العمل.

توضح أسماء مُحَمَّد السيد مخلوف أن جامعة السويس، على الرغم من كونها مؤسسة تعليمية بحثية متميزة تهتم بتنمية رأس المال الفكري، إلا أنها تواجه تحديات تمنعها من تحقيق الميزة التنافسية المطلوبة على المستوى المحلي والإقليمي. تلك التحديات تشمل: قلة البرامج المشتركة مع الجامعات الدولية، مما يؤثر على تبادل المعرفة والخبرات، نقص الموارد الذاتية للجامعة، مع عدم استكمال التجهيزات المعملية والتدريسية في بعض الكليات الجديدة، مما يؤثر على جودة التعليم وكفاءة الخريجين، تأخر في إنشاء وحدة التخطيط الاستراتيجي، مما يؤدي إلى قلة التعامل مع التطوير الاستراتيجي، تباين المنافسة الإقليمية بين جامعة السويس والجامعات الأخرى، قلة البنية التحتية التكنولوجية وقواعد البيانات العالمية، مما يعيق تحقيق معدلات أعلى لتسويق بحوثها، الاعتماد الكبير على ميزانية الدولة في تمويل البحوث، عدم توفير دورات تدريبية مستدامة لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس، عدم متابعة الجامعة لخريجيها.

أظهرت نتائج دراسة نواف وبسام مصطفي العمري 2020[1]، على واقع تنمية المهارات المهنية للعاملين في الهيئة العامة لتعليم التطبيقي والتدريب في دولة الكويت في ضوء مجتمع المعرفة، أنه لا توجد فروقاً ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد العينة، وهذا يرجع إلى سنوات الخبرة التي يمتلكونها على مستوى كمي للأداة وعلى جميع الأبعاد، وبناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة عقد دورات تدريبية لهؤلاء العاملين، تهدف إلى رفع كفاءتهم التدريسية ومهاراتهم التطبيقية والتدريبية. يُفترض أن هذه الدورات ستساهم في تحسين أدائهم

[1] أ. نواف خلف ناجي الرشيدي، أ.د. بسام مصطفي العمري، واقع التنمية المهارات المهنية للعاملين في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في دولة الكويت في ضوء مجتمع المعرفة، المجلة العلمية – إدارة البحوث والنشر العلمي، الجزء 2، المجلد 38، العدد 6، 202، ص 118.

وتطوير مهاراتهم، خاصةً في سياق مجتمع المعرفة الذي يتطلب تحديث وتطوير مستمر للمهارات والمعرفة.

ثانيا: ربط سوق العمل بالتعليم

قال الدكتور محسن فراج أستاذ المناهج وطرق التدريس كلية التربية بجامعة عين شمس، إن الأساليب والطرق التي يمكن استخدامها لربط التعليم بسوق العمل تختلف من بلد لآخر، ولكن يمكن الاستفادة من بعض الإجراءات التي اتخذتها دول أخرى في هذا المجال[1]:

- ❖ تحديد احتياجات سوق العمل: من خلال دراسات واستبيانات للموظفين وأصحاب الأعمال؛
- ❖ تطوير المناهج الدراسية: لتتناسب مع احتياجات سوق العمل وتقديم برامج تدريبية وورش عمل؛
- ❖ الشراكات بين المؤسسات التعليمية والشركات: لتوفير فرص تدريب وتعليم عملي؛
- ❖ تقديم الدورات التدريبية: لتحسين مهارات الموظفين والطلاب والخريجين؛
- ❖ تعزيز ريادة الأعمال: بدعم الطلاب والخريجين في تأسيس مشاريعهم الخاصة؛
- ❖ توفير فرص العمل للطلاب: خلال فترة الدراسة لاكتساب الخبرة العملية؛
- ❖ التعاون مع المجتمع المحلي: لتطوير برامج تعليمية تلبي احتياجاتهم؛
- ❖ توفير التمويل والدعم: للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ الاستثمار في التكنولوجيا: لتحسين جودة التعليم وربطه بسوق العمل؛
- ❖ التركيز على المهارات الناعمة: مثل المهارات الاجتماعية والتواصلية والقيادية.

درست يسرى يوسف العلى وبشار عبد الله السليم عن واقع التعليم العالي في الأردن 2009[2]، وأكدت أن التعليم العالي أسهم في التنمية الاقتصادية، من خلال رفع المستوى

[1] إيمان محمد عباس، بعد التكليف الرئاسي.. كيف يتم ربط التعليم باحتياجات سوق العمل في مصر.. 10 إجراءات عاجلة واجبة التنفيذ، 21-6-2023 | 17:29، الأربعاء 15 ذو القعدة 1445، الموافق ل 23 ماي 2024، الساعة 11:36، https://gate.ahram.org.eg/News/4338225.aspx

[2] د. يسرى يوسف العلى، د. بشار عبد الله السليم، واقع التعليم العالي في الأردن ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية وسوق العمل، مجلة بحوث التربية النوعية، العدد13، 2009، ص 189-188.

التعليمي للعاملين ومن ثم تحسين إنتاجية قوة العمل الأردنية من خلال العلاقة مع الصناعة، فتقدر الإحصائيات الموجودة إلى انخفاض نسبة الأمية إلى 9% وزيادة عدد المدارس وإنشاء كليات المجتمع التي وصل عددها إلى 55 كلية، وإقامة 25 كلية منها 10 كليات رسمية، وقد وصل عدد الملتحقين بالتعليم العالي بكل مراحله إلى 2451 ألف طالب وطالبة، بالإضافة إلى أولئك الذين يدرسون في الخارج 33 الف طالب، وتسعى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى وضع التعليم العالي في الأردن ليلعب دورا أساسيا في التحول للاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال الوصول إلى نظام تعليم عالي ذو جودة عالية، وبما يتواءم مع تحقيق تنمية اقتصادية وطنية من خلال التنسيق بين التعليم و احتياجات سوق العمل.

في الحقيقة وبنتائج أخرى على تطوير سوق العمل الليبي أثبتت نتائج دراسة عادل صالح عكير 2021 [1]، بأن مخرجات التعليم العالي التقني الحالية غير قادرة على تطوير سوق العمل، وأهم أسباب فشل مخرجات التعليم العالي التقني في تطوير سوق العمل الليبي هو عدم توافق عمل الخرجين في الأقسام والإدارات بمؤسسات سوق العمل الليبي حسب تخصصاتهم، مما أدى الى عدم إحداث أي تغيرات إيجابية في تطوير سوق العمل، وكانت هناك نتائج سلبية وربكة في عمل هذه المؤسسات، وكذلك عدم مشاركة مؤسسات سوق العمل في العملية التعليمية مما أدى الى عدم تناغم مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، نسبة الذين يعملون في مؤسسات سوق العمل خارج تخصصاتهم وليس لديهم الخبرة والمهارات المطلوبة (% 34)، الذين يعملون في تخصصاتهم دون خبرة أو مهارات (% 31)، الذين يعملون في تخصصاتهم ولديهم خبرة ويفتقدون إلى المهارات التي تؤهلهم لتطوير سوق العمل (% 19)، والذين يعملون في تخصصاتهم ولديهم الخبرة والمهارات المطلوبة (% 16).

[1] عادل صالح عكير، رفع جودة مخرجات التعليم العالي لتطوير سوق العمل الليبي، المؤتمر الدولي 2021م حول ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، المعهد العالي للعلوم والتقنية-غريان، 2021، ص 3.

أظهرت نتائج دراسة قام بها باسم عيد عن دور التعليم التقني في احتياجات سوق العمل على محافظة بورسعيد 2022[1]، أن غالبية المشاركين يشيرون إلى عدم توافق مخرجات التعليم التقني مع احتياجات سوق العمل، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: غياب لوائح وتشريعات تنظم هذا التوافق، وزيادة معدلات البطالة بين خريجي التعليم التقني مع عدم توازن بين العرض والطلب في سوق العمل، بالإضافة إلى فجوة كبيرة بين المهارات التي يتم تعلمها والمتطلبات الفعلية لسوق العمل، ونصحت الدراسة بضرورة إشراك القطاع الخاص في المؤتمرات والندوات للاستفادة من خبراتهم في تلبية احتياجات سوق العمل، واعتبارهم الشريك الرئيسي في توجيه وتطوير التعليم التقني، مما يسهم في تعزيز الاستثمار في هذا المجال.

ثالثا: سياسة منحة البطالة في الجزائر

استهدفت الحكومة الجزائرية وفق برنامجها الحكومي الأشخاص العاطلين عن العمل بهدف رفع معنوياتهم ودعم معيشتهم أثناء فترة البحث عن وظيفة. يتم صرف المساعدة هذه بواسطة الوكالة الوطنية للتأمين في الجزائر شهرياً بقيمة 13 ألف دينار جزائري، وتم رفع المبلغ إلى 15 آلاف دينار جزائري لتغطية الاحتياجات الأساسية.

كشف المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل، عبد القادر جابر، أن مصالحه نجحت في إدماج عدد كبير من طالبي العمل المستفيدين من منحة البطالة، في مناصب عمل دائمة، وذلك منذ تفعيل المنحة التي أقرها رئيس الجمهورية في مارس 2022؛ وأوضح جابر، للإذاعة الوطنية، إنّه منذ "تفعيل منحة البطالة في 2022، وإلى غاية شهر ماي الجاري، قدّمت الوكالة الوطنية للتشغيل عروض عمل دائمة لأكثر من 435 ألف منتسب إلى منحة البطالة، وفي السياق، أفاد المسؤول ذاته، أنه تم إدماج أكثر من 45 ألف منتسب لمنحة البطالة في مناصب عمل قارة، مؤكداً أنّ العملية لا تزال مستمرة، 2 مليون مستفيد من منحة البطالة.

[1] د. باسم عيد أحمد شحاتة عيد، ور التعليم التقني في تلبية احتياجات سوق العمل "دراسة سوسيولوجيا على عينة من خريجي المعاهد الفنية بمحافظة بورسعيد، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، المجلد26، العدد 1، ص (592-682)، 2022، ص 592.

منذ انطلاق عملية التكوين في أكتوبر 2022، على مستوى أكثر من 850 مركز على المستوى الوطني، تمّ توجيه أكثر من 368 ألف مستفيد من منحة البطالة وعديمي التكوين إلى المراكز"، لافتا إلى أن ما يزيد عن 256 ألف طالب عمل يتابع اليوم تكوينات عبر مختلف مراكز التكوين، فيما أتمّ أكثر من 163 ألف متربص تكوينهم".[1]

رغم الجهود المبذولة كشفت دراسة لحدادة عبير وحليمي روميسة لواقع منحة البطالة لدى خريج الجامعة بمدينة قالمة 2023[2]، أن كل الاجراءات والاستراتيجيات التي وضعتها الدولة للحد من البطالة بصفة عامة وبطالة الجامعيين بصفة خاصة، ما زلت حتى الان لم ترتقي للمستوى الذي قد يحد من هذه الظاهرة او حتى التقليل منها لأنه ولحد الساعة ورغم الجهود المبذولة لم يتم حتى التخفيف من حدة ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعة.

أظهرت دراسة سايح لبنى وبلعرج دنيا 2023[3]، أن منحة البطالة قد أثرت بشكل كبير على تفكير وسلوك الطلاب المشار إليهم. وأنهم وجدوا أن الحصول على هذه المنحة أو الدعم يعتبرونه خيارًا أفضل من الاستمرار في التعليم العالي، وقد أدى هذا التفكير إلى تغييرات في ثقافتهم وطريقة تفكيرهم بشأن مستقبلهم المهني.

علاوة على ذلك، تشير الدراسة أن بعض الطلاب قد فضلوا ترك العمل المؤقت بدلاً من البحث عن عمل بدون ضمانات مستقبلية، مما يظهر أنهم يرون منحة البطالة كبديل مؤقت أكثر جاذبية وأمانًا بالمقارنة مع العمل الذي قد لا يكون مستقرًا. والتتغيرات التي طرأت على الفكر والتصورات الاجتماعية لدى هؤلاء الطلاب، تعكس تحولًا في القيم والأولويات الشخصية والاجتماعية لهم، وهذا يشير إلى تغيرات وتحديات اقتصادية واجتماعية أكبر في المجتمع.

---

[1] هدى مشاشبي، من منحة البطالة إلى مناصب عمل دائمة، الخبر، 23ماي 2024، شوهد يوم الموافق 19 ذو القعدة 1445هـ- 27 ماي 2024، الساعة 19:27، https://www.elkhabar.com/press/article.

[2] حدادة عبير وحليمة روميسة، منحة البطالة لدى خريجي الجامعة بين الواقع والمأمول "دراسة استكشافية لواقع منحة البطالة لدى خريج الجامعة بمدينة قالمة"، رسالة ماستر، جامعة 8 ماي 1954، قالمة، 2023، ص 90.

[3] سايح لبنى، بلعرج دنيا، منحة البطالة وأثرها على الطلبة المقبلين على التخرج (دراسة ميدانية عين تموشنت)، رسالة ماستر، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2023، ص 73.

المبحث الثاني: حلول الاقتصاد الإسلامي في معالجة مشكلة البطالة

يمثل الاقتصاد الإسلامي منهجا اقتصاديا مميزا يستند إلى القيم والمبادئ الإسلامية الشرعية، يتسم هذا النهج بمجموعة من الخصائص التي يمكن استغلالها في معالجة مشكلة البطالة وتعزيز فرص العمل، وتحقيق التوازن في سوق العمل وتعزيز الشمولية الاقتصادية، وتعزيز العدالة الاجتماعية واحترام القواعد الشرعية، ذات حلول جذرية تعالج هذه الظاهرة.

المطلب الأول: أدوات التكافل الاجتماعي في الإسلام

الفرع الأول: الحث عن العمل

إن الاستخلاف في المال هو أحد الأصول الكبرى التي بنيت عليها النظرية الاقتصاد الإسلامي، والغاية منها أن الانسان هو خليفة الله على أرضه التي سخرها الله سبحانه وتعالى لعباده ويسر لهم العيش فيها بهدف أعمارها والانتفاع بخيراتها[1]، حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿آمنوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَأَنفَقُواْ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ (سورة الحديد: الآية7).

إن النظام الاقتصادي الإسلامي له كفاءة كبيرة في معالجة وحل مشكلة البطالة من خلال حث الناس على السعي على العمل في طلب الرزق، فقد أقام الرسول صلى الله عليه وسلم من خلال سنته منظومة قيمية تمجد العمل وتحث الناس على الكسب الحلال الطيب، ولقد حث الإسلام على العمل وجعل ثوابه مثل ثواب الجهاد في سبيل الله سبحانه وتعالى ويتقرب به العبد من ربه وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا الأمر في الكثير من الآيات[2].قال تعالى: ﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾: (سورة المزمل: الآية 20).

[1] العربي السيد مُحَمَّد عبد الله داود، مفاهيم أساسية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، مجلة الدراسات الأفروآسيوية، العدد الرابع، 2023، ص 52.

[2] حسين كامل عواد الخيلاني، مرجع سابق، ص768.

اجتهدت التربية الإسلامية في تنمية حب العمل، وجعله محور من محاور القيم في الأمة، واعتباره الوسيلة الكريمة للعيش الكريم[1]، ونجد أن القرآن الكريم يحث المسلمين على العمل والاجتهاد في كثير من الآيات، في قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾(سورة النحل: الآية 97)، تشير الآية الكريمة إلى أن الله تعالى سيجزي المؤمنين الذين يعملون العمل الصالح أحسن الجزاء، وهذا الجزاء لا يقتصر على الحياة الدنيا فقط بل يشمل أيضا الجزاء في الآخرة وهو الجنة والنعيم الأبدي وأن الايمان بالله هو أساس قبول الأعمال الصالحة عند الله تعالى.

في موضع أخر قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا ۖ وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (سورة الأحقاف: الآية 18)، تدل هذه الآية على تحفيز وتشجع المؤمنين على العمل، وترغيبهم فيه، وفتح أبواب العمل على مصراعيه، لكي يختار كل إنسان ما يتناسب مع مهاراته وإمكانياته وقدراته من عمل حلال وطيب، وأن الناس يختلفون في الأجر والثواب حسب قدرتهم على أعمالهم كما بينته الآية الكريمة. والله تعالى أمرنا بالجد والعمل وبذل الجهد[2].

قال سبحانه تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ (سورة التوبة: الآية 105)، أتت الآية الكريمة بصيغة الأمر "اعملوا" مما يدل على وجوب العمل على المسلمين وأن الله يرى أعمال العباد ولا يخفى عليه شيء، وأن الأعمال سوف تعرف يوم القيامة ويراها الرسول والمؤمنين وهذا ما يدف المؤمن إلى محاسبة نفسه والإخلاص إلى الله تعالى في كل أعماله.

قال تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ﴾ (سورة النجم: الآية 39)، كلُّ سعيٍ في الحقِّ ولو مثقالَ ذرَّة يجده العبدُ في صحيفته، وأنَّ الله لا يبخَسُ عبده شيئًا

[1] فاطمة الزهراء بلحسن وآخرون، علاج أزمة البطالة من منظور الاقتصاد الإسلامي مع الإشارة إلى الدول العربية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2013، ص6

[2] سمير أحمد مصطفى مجدوبة، مصطفى فرج علي عبد الله البركي، أزمة البطالة وسبل علاجها من منظور إسلامي، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث – مجلة إدارة المخاطر والأزمات – المجلد3، العدد 2، 2021، ص40.

من عمله، حين يتيقَّن العبدُ من عَرض عمله عِيانًا يوم الحساب، فإنَّ ذلك يحفزُه ويشجعه على الإكثار من الأعمال الصالحات؛ طمعًا بفضل الله ومضاعفته أجورَ العباد. والله يجزي عبادَه أحسنَ الجزاء؛ يحاسبُهم عن السيِّئة بمثلها، ويضاعفُ لهم الأجرَ عن الحسنة أضعافًا كثيرة، فما أحرانا أن نقضيَ الأنفاسَ في الطاعات، وجمع الحسَنات.[1]

قال تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَٰطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾(سورة المؤمنون: الآية27)، ففي هذه الآية الكريمة نجد أن الله تعالى يحث نبيه نوح عليه السلام على العمل وصنع السفينة.

كذلك نجد أيضا أن السنة النبوية الشريفة تحث على العمل وكسب الرزق، ومنه قول النبي عليه الصلاة والسلام: (أفضل الْكَسْبِ بَيْعٍ مَبْرُورٍ، وعَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ)[2]، هذا فيه بيان من النبي ﷺ أن أفضل طرق العمل هي ما يعمله الإنسان بيده ويؤده يؤديه، لأنها سنة الأنبياء. وقال صلى الله عليه وسلم: (لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةِ الحَطَبِ علَى ظَهْرِهِ، فَيَبِيعَهَا، فَيَكُفَّ اللَّهُ بهَا وجْهَهُ خَيْرٌ له مِن أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ)[3]، في هذا الحديث يبين صلى الله عليه وسلم أنَّ العمَلَ مهْما كان نوعُه فهو أفضل مِن سؤالِ النَّاسِ وإراقةِ ماءِ الوجْه لهم، وأنَّه مهْما يكُنْ شاقًّا عَنيفًا فهو أرحَمُ مِن مَذلَّةِ السُّؤالِ، فعندَ الحاجةِ يَنْبغي تَرجيحُ الاكتِسابِ على السُّؤالِ، ولو كان بعملٍ شاقٍّ. وفيه إشارة إلى أن العمل يحفظ صاحبه من سؤال الناس، وإذلال نفسه لهم، وأن العمل مهما كان فهو يعد من سنن المرسلين.[4]

---

[1] القران الكريم، وأن للإنسان إلا ما سعى الآية 39 من سورة النجم، 21 شوال 1445هـ- 30 أفريل 2024، الساعة 13:15، https://surahquran.com .

[2] أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب البيوع، باب إباحة التجارة، الحديث رقم 10397، الجزء 5، ص432.

[3] رواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة، الحديث رقم1471، الجزء 2، ص123.

[4] اسلام ويب، يوم 21 شوال 1445هـ، الموافق 30 أفريل 2024، الساعة 14:35، https://www.islamweb.net/ar/articles

ليس أدل على تعظيم الديانات السماوية للعمل بإشارة قيمة إنسانية عظيمة من أن الأنبياء الذين بلغوا رسالات ربهم ساهموا في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، فكان عمل الرسول ﷺ راعيا للأغنام وتاجرا، وكان سيدنا داوود حدادا ماهرا، ونوح عليه السلام كان نجارا، أما أبو البشرية سيدنا آدم عليه السلام، فقد كان زرع الحنطة وسقاها وحصدها.

إن الإسلام يوجب العمل على القادر عليه ويجعله فرض عين، ويحث الناس على العمل باعتباره الركيزة الأساسية والدعامة الرئيسية للوجود الإنساني القويم، وأعطت الشريعة الإسلامية العمل مفهوما روحيا وربطته بالإيمان وجعلته عبادة ومفهوما اجتماعيا باعتباره يحفظ كرامة الإنسان ويسمو بها إلى مرتبة الفضيلة ومفهوما اقتصاديا باعتباره وسيلة للكسب الحلال[1]، بالإضافة إلى ذلك، يشجع الإسلام على توزيع الرزق بالعدل والإنفاق في سبيل الله ومساعدة المحتاجين والفقراء والمساهمة في رفع المستوى الاقتصادي للمجتمع بشكل عام. ويعتبر الإنفاق في سبيل الخير والصدقة أحد الأعمال المستحبة في الإسلام. ونجد أن الشريعة الإسلامية حذرت أصحاب الأعمال على إعطاء العمال حقوقهم التي يعيشون بها ويسترزقون منها، كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام: (أعطوا الأجيرَ أجْرَه قَبلَ أنْ يَجِفَّ عَرَقُه)[2].

في النهاية، يمكن القول إن الإسلام يرى في العمل وكسب الرزق الحلال سبيلاً لتحقيق النجاح والتقدم الشخصي والمجتمعي، ويحث المسلمين على العمل الجاد والصادق والملتزم بالأخلاق الإسلامية في جميع مجالات الحياة.

الفرع الثاني: الزكاة

تعتبر الزكاة أحد أهم الأدوات التي شرعها الله سبحانه وتعالى في كتابه، فهي ركن عمود من أعمدة الاسلام لمحاربة الفقر والتسول، وكما يعبر الاقتصاد تستعمل الزكاة لإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع وقبل أن نتطرق لكيفية معالجة الزكاة لظاهرة البطالة بتفصيل نقدم لها تعريفا موجزا:

[1] حسين كامل عواد الخيلاني، مرجع سابق، ص768-769.

[2] رواه ابن ماجه في سننه، كتاب الرهون، باب أجر الأجراء، الحديث رقم 2443، الجزء الثاني، ص817.

1. **تعريف الزكاة:**

أ. **الزَّكاة لغةً:** هي النمو والزيادة، يقال زكى الزرع: إذا نما وزاد، وزكت إذا بوركت فيها، وقد تطلق بمعنى الطهارة.[1]

ب. **الزَّكاة اصطلاحًا:** هي التعبُّدُ لله تعالى، بإخراجِ جُزءٍ واجبٍ شرعًا، في مالٍ معيَّنٍ، لطائفةٍ أو جهةٍ مخصوصة[2].

2. **دور الزكاة في معالجة البطالة**

من الوسائل التي جاء بها الإسلام للتخلص من البطالة وزيادة العمالة، فريضة الزكاة، وهي أحد أركان الإسلام الخمسة وتعتبر من أهم وسائل التوازن الاجتماعي والتعاون الاقتصادي في المجتمع الإسلامي، وتعد نوعًا من التوزيع العادل للثروة وتحقيق التكافل الاجتماعي، وتلعب دورًا هامًا في معالجة البطالة، فالزكاة فريضة على كل مسلم ووجوبها أمر مقطوع به في الشرع، وتعد مصدر من المصادر التمويلية على جميع المستويات، إذ يعتبر أداؤها إعانة للضعيف أو العاجز لتأدية ما فرضه الله على عباده ووسيلة تطهر نفس مؤديها لقوله تعالى: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾(سورة التوبة: الآية 138)، ولا يقتصر دور الزكاة على إيجاد فرص عمل فقط، بل وإنما تعمل كذلك على تحسين نوعيته من خلال الإنفاق على طلبة العلم أو استثمار حصيلتها في تدريب وتعليم المستحقين، وتساهم أيضا في إعادة توزيع الثروة والدخل تدريجيا وبشكل متوازي، يحقق المساواة والعدالة.[3]

إضافة إلى ذلك، الزكاة تعزز التضامن الاجتماعي والروابط الاجتماعية، بحيث يشعر الأثرياء بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الفقراء والعاطلين عن العمل، وبالتالي يعملون على تقديم الدعم والمساعدة لهم. هذا يعمل على تعزيز العدالة والمساواة في المجتمع ويخلق بيئة تعاونية تسهم

[1] وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء 2، الباب الرابع: الزكاة وأنواعها، ص 729- 730.

[2] حاشية الصاوي، على الشرح الصغير، الجزء 1، ص 581.

[3] حسين كامل عواد الخيلاني، مرجع سابق، ص767-768.

في معالجة البطالة[1]، فالزكاة تحقق التوازن في الطلب والعرض من خلال اعفاء الفقراء وزيادة قدرتهم الشرائية مما يعني الزيادة في الإنتاج والطلب على عناصر الإنتاج[2].

وضحت دراسة رايس وأسماء في مقارنة بين السياسة المالية الإسلامية والسياسة المالية التقليدية في تأثير الزكاة على التعليم والتوظيف (2020) [3]، أن السياسة المالية التقليدية لا تؤثر على العمالة، وهو ما قد يبرر استمرار معدلات البطالة المرتفعة الملحوظة في الكثيرين في البلدان المتقدمة والنامية على الرغم من الموارد العامة الهائلة المخصصة لقطاع التعليم في هذه البلدان. ويثبت النموذج أن السياسة المالية الإسلامية تقلل من نسبة البطالة بتوفير التمويل اللازم للأفراد الذين يسعون لبدء مشاريعهم الصغيرة أو لتوسيع مشاريعهم الحالية. هذا يمكن أن يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي.

أكد **مُحَمَّد أحمد سيبيلي وآخرون (2019)**[4] في دراستهم حول، مدى قدرة الزكاة على التأثير بشكل كبير على النمو الاقتصادي في سيلانجور بماليزيا، على وجود علاقة إيجابية بين الزكاة ومعدل البطالة وإذا تم وجيه الزكاة بشكل فعال نحو دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير التدريب المهني، فإن ذلك قد يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين فرص العمل للأفراد. وكان لأنطونيو مُحَمَّد السيافي ومُحَمَّد محبوبي علي وجبل الفردوس (2021) في دراستهم لدور الزكاة في التغلب على التضخم والبطالة رأي أخر، وذلك بأن تطبيق الزكاة بشكل أمثل يلعب دوراً في تخفيف مشكلة البطالة مع الحفاظ على استقرار الأسعار، وذلك من خلال توجيه الزكاة بشكل متوازن، كما وضح أن هناك نوعين من الزكاة ويختلف تأثيرها باختلاف نوعها بين الشكلين الاستهلاكي والإنتاجي، فالزكاة الاستهلاكية تقدم الدعم المباشر للأفراد

[1] نصيب حفيزة، دور الزكاة والوقف في محاربة البطالة والفقر آلية صندوق الزكاة في الجزائر، موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، 2013، ص3.

[2] د. عمار رياض عبد الله المومني، مسببات البطالة وعلاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص (735-741)، 2023، ص 739.

[3] Raies, Asma. "Islamic versus Conventional Fiscal policy: The effect of zakat on education and employment." Academic Journal of Interdisciplinary Studies 9.1 (2020): 27-33. P27.

[4] Mohamed, Ahmad Syubaili Bin, et al. "Does zakat significantly impact on economic growth in Selangor, Malaysia." International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences 9.6 (2019): 786-807. P787.

الفقراء من خلال توفير الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والسكن والرعاية الصحية، مما يرفع من مستوى معيشتهم ويخفف الضغط المالي عنهم، وبالتالي يسهم في رفع مستولى الاستهلاك، أما الزكاة الإنتاجية فتعمل على دعم المشاريع الاقتصادية والزراعية وتشجيع ريادة الأعمال والاستثمار، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي يساهم في تقليل مستوى البطالة من خلال توفير فرص العمل وتحفيز النشاط الاقتصادي.

في دراسة أجريت سنة 2021 على ماليزيا للباحث جوهري وفرح فرحانة، سيارا سيهيرا مُحَمَّد يوسف، ورزالي هارون، في قياس "معدل البطالة وتحصيل الزكاة: أدلة تجريبية من ماليزيا"[1]، فلقد أجبرت جائحة كوفيد-19 الاقتصاد الماليزي على الركود، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو سلبي لأول مرة بعد الأزمة المالية الآسيوية عام 1998، فأصبحت الزكاة أداة للتخفيف من حدة الفقر في مشهد الاقتصاد الإسلامي، وهي أكثر أهمية بشكل خاص خلال الأزمات الاقتصادية، ومن النتائج المثيرة للاهتمام التي توصل إليها أن اتجاه جمع الزكاة من قبل المجلس الديني الإسلامي التابع للدولة وحركة معدل البطالة ليست ذات دلالة إحصائية، ويشير هذا إلى أن تحصيل الزكاة لا يتأثر بارتفاع معدلات البطالة في سوق القوى العاملة.

في دراسة أخرى لعبد الواحد الفايزين، تقية دندا إنساني وسري هيريانينجروم 2018[2]، أوضحت أنه يجب على الزكاة أن تكون نظامًا إلزاميًا ويجب أن تتم إدارتها مركزيًا من قبل الحكومة، ويكون العاتق على الحكومة لأداء المهمة. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك معنيين للزكاة المذكورة في سورة التوبة: 103. المعنى الأول وهو التطهير الذي من خلاله تستطيع الزكاة توفير مضامين اجتماعية من الطمأنينة والأمن والوئام؛ أما المعنى الثاني فهو التزكية التي من خلالها يكون للزكاة آثار اقتصادية سواء في الجوانب الجزئية (زيادة الكمية في المنحنى الاقتصادي) أو الكلية (زيادة الاستثمار واستنزاف الفقر والبطالة).

[1] JAUHARI, FARAH FARHANA, SYARAH SYAHIRA MOHD YUSOFF, and RAZALI HARON. "Unemployment Rate and Zakat Collection: Empirical Evidence from Malaysia." International Journal of Islamic Economics and Governance 2.1 (2021): 64-76. P 64.

[2] Al-Faizin, Abdul Wahid, Taqiyah Dinda Insani, and Sri Herianingrum. "Zakat: concept and implications to social and economic (economic tafsīr of al-tawbah: 103)." Journal of Islamic Monetary Economics and Finance 4.1 (2018): 117-132. P 117.

المطلب الثاني: الوقف والقرض الحسن وإحياء الموات: حلول مبتكرة لمشكلة البطالة

الفرع الأول: الوقف

أولا: تعريف الوقف

1. **يعرف الوقف لغة:** بأنه الحبس، مصدر وقف يقف، ويرادفه التحبيس والتسبيل، يقال: وقفت الدار للمساكين وقفا، ووقفت الدابة أي حبستها.[1]
2. **اصطلاحا:** حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه ممنوع من التصرف في عينه تصرف منافعه في البر تقربا إلى الله تعالى.[2]

ثانيا: دور الوقف في معالجة البطالة

يعتبر الوقف مصدرا منظما ودوريا غير منقطع يعمل باستمرار، فهو يحتل مكانة هامة متميزة بين سائر أوجه الصدقات الأخرى، فهو يساهم في علاج مشكلة البطالة والتخفيف منها لما لها من آثار سلبية على المجتمع سواء كان ذلك من خلال صيغة المضاربة الشرعية ومن خلال التدريس والتعليم والتأهيل لخريجي الجامعات ممن لا يكتسبون الخبرات والمهارات[3]، حيث تولي أولا الأوقاف الإسلامية اهتمام بالغا بتنمية الموارد البشرية، وتساهم في ذلك من خلال إنشائها مراكز التعليم والتكوين والصحة ودعمها وتطويرها الدائم، مما يساهم في بناء مجتمع متميز يتمتع بإنتاجية عالية.

إضافة إلى ضخامة الوقف الإسلامي من حيث شمل الأراضي الزراعية، المدارس والمباني وغيرها، فلقد أجاز الفقهاء الوقف النقدي "حيث يمكن أن تستثمر هذه الأوقاف النقدية وفقا لصيغة المضاربة الشرعية وصرف الأرباح الخاصة بالوقف في تمويل مجالات وأنشطة اقتصادية واجتماعية كثيرة من شأنها أن توفر مزيدا من فرص العمل في الاقتصاد كتمويل أصحاب الأفكار والخيرات الذين ينقصهم المال حتى يتحولوا إلى فئة أصحاب الأعمال، كما تعمل

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، باب الواو، ص 4898.

[2] أنظر: الزركشي، شرح مختصر الخرقي، ج4، ص 286.

[3] سمير أحمد مصطفى مجدوبة، مصطفى فرج علي عبد الله البركي، مرجع سابق، ص43-44.

المؤسسة الوقفية على شراء آلات ومعدات وتأجيرها للقادرين على العمل"[1]، ويجتهد العلماء في جعل الوقف أكثر عطاء، ومواكبة للتطورات والتحديات المعاصرة، وذلك من خلال ابتكار طرق جديدة في استثمار أموال الوقف وتنميتها، بحيث تستطيع أن تفي بالاحتياجات المطلوبة منها، وذلك من أجل الحد من مشكلة البطالة والقضاء عليها[2].

وضحت دراسة وولانداري وآخرون (2023)[3] التي عنيت بتحديد إمكانات وقف الأسهم في إندونيسيا كأداة للتنمية الاقتصادية الإسلامية، أن وجود إمكانات كبيرة لوقف الأسهم في إندونيسيا يعكس النمو المتزايد لسوق الأسهم في البلاد، وتزايد عدد المستثمرين الذين يبحثون عن فرص استثمارية متنوعة. يمكن لهذه الأموال الضخمة أن تكون لها دور حيوي في تعزيز النمو الاقتصادي ومعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية في إندونيسيا، وذلك بموجب مبادئ الإسلام. وإذا تم تخصيص هذه الأموال بشكل أمثل وشامل، يمكن استخدامها في مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، والمبادرات الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية هذا ما يفتح المجال لنمو الاقتصادي والطلب على العمالة.

بينت دراسة زكوب عبد العالي بك وآخرون (2023) [4] والتي تناولت دور الوقف الإسلامي في ضوء الكتاب والسنة في تطوير البحث العلمي، أنه هناك عدة وسائل للوقف العلمي لتحقيق مشروعيته منها الاستفادة من الوقف النقدي في تنمية البحث العلمي، والاستفادة من المال عن طريق إقراضه للطلاب، وهذا يعزز فرص التعليم والتطوير الشخصي للطلاب الذين قد يواجهون صعوبات في تمويل دراستهم، وبالتالي تحسين كفاءاتهم وهذا يسهل عليهم ايجاد فرص عمل خاصة في عصر الرقمنة والتطور والفرص الموجودة أصبحت لذوي

[1] وراد رفيقة، دور المؤسسة الوقفية في تحسين التنمية المحلية، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد4، العدد2، ص200.

[2] حسين كامل عواد الخيلاني، مرجع سابق، ص775.

[3] Wulandari, Catur Hayati, Saparuddin Siregar, and Aqwa Naser Daulay. "The Potential of Stock Endowment in Indonesia as an Instrument for Islamic Economic Development." MALIA (TERAKREDITASI) 14.2 (2023): 309-325. P309.

[4] Zekkoub, Abdelali Bey, et al. "The Islamic Endowment in The Light of The Qur'an and Sunnah and its Role in The Development of Scientific Research: An Analytical Study." (2023). P117-118.

الكفاءات العالية، أو الاستفادة بشراء العقارات، سواء كان ذلك لأغراض استثمارية توليدها الدخل أو لأغراض خيرية مثل إنشاء مراكز تعليمية أو مراكز رعاية صحية.

تعتبر اندونيسيا أكبر بلد معمر للمسلين ويمتاز الوقف فيها بتطور كبير، كما بينت هذا الباحثة سوليستياواتي، نيلا، وآخرون في دراسة "مقارنة عملية للوقف (الوقف الإسلامي) في إندونيسيا وبلدان أخرى 2023[1]، حيث تصف نتائج البحث مستوى عالٍ من الوعي حول الوقف النقدي بين جيل الألفية في إندونيسيا، وتكشف النتائج أيضًا عن انخفاض مستوى الاستعداد للمساهمة في الوقف النقدي في مجتمع العينة المقارنة بمستوى وعيهم بالوقف النقدي، ولقد حدد الباحثون التحديات التي يمكن إدارتها بشكل أفضل لزيادة الوقف وتشمل عدة أمور منها نقص التنشئة الاجتماعية. ووضحت الدراسة ان المجتمع غير واعي ولا يفهم لقانون الوقف بشكل صحيح وصحيح، سواء من حيث أركانه وشروطه، وكذلك المقصد القانوني من الوقف، وإدارته، وأهدافه، وضعف الرقابة، هذا ما أدى إلى ضعف تطوره وقلة استغلاله في الدول. وأنه لا يزال من الممكن تطوير فرص الوقف؛ وبرغم من هذا تحتاج إندونيسيا إلى تشجيع ممارسة خبراء الوقف حتى تكون ممارسة الوقف في إندونيسيا أكثر ديناميكية.

الفرع الثاني: القرض الحسن

أولا: تعريفه

1. **لغة:** القطع، قرضت الشيء أقرضه بالكسر قرضا: قطعته، والقرض ما تعطيه من المال لتقضاه واستقرضت من فلان، أي طلبت منه القرض فأقرضني، وأقرضت منه، أي أخذت منه القرض، والقرض أيضا: ما سلفت من إحسان ومن إساءة وهو على التشبيه.[2]

[1] Sulistiawati, Nila, et al. "A Practical Comparison of Waqf (Islamic Endowment) in Indonesia and Other Countries." Jurnal Indonesia Sosial Sains 4.07 (2023): 649-655. P 649.

[2] أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت الطبعة الرابعة، 1407هـ - 1987م، ص112.

2. اصطلاحا: يعرف القرض اصطلاحا على أنه: عقد مخصوص يرد على دفع وإعطاء المال المثلي لآخر على أن يرد مثله[1]. قال تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾: (سورة الحديد: الآية11)

ثانيا: دور القرض الحسن في معالجة البطالة

القرض الحسن يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتوفير دخل مستقر للأفراد، وبالتالي يعزز النمو الاقتصادي ويحد من مشكلة البطالة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم القروض الحسنة في تعزيز الاقتصاد المحلي وتنمية المجتمعات، وتسهم في بناء اقتصاد مستدام ومزدهر. فلقد يكون الحصول على التمويل التقليدي صعبًا لبعض الأفراد الذين يواجهون صعوبات في تلبية المتطلبات البنكية التقليدية فتوفر البنوك الاسلامية التسهيلات اللازمة لتشجيع الافراد في إقامة مشاريعهم.

يعتبر القرض الحسن من الوسائل المهمة التي يتم من خلالها رفع معدلات الدخل الوطني والتي تنعكس على دخل الأفراد، كما يلعب دورا محوريا ومركزيا في العملية التنموية من خلال توجيه الموارد المعطلة إلى المشاركة الفعالة والهادفة في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، أي تحويلها من طاقات عاطلة إلى طاقات منتجة، وهو يؤدي في النهاية إلى إنعاش الاقتصاد والحد من ركوده[2]، ويظهر دوره في عملية التنمية من خلال توفير التمويل للمستثمر الذي لا يكلف عناء الفائدة التي تفرضها عليه البنوك الربوية ويحول هذه الفائدة إلى أرباح زائدة تمكن المستثمر من زيادة ادخاره ومن ثم زيادة استثماره وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة والحد والتخفيف من مشكلة البطالة وهذه الآلية هي جوهر عملية التنمية. وهكذا يتم الاستعانة بالشريعة الإسلامية لتحفيز المسلمين الذين يكنزون الأموال على ضخ هذه الأموال وممارسة المسلمين الجانب الاقتصادي من عقيدتهم الذي يوفر راحة الضمير في علاقاتهم مع

[1] وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، الطبعة الرابعة، الجزء الخامس، دار الفكر، سوريَّة، دمشق، ص 3786.

[2] د. أحمد جنان وآخرون، معالجة البطالة بين الاقتصاد الوضعي والاسلامي، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 3، العدد 1، 2020، ص95.

أنفسهم وغيرهم[1]. بهذه الخدمة الاجتماعية الإنسانية القرض الحسن بإمكان البنوك الإسلامية إعادة الطاقات البشرية إلى العمل والجهد المنتج، وترفع عن المحتاج للقرض آثار المشكلة الآنية بينما البنوك التقليدية التي لا تقرض إلا بفائدة ربوية، تعينه على حل المشكلة مؤقتا لتنقل كاهله بفوائد متزايدة تسبب له ضائقة جديد في المستقبل.

بشكل عام، يمكن أن يكون القرض الحسن أداة فعالة لمعالجة البطالة من خلال توفير التمويل والدعم للأفراد الذين يحتاجون إلى فرص عمل أو تحسين فرص العمل المتاحة لهم. يساهم القرض الحسن في تعزيز الاقتصاد المحلي وتمكين الأفراد من تحقيق الاستقلالية المالية والمساهمة في تنمية المجتمع، ولقد كانت للمؤسسة الرائدة للتمويل الأصغر في باكستان تجربة للقضاء على البطالة وتوفير فرص العمل بواسطة القرض الحسن، فقد قامت هذه المؤسسة بتقديم قروض بدون فوائد، فقد أدى هذا النموذج النتائج المرجوة منه إلى حد كبير، فقامت هذه المؤسسة بتدريب المقترضين على المهارات المختلفة لتنمية كفاءة المشاريع التي يرغب فيها المقترض في القيام بها، وأدرجوا شروطا للموافقة على عملية الإقراض والتي من أهمها دخل الفرد الذي يطلب القرض وكذلك حتى يقوم المقترض في الحصول على باقي مبلغ القرض باستمرار كان لابد من التأكد من أهمية العمل، وكانت المؤسسة تقوم أيضا بالإقراض الجماعي لمجموعة داخل أسرة واحدة أو لمجموعة من الأصدقاء لكي تضمن استرداد أموال القرض، فقد حققت هذه التجربة نجاحا كبيرا حيث زاد عدد المقترضين مما كان عليه.[2]

أوضحت دراسة أدريمي، عبد المجيد مُحَّد راجي، ومُحَّد شهرول إيفوات إسحاق، بعنوان "القرض الحسن كأداة مالية إسلامية مجدية للتمويل الجماعي: إمكانية تطبيقه المحتمل لتمويل المشاريع الصغيرة في ماليزيا 2023[3]، أن القرض الحسن يساعد أصحاب المشاريع الصغيرة في الوصول إلى الخدمات المالية في حدود إمكانياتهم. ويوفر هذا الإطار وسائل لتنمية قطاع

[1] سمير أحمد مصطفى مجدوبة، مصطفى فرج على عبد الله البركي، مرجع سابق، ص 44.

[2] نشوى مُحَّد عبد ربه، آليات تفعيل دور القرض الحسن في البنوك الإسلامية لعلاج مشكلة البطالة في مصر، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد 36، العدد 3، 2016، ص102.

[3] Aderemi, Abdulmajeed Muhammad Raji, and Muhammad Shahrul Ifwat Ishak. "Qard Hasan as a feasible Islamic financial instrument for crowdfunding: its potential and possible application for financing micro-enterprises in Malaysia." Qualitative Research in Financial Markets 15.1 (2023): 58-76. P58.

المشاريع الصغيرة الذي ينشط النمو الاقتصادي ويوفر مناصب عمل جديدة، حيث بينت النتائج أن القرض الحسن يخفف من حدة الفقر والبطالة بشكل فعال من خلال خلق وسيلة من الفرص للمؤسسات التجارية وسد الفجوة بين الطبقات الغنية والفقيرة في المجتمع، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى مزيد من التعاون والتنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن التمويل الجماعي الإسلامي ليس موضوعًا جديدًا في البحث، إلا أنه يفتقر إلى الدراسات التجريبية، وخاصة التحليل النوعي. بما أن هذه الدراسة تتعاون مع خبراء في الشريعة والتمويل الجماعي فيما يتعلق بالتطبيق المحتمل للقرض الحسن، فإنها تسلط الضوء على مناقشة جديدة من الناحية النظرية والتطبيقية. دراسة إبراهيم، ذو الكفل، وآخرون. "إعادة تصميم القرض الحسن من خلال صندوق الوقف النقدي: حل الاستقرار الاقتصادي بعد كوفيد-19، 2023[1]، وشجعت هذه الدراسة على تحويل الوقف النقدي في الصندوق إلى قروض حسنة تمويلية خاصة بعد جائحة كوفيد-19، بتطوير نموذج القرض الحسن عبر الوقف باستخدام إجراءات تشغيل قياسية صارمة لضمان الاستقرار للأطراف المستهدفة، وتشير النتائج أيضا إلى أنه يمكن تنفيذ مشروعات تمويل المشاريع القائمة على حصة الأرباح دون وجود عوائق من وجهة نظر الشريعة الإسلامية. وفي الختام، يساهم نموذج تمويل المشاريع القائمة على حصة الأرباح في ابتكار تقنيات التمويل الشخصي ويظهر كمنافس جديد لها. علاوة على ذلك، عندما تكون فرصة الاقتراض سهلة، فإن القوة الشرائية ستزداد، وسيتعزز الاقتصاد، بزيادة الاستثمار الذي يزيد الطلب على العمالة.

رغم أن التمويل الجماعي الإسلامي قد تم مناقشته في الأدبيات، إلا أن هناك نقص في الدراسات التجريبية والتحليل النوعي التفصيلي في هذا المجال. هذا النوع من البحوث يمكن أن يكون له دور هام في فهم التحديات والفرص المحتملة لتطبيق المفاهيم الشرعية في مجال التمويل الجماعي، من خلال التعاون مع خبراء في الشريعة والتمويل الجماعي، يمكن لهذه الدراسة أن تسلط الضوء على جوانب جديدة ومثيرة للاهتمام من الناحية النظرية والتطبيقية.

[1] Ibrahim, Zulkefly, et al. "Remodeling Qard Hasan with Cash Waqf Fund: Economic Stability Solution Post Covid-19." AZKA International Journal of Zakat & Social Finance (2023): 1-23. P1.

الفرع الثالث: إحياء الموات

أولا: تعريفه

1.لغة: الموات بفتح الميم والواو المخففة وهو ما لا روح فيه، وأرض لا مالك لها شبهت عمارتها بالحياة وتعطيلها بالموت، لعدم الانتفاع بها بزرع وغيره، وإحياءها عمارتها، ويطلق عليها الأرض البور: فالبور بالضم هي الأرض التي لم تعمر بالزرع.[1]

2.اصطلاحا: وهي الأرض الدائرة التي لا يعرف لها مالك، فمن أحياها ملكها[2]، لقول الرسول ﷺ: "مَن أحيا أرضًا ميتةً فَهيَ لَهُ ".[3]

ثانيا: إحياء الموات ودوره في مواجهة البطالة

يحتل إحياء الموات، وعمارة الأرض مكان الصدارة في الفكر الإسلامي، حيث يعتبرها الإسلام من أهم منطلقات مواجهة البطالة، وقد أولى الرسول عليه الصلاة والسلام العناية والاهتمام بهذه المسألة في كثير من توجيهاته، لما يستتبع ذلك من استخدام للموارد المتاحة وعدم تعطيلها، والتشجيع والحث على الاستثمار في هذه الموارد المعطلة، فيشجع على تمليك هذه الأرض الموات وعمارتها[4]، ونجد أن الحديث الشريف: "من أحيا أرضا ميتة فهي له"، يحقق عدالة إنتاجية، وإرضاء للطموحات الشخصية للأفراد. وفيه تحفيز للهمم، والتشجيع على العمل، وبذل الجهد، والنهي عن الكسل، والعجز، فالذي لا يجد عملا له أن يستصلح من الأرض فيعمل بها، ويملكها، ويصبح حر التصرف فيها، وبدل أن يكون مستهلكا فقط ها هو أصبح منتجا، يخدم نفسه وإخوته.[5]

---

[1] عبد الله الطيار، الفقه الميسر، باب الوديعة، الجزء السادس، ص 219.

[2] ابن قدامه، عمدة الفقه، كتاب البيوع، باب إحياء الموات، ص 60.

[3] رواه أبي داود في سننه، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب إحياء الموات، الحديث رقم 3074 الجزء الثالث، ص 178.

[4] محمود فاروق مُحَّد غراب، منطلقات الاقتصاد الاسلامي في مواجهة البطالة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2019، ص480.

[5] فاطمة الزهراء بلحسن وآخرون، مرجع سابق، ص7.

يشير إحياء الأرض الموات إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية أو المشاريع التي تعاني من الركود أو توقف التشغيل، ويتم ذلك عادة عن طريق إعادة هيكلة وتحسين العمليات أو من خلال تقديم دعم مالي أو تنظيم جهود لإعادة تأهيل القوى العاملة المتأثرة، قد تتطلب عملية إحياء الأرض المتدهورة توظيف العمالة المحلية لتنفيذ الأعمال اللازمة مثل تنظيف الأرض وإعادة تأهيلها، وهذا يمكن أن يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتقليل معدلات البطالة في المنطقة، ويمكن أن يؤدي إلى تطوير قطاعات اقتصادية جديدة أو تعزيز القطاعات المحلية القائمة، يمكن إعادة تأهيل الأراضي الصناعية المهجورة لاستخدامها في تأسيس مشاريع صناعية جديدة، وقد تتضمن أيضا تحويل المناطق القديمة أو المهجورة إلى مناطق سياحية أو مساحات خضراء في البيئة الحضرية. هذا يمكن أن يعزز الجذب السياحي ويؤدي إلى تنمية القطاع السياحي، وبالتالي يمكن أن يخلق فرص عمل في هذا المجال.

من أهداف إحياء الموات استصلاح الاراضي، إزالة حالة اللامساواة الواضحة في توزيع الأرضي، والغاء السخرة، والتخفيف والثروة الزراعية بين الفئات الاجتماعية الريفية المختلفة، من حدة الظلم الاجتماعي، وسوء توزيع الدخل الناجم عن سوء توزيع الملكية، وخلق الفرص الاجتماعية لمختلف الفئات الريفية المحرومة، والقضاء على النظم والقبلية والاعراف والارتباطات العشائرية اللاحضارية، والعمل على إيجاد الدوافع التي من شأنها تحقيق التطور الاجتماعي بالنسبة لمجتمع بكافة فئاته، وكل هذا يعني تكريس العدالة الاجتماعية[1]، فإحياء الموات واستصلاح الاراضي الزراعية يؤثر على النمو الاقتصادي، إذا نظرنا لكون الزراعة مصدرا هاما لتوفير العملات الأجنبية الصعبة، وتكوين رأس المال مما يساعد على انتعاش اقتصاد البلد.

أثبتت دراسة كويلينسكي وآخرون (2023) [2] بعنوان "الاستثمار في المجالات الخضراء كمحفز للنمو الاقتصادي الأخضر"، أن الاستثمار الأخضر يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي وذلك من عدة طرق:

[1] د. إيمان مُحَّد المهدي، احياء الموات " استصلاح الأراضي الصحراوية " "شرعا وقانونا" وأثره على النمو الاقتصادي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات القرين، المجلد 1، العدد 1، ص 1605-1670، 2020، ص 1647.

[2] Kwilinski, Aleksy, Oleksii Lyulyov, and Tetyana Pimonenko. "Greenfield Investment as a Catalyst of Green Economic Growth." Energies 16.5 (2023): 2372. P1.

1. تعزيز الابتكار والتكنولوجيا الخضراء حيث يشجع الاستثمار الأخضر على تطوير واعتماد التقنيات البيئية الجديدة والمستدامة، مما يحفز الابتكار ويعزز القدرة التنافسية للشركات والدول في السوق العالمية ويعزز سوق العمالة؛
2. خلق فرص العمل الخضراء: يتيح الاستثمار الأخضر فرص عمل جديدة في قطاعات الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا البيئية، والبنية التحتية الخضراء، مما يساهم في تحسين معدلات البطالة ورفع مستوى المعيشة؛
3. **تحفيز الاستهلاك المستدام:** يشجع الاستثمار الأخضر على تغيير أنماط الاستهلاك نحو المنتجات والخدمات البيئية والمستدامة، مما يسهم في تخفيض الانبعاثات الضارة وتحسين جودة البيئة؛
4. تقليل التكاليف البيئية: يمكن أن يؤدي الاستثمار الأخضر إلى تقليل التكاليف البيئية المرتبطة بالتلوث والتدهور البيئي، مثل تكاليف العلاج الصحي وإصلاح البنية التحتية التالفة؛
5. تنشيط الاقتصاد المحلي: يعزز الاستثمار الأخضر النمو المحلي من خلال دعم الشركات المحلية وتعزيز التجارة الداخلية في القطاعات البيئية والمستدامة.

كما درسا الباحثان نوران عبد الحميد وعبد المنعم لطفي (2023)[1] مساهمات الاستثمار والتوظيف في نمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في مصر، وبينت النتائج أن القطاع الزراعي المصري كان يساهم بحوالي 28% من إجمالي الناتج المحلي ويوظف حوالي 53% من القوى العاملة، فهو المشروع الانجح لمحاربة ظاهرة البطالة. لكن بحلول نهاية الثمانينيات، انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 17% وانخفضت حصته في إجمالي العمالة بنحو الثلث. واليوم يساهم القطاع الزراعي بحوالي 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر ما يقرب من 29.2% من إجمالي فرص العمل، مما يعني أنه يتضاءل دور القطاع الزراعي في مصر تدريجياً. تتميز الزراعة المصرية بهيمنة المزارع الصغيرة والممارسات

[1] Abdelgawwad, Nouran Abdelhamid, and Abdelmonem Lotfy Mohamed Kamal. "Contributions of Investment and Employment to the Agricultural GDP Growth in Egypt: An ARDL Approach." Economies 11.8 (2023): 215. P1.

التقليدية، هذا الأخير يؤدي إلى تراجعها والتي تحتاج إلى بعض التعديلات لتلبية المعايير الدولية ويستدعي إلى مواكبة التطور والتكنولوجيا الزراعية للاستغلال الأمثل لأراضي.

من النتائج الرئيسية لدراسة أخرى أجراها إدريس مُحَمَّد وآخرون (2023)[1]، أن الاستثمار في الأراضي المهجورة، بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، يقدم نهجا مبتكرا لاستخدام هذه الأراضي في مشاريع إنتاجية ويعكس أهمية التمويل الأصغر الإسلامي واستجابته لمتطلبات إحياء الأراضي المهجورة بكفاءة وفعالية وتساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل جديدة.

[1] Edris, Mahmoud Mohamed Ali Mahmoud, Mohamed Sharif Bashir, and Baidar Mohammed Hasan. "إحياءُ واستثمارُ الأراضي المَوات في ماليزيا من خلال التمويل الأصغر الإسلامي: REVITALIZING AND INVESTING ABANDONED LAND IN MALAYSIA THROUGH ISLAMIC MICROFINANCE." Malaysian Journal of Syariah and Law 11.2 (2023): 396-404. P 397.

الخـاتـمـة

في ختام هذا البحث يتبين بوضوح أن مشكلة البطالة تعد تحديًا اقتصاديًا واجتماعيًا حادًا يؤثر على الفرد والمجتمع بشكل شديد. تناول الاقتصاديون في كلا النظامين الوضعي والاسلامي هذه المشكلة وفق منظورات متعددة وقدموا مجموعة من الحلول المحتملة من بين الحلول التي اقترحها الاقتصاديون في النظام الوضعي، أولا تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار في تحسين البنية التحتية فهي عاملاً محوريًا في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانتاجية وتحسين اللوجستيات وجذب الاستثمارات، ثانيا خفض سعر الفائدة والضرائب؛ فخفض سعر الفائدة يجعل الاقتراض أرخص مما يحفز الشركات على الاستثمار والتوسع. ويجعل المنازل والسلع الأخرى أكثر إمكانية للمستهلكين، مما يعزز الاستهلاك ويزيد من الطلب الداخلي. وخفض الضرائب على الأرباح يجعل استثمارات الشركات أكثر جاذبية ويشجعها على التوسع وإنشاء وظائف جديدة. بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي الذي يزيد من الإنتاج والإنتاجية في الاقتصاد، مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز النمو الاقتصادي.

أما في الاقتصاد الإسلامي، فقد اقترح الاقتصاديون العديد من الحلول التي تستند إلى المبادئ والقيم الإسلامية والقرآن الكريم الركيزة الأولى، منها: الزكاة فهي أول الأدوات الإسلامية التي تعالج ظاهرة البطالة، فتهدف الزكاة إلى توزيع الثروة بشكل عادل في المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومن الناحية الاقتصادية، تسهم الزكاة في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال إعادة توجيه الثروة إلى الفقراء فيساهم في زيادة الطلب على السلع والخدمات، ويحفز الإنتاج والاستثمار، بالإضافة إلى زيادة القدرة الشرائية الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يساهم بدوره في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي. ثانيا الوقف؛ من خلال توفير فرص الاستثمار باستخدام الأموال الموقوفة لاستثمارها في المشاريع التجارية أو العقارات، مما يولد عوائد مالية تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، ودعم ريادة الأعمال. ثالثا القرض الحسن؛ من خلال تعزيز الاستثمار بتوفير القروض الحسنة للأفراد والشركات، فيشجع الاستثمارات ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يسهم في زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة. وأخيرا إحياء الموات.

ويشجع الاقتصاد الإسلامي على توزيع الثروة بشكل عادل ومتوازن، ويعارض التكدس غير المبرر للثروة، كما يشجع على تأسيس مؤسسات مالية إسلامية توفر خدمات تمويلية مبتكرة ومتنوعة.

بالإضافة إلى ذلك، يركز الاقتصاد الإسلامي على تشجيع الاستثمارات الحقيقية والإنتاج الفعال، ويعارض الاقتصاد الربوي والمضاربات الربوية التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة.

بناءً على هذه النقاط، يمكن القول إن الحلول التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي تتماشى بشكل أفضل مع القيم الاجتماعية والاقتصادية، وتعزز التنمية الاقتصادية المستدامة وتقدم فرص عمل أكثر عدالة واستدامة. لذا، فإن الاقتصاد الإسلامي يوفر إطارًا أفضل لمعالجة مشكلة البطالة بطريقة شاملة وفعالة في المجتمعات التي تتبنى هذه القيم والمبادئ.

يمكن القول بأن الاقتصاد الإسلامي ليس حل لمشكلة البطالة فقط، بل حلا لكل الكوابيس التي تعيشها الدول في صحوتها، فهي لم تعد مشكلة العالم الثالث فقط، بل من أكبر المشاكل التي تعاني منها حتى أكبر الدول المتقدمة، فلهذا نجد كل الاقتصادين والمفكرين حول العالم يدرسون هذا الموضوع لوضع خطط وقائية لمعالجته، ولقد توصل بعضهم إلى أن تطبيق الفكر الإسلامي هو الحل الوحيد لعلاج هذه الأزمة.

أولا: النتائج

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. تختلف وتتعدد أنواع البطالة بين الدول، حسب اقتصاداتها وسياستها؛ ومدى تطورها فالدول المتقدمة تغلب عليها البطالة التكنولوجية بسبب استخدام الأساليب التكنولوجية في الإنتاج، أما في الدول النامية؛ فالبطالة الهيكلية التي تتولد نتيجة تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، بسبب حالة عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه لقلة التدريب والتأهيل والإنفاق؛
2. مواجهة مشكلة البطالة من خلال بعض الحلول الوضعية ومنها: الانفاق الحكومي الذي يستخدم كأداة في تحقيق التشغيل الكامل و تعزيز الطلب الاقتصادي، وحسب ما توصلنا

إليه أن زيادة الانفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة وهذا التأثير يتعارض مع الاعتقاد السائد في العديد من البلدان، كما أكدت هذا العديد من الدراسات؛

3. خفض سعر الفائدة والضرائب الذي يشجع المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال في زيادة الاستثمار والتوسع فيه مما يساهم في زيادة الطلب على اليد العاملة؛ وهذا معاكس لما توصلنا إليه وما أكدت به الدراسات السابقة أن الخفض في سعر الفائدة والضرائب يسبب أزمات اقتصادية مالية كبيرة.
4. الحلول التي وضعها الاقتصاد الإسلامي حلول بناءة تساعد في إعادة هيكلة الدول وتنشيط الاقتصاد، وتعزيز مبدا المساواة والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي والأمن في المجتمع. هذا يساعد في تقليل الفجوات الاجتماعية وتعزيز التضامن بين أفراد المجتمع. كما يوجه الاقتصاد الإسلامي اهتماماً كبيراً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحقيق التوازن بين العرض والطلب وتشجيع الاستثمار والشفافية في القطاعات المختلفة؛
5. يمكن الحد من مشكلة البطالة وفق الرؤية الإسلامية من خلال عدة أمور منها:

❖ بيان دور الزكاة في الحد من البطالة، بالحث على العمل والكسب، وبيان أثر الصدقات، فهي لا تقتصر على مساعدة الفقراء والمحتاجين، بل إلى إنشاء مشاريع استثمارية وخلق فرص للعمل وتنمية الاقتصاد؛

❖ الوقف في معالجة البطالة، من خلال التشجيع على القرض الحسن، وإحياء الأرض الموات.

ثانيا: التوصيات

حسب النتائج المتوصل إليها يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

1. توسيع نطاق البحث حول اقتصاديات الفكر الإسلامي وأثارها على التنمية الاقتصادية؛
2. تشجيع التمويل الإسلامي باستخدام أدواته، مثل: القروض الحسنة؛ لإنشاء ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
3. شفافية العقود والمعاملات في البنوك الإسلامية لجذب واستقطاب العملاء وتعزيز الثقة واستدامة النظام المصرفي الإسلامي؛

4. توسيع برامج التدريب المهني والتعليم المتخصص لتزويد الباحثين عن العمل بالمهارات المطلوبة؛
5. إنشاء حاضنات الأعمال وتوفير البنية التحتية اللازمة لنمو المشاريع الناشئة؛
6. تطوير قطاعات اقتصادية جديدة ذات قدرة عالية على التوظيف.

قـائمة المـراجــع

المصادر والمراجع العربية

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: السنة النبوية

1. صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب الحث عن الكسب.
2. صحيح مسلم، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله.

ثالثا: الكتب

1. ابن منظور، لسان العرب، باب الميم، دار الفكر.
2. الاخضر ابو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، اليازوري، 2014.
3. اسماعيل على شكر، مجيد جواد مهدي، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى 2016.
4. اسماعيل على شكر، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.
5. جون ما ينرد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، تقديم بول كروكمان، ترجمة الهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط.1، 2010.
6. حسن أحمد العواملة، سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2021.
7. خالد مُحَّد الزواوي، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية طباعة نشر توزيع، 2004.
8. رفعت لقوشه، التنمية الزراعية، المكتبة الأكاديمية، 1998.
9. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978.

10. سلام سميسم، التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصادي الإسلامي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
11. السيد حمدي، شذرات الصباح، ببلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2019.
12. سيد مُحَمَّد السيرتي، عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية. 2008
13. شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020.
14. طارق عبد الرؤف مُحَمَّد عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، 2019.
15. طارق عبد الرؤف مُحَمَّد عامر، د. إيهاب عيسى المصري، البطالة "مفهومها-أسبابها-خصائصها" اتجاهات عربية وعالمية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2016.
16. طارق عبد الرؤوف مُحَمَّد عامر، أسباب وابعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019.
17. عادل مجيد عيدان العادلي، الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
18. عشوي رغدة رشا، موسلم حسين، القوى العاملة وتخطيط التشغيل، جوان.2022،
19. مُحَمَّد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسية الاقتصادية- الجزء 1، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020.
20. مُحَمَّد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية_تحليلية_قياسية)، منصة المنهال، الطبعة الأولى، 2011.
21. مُحَمَّد فخر الدين الرازي، تفسير الفخر الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الجزء 7، 1981.

22. مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

23. وديع شرايحة، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار كتابكم، طبعة 1، مجلد1، 1987.

رابعا: المقالات العلمية

1. أحمد عباس عبد الله الدليمي. "العمالة الوافدة وتأثيرها على سوق العمل في العراق بعد عام (2003) وسبل معالجتها." مجله اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، الجزء 2، 2021.

2. أحمد مُحَمَّد إسماعيل البر يفكاني، خمي ناصر رشيد، مُحَمَّد محمو سلو الأرتوشي، ظاهرة البطالة بين خريجي كليات جامعة دهوك- الأسباب والمعالجات-، مجلة تنمية الرافدين، العدد 100، مجلد32، 2010.

3. أيمن مُحَمَّد عبد الفتاح أبو زيد، التحكيم وجدواه الاقتصادية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، المجلد 15، العدد2، 2023.

4. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، مصر 2021، إصدار أبريل 2022.

5. حنان قندوز وإسماعيل بن قنانة، أثر البطالة على التضخم من منظور منحنى فيليبس دراسة قياسية لعينة من الدول النامية خلال الفترة 1991-2018، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 8، العدد 1، ص (103-116)، 2022.

6. رائد جواد كاظم الجناحي، البطالة في العراق الأسباب- الآثار- المعالجات، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 29، السنة15، 2021.

7. روابح عبد الرحمان، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية " أزمة الرهن العقاري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، 2017.

8. سمارة شعبان حسن البهلول، أسباب مشكلة البطالة في المجتمع، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة دمياط، مجلد 10، العدد 1، 2021.

9. شعيب حافظ الجمل، دور الربا في إحداث الأزمات المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، جزء 3، 2019.
10. عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، دراسات تنموية، إصدارات المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، 2021.
11. عبد العزيز عزة، ضوابط الإنفاق العام وإجراءات الرقابة عليه في النظام المالي الإسلامي، دائرة البحوث والدراسات والقانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 2، 2023.
12. عرقوب نبيلة، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 5، 2017.
13. علي عبد الرزاق إبراهيم، البطالة الاختيارية إشكالية تحديد المفهوم، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، المجلد الخامس، 2023.
14. علي عبد الرزاق إبراهيم، البطالة الاختيارية لإشكالية تحديد المفهوم، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، المجلد5، 2023.
15. غربي مُحَمَّد، الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها، مجلة الفكر، المجلد 9، العدد 10، 2014.
16. فاطمة أحمد مُحَمَّد عبد اللطيف، البطالة والتشغيل، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، المجلد 1، العدد 14، 2021.
17. ليلى كامل البهنساوى: المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد 78، العدد 1، يناير 2018.
18. ليندة بلقاسم، أثر البطالة والنمو السكاني على الفقر في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة الزمنية 1980-2018، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 2، 2023.
19. مُحَمَّد أبو ليلة، مشكلة البطالة كيف عالجها الإسلام، مجلة منبر الإسلام، العدد الثالث، مصر، أفريل 1427هـ.

20. مُحَمَّد بن عبد الله البكر، البطالة والآثار النفسية، المجلة العربية للدراسات العربية والتدريب، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، بدون سنة النشر، المجلد 26، عدد 51.

21. مُحَمَّد فاروق مُحَمَّد غراب، منطلقات الاقتصاد الإسلامي في مواجهة البطالة، معهد المستقبل العالي للدراسات التكنولوجية المتخصصة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2019.

22. مُحَمَّد مراد و د. باري عبد اللطيف، إنفاق المال العام في الجزائر (بين متطلبات التدبير ومحاذير التبذير)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، 2018.

23. نجية إبراهيم إعبيد، بعض الأسباب المؤدية لهجرة الشباب من الريف إلى المدينة وآثارها الاجتماعية على الريف –دراسة ميدانية–، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، سبتمبر 2021.

24. هاشمي الطيب و أ. نزعي فاطمة، ظاهرة الهجرة الريفية وأسباب انتشارها وأثارها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 29، العدد 2، 2014.

25. وسام عبد الفتاح سليمان النجار، أثر النمو الديمغرافي على معدلات البطالة في مصر دراسة تحليلية للفترة (1990_2022)، المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد 1، 2024.

26. ياسين قوتال وخذيري حنان، آثار الفساد الإداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد1، ص 248-265، جانفي 2016.

27. يهوني زهية، العمالة الأجنبية بين حرية العمل وحماية اليد العاملة الوطنية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، 2021.

28. يوسفات علي، أزمة الرهن العقاري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2، 2009.

خامسا: المذكرات، الرسائل والاطروحات

1. بن علاق إسماعيل، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000_2014، رسالة ماستر، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2014.
2. بوجنان أسماء ورحاي هاجر، دراسة تحليلية لتأثير سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة (حالة الجزائر)، رسالة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014.
3. حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994، رسالة ماجستير، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006.
4. دحماني السعدية، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1980_2015، رسالة ماستر، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2016.
5. كوثر زيادة، واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010_2014، أطروحة دكتوره جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017.
6. مقدم سليمان وأميرة عبد الله، البطالة والتضخم حالة الجزائر 2000_2015، رسالة ماستر، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2015.
7. ميلودي امُحَّد ونواري إسماعيل، السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، رسالة ماستر، جامعة احمد دارية، أدرار، 2021.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. -Nikita dutta: Keynesian Theory of In-voluntary Unemployment (With Diagram), retrieved from: https://www.economicsdiscussion.net/employment-theories/keynesian-theory-of-involuntary-unemployment-with-diagram/6209, 13/05/2024.
2. _ أدريان بيرالتا–ألفا، أغوستين رويتمان، التكنولوجيا ومستقبل العمل، 1 ماي 2018، 6 ذو القعدة 1445هـ – 13 ماي 2024، الساعة 20:58،
https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2018/05/01/blog-technology-and-the-future-of-work
.
3. _الموسوعة الفقهية، كتاب الزكاة، الباب الثاني" زكاة النقدين"، الخميس 23 شوال 1445هـ-2ماي 2024، الساعة 17:32، https://dorar.net
4. _إيهاب علي النواب، الاكتناز: آفة الاقتصاد الفتاكة، الخميس 8 ذو القعدة 1445هـ- 16 ماي 2024، الساعة 10:11، https://annabaa.org/arabic/views/8967

5. _سومر أندرسون، اقتصاديات، الاقتصاد الكلي، شرح النظرية الاقتصادية لمنحنى فيليبس، مترجمة من الإنجليزية، 16 نوفمبر 2023، الجمعة 17 شوال 1445هـ- 25 أفريل 2024، الساعة 23:17، https://www.investopedia.com/terms/p/phipscurve.asp

6. _صحيفة الخليج، ملحق الدين للحياة، الإسلام يرفض الاكتناز ويحاربه بالزكاة والصدقات، الخميس 8 ذو القعدة 1445هـ- 16 ماي 2024، الساعة 10:28، https://www.alkhaleej.ae

7. _فلاح خلف الربيعي، العوامل المؤثرة في عملية التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، 6 ذو القعدة 1445هـ، 13 أفريل 2024، الساعة 20:14، https://araa.sa/index.php?view=article&id=1406:2014-07-08-13-26-45&Itemid=172&option=com_content

المراجع الأجنبية

1. A Symposium sponsored by The Federal Reserve Bank of Kansas City، Reducing unemployment: Current Issues and policy options، 1994.
2. Abouelfarag, Hanan AbdelKhalik, and Rasha Qutb. "Does government expenditure reduce unemployment in Egypt? Journal of Economic and Administrative Sciences 37.3 (2021): 355-374.
3. Al-Faizin, Abdul Wahid, Taqiyah Dinda Insani, and Sri Herianingrum. "Zakat: concept and implications to social and economic (economic tafsīr of al-tawbah: 103)." Journal of Islamic Monetary Economics and Finance 4.1 (2018): 117-132.
4. Ashger Ali Ali Mohamed and Muhamad Hassan Ahmad and Mohammad Naqib Ishan Jan and Chithra Latha Ramalingam، PROTECTION AGAINST EXPLOITATION OF MIGRANT WORKERS، volume 23، special lssue، 2020.
5. Ekmekjian, Elizabeth C., and Tricia Coxwell Snyder. "How Did the Tax Cuts and Jobs Act Impact Stock Prices, Business Investment, Economic Growth and Unemployment in the United States?" International Journal of Economics & Business Administration (IJEBA) 10.1 (2022): 3-14. P 3.
6. JAUHARI, FARAH FARHANA, SYARAH SYAHIRA MOHD YUSOFF, and RAZALI HARON. "Unemployment Rate and Zakat Collection: Empirical Evidence from Malaysia." International Journal of Islamic Economics and Governance 2.1 (2021): 64-76.
7. Juanda, Reza, Mity Risky, and Rico Nur Ilham. "The Influence of Growth of Micro Small and Medium Enterprises (UMKM) And Unemployment on Growth Indonesian Economy." International Journal of Economic, Business, Accounting, Agriculture Management and Sharia Administration (IJEBAS) 3.1 (2023): 188-202.
8. Mahdavi, Saeid, and Emmanuel Alanis. "Public expenditures and the unemployment rate in the American states: panel evidence." Applied Economics 45.20 (2013): 2926-2937.
9. Malovaná, Simona, et al. "A prolonged period of low interest rates in Europe: Unintended consequences." Journal of Economic Surveys 37.2 (2023): 526-572.
10. Mohamed, Ahmad Syubaili Bin, et al. "Does zakat significantly impact on economic growth in Selangor, Malaysia." International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences 9.6 (2019): 786-807.

11. Nepram, Damodar, Salam Prakash Singh, and Samsur Jaman. "The effect of government expenditure on unemployment in India: A state level analysis." The Journal of Asian Finance, Economics and Business 8.3 (2021): 763-769.
12. Odumusor, Charles Joseph. "Impact of money supply on the growth of the Nigerian economy." Journal of Economics and Finance 10.1 (2019): 30-46.
13. Onuoha, Favour C., and Agbede Moses Oyeyemi. "Impact of disagregated public expenditure on unemployment rate of selected African countries: A panel dynamic analysis." *Journal of Economics, Management and Trade* 24.5 (2019): 1-14.
14. Raies, Asma. "Islamic versus Conventional Fiscal policy: The effect of zakat on education and employment." Academic Journal of Interdisciplinary Studies 9.1 (2020): 27-33.
15. Zirgulis, Aras, and Tadas Šarapovas. "Impact of corporate taxation on unemployment." Journal of Business Economics and Management 18.3 (2017): 412-426.